مصطفى عبيد

سبع خواجات

سِيَر رواد الصناعة الأجانب في مصر



الدار المصرية اللبنانية

طرقات قبل الدخول

ليس أصعب من النسيان. طمس المعالم ومحو الخطوات وتقييم الأحداث سمة لصيقة بتاريخنا الحديث. كلما حلّ عهدٌ ازدرى سابقه، وإذا تغيرت سلطة لعنت ما قبلها حتى تناسى الناس هِممًا عظيمة، وتجاهل المجتمع أفذاذًا بارزين صنعوا أمجادًا وعظائم، وكانوا سلالم أولية لمصر الحديثة في الصعود إلى المدنية والحداثة والتقدم.

إن كثيرًا من الإنجازات الحضارية تحولت إلى إخفاقات على أيدي مزوري التاريخ، والراصدين بِغِلّ، والمتابعين بتحيز، والباحثين بتصيد، ومع تغير الأنظمة وتعاقب رجال السُلطة صارت كثير من الحقائق مُشوهة، وصار التنقيب، والبحث، وإعادة القراءة فريضة واجبة على كُل باحث لديه ضمير حي.

من هذا المنطلق كان لكاتب السطور جُهد وسعي لإعادة قراءة تاريخ الرأسمالية الأجنبية في مصر قبل ثورة 23 يوليو سنة 1952، وهاله أن يكتشف حسنات وإنجازات لتلك الرأسمالية خاصة في قطاع الصناعة أحد أهم قطاعات التنمية الاقتصادية.

استغرب الكاتب أن يكون للأجانب أياد بيضاء على كثير من نواحي العمران والمدنية في مصر خلال النصفين الثاني من القرن التاسع عشر، والأول من القرن العشرين، واستفادت الصناعة المصرية في هذا الشأن من الأجانب بصورة غير مسبوقة، حيث زحفت الآلات الحديثة تدريجيًا، وولدت الحركات العمالية، ووضعت أنظمة العمل، واستحدثت برامج التدريب والتطوير، وعرف الناس النُظم الحاكمة للعمل الجماعي.

كان مبعث الدهشة أن معظم الكتابات التي تناولت الرأسمالية الأجنبية في مصر استقبحتها ولم تعترف لها بحسنات ولم تلتفت فيها لمزايا، وإنما رأت عيوبًا ومساوئ لا حدود لها.

لقد شهدت مصر بعد ثورة 23 يوليو موجات xenophobia (رهاب الأجانب) بصورة حادة، وتحول كل رأسمالي أجنبي إلى شيطان مُستغل، وتبدلت صورة مشروعات الأجانب من مشروعات استثمارية تستهدف الربح وتساهم في التنمية إلى مشروعات استغلال ونهب وسرقة.

كُتبت المقالات، ونشرت الدراسات غير الموضوعية، والكتب اللاعلمية التي بررت إجراءات تأميم الشركات الأجنبية بعد ثورة يوليو، وأخفيت معالم، وأهملت مكاسب، وزورت أعمال عظيمة ليقترن مُصطلح الاستثمار الأجنبي في مصر باللصوصية والنهب وهيمنة الاستعمار.

في أعقاب الثورات، ومع كل تغير سياسي تتسيد نظرية المؤامرة. يصبح الإخفاق والضعف والفشل نتيجة طبيعية لتآمر الأعداء وتربص الكارهين، ويصبح الآخر، أو الغريب، أو الأجنبي عدوًا مهما كانت جنسيته. ذلك ما جرى للاقتصاد المصري عقب ثورة يوليو، وهو ما استمر ورسخ في ذهنية العقل المصري على مدى عقود تالية.

وهذا الكتاب محاولة جادة، لإعادة بعث شخصيات أجنبية عظيمة أثرت إيجابيًا في الصناعة المصرية، ورسمت البدايات الحقيقية لها. هي محاولة التجديف بمركب البحث ضد التيار، والخوض في مستنقع التشويه والبهتان لاستخلاص لآلئ المعرفة، واستجلاء الحقيقة رغبة في إنصاف بشر ودحض نكران أصحاب نظرية المؤامرة والمتعصبين ضد الأجانب. هي محاولة، رُبما هي الأولى لرد الاعتبار للرأسمالية الأجنبية من خلال سرد سِيَر سبعة رجال أجانب كانت لهم الريادة والسبق في بناء وتطوير وتنظيم الصناعة المصرية، ووضعها على طريق المدنية والتقدم.

ومما يؤسف له أن رحلة البحث تعرضت لمصاعب شتى ومعوقات عديدة كان من بينها اللاموضوعية التي اتصفت بها معظم الكتابات المتابعة لبدايات الصناعة المصرية خاصة لدى الأجانب. فضلًا عن شح المعلومات المتاحة، وضياع كثير من الوثائق الهامة التي تؤرخ للصناعة في القرن التاسع عشر الميلادي.

ورغم ذلك، واصل المؤلف عمله وبحثه، واصطدم بجهل مخيف لدى كثيرين حول أسماء لامعة كانت في زمانها ملء السمع والبصر، واستعان بعشرات المراجع الأجنبية، وأعاد قراءة كثير من المراجع العربية محاولًا إعادة قياس الأمور بعيدًا عن التعصب الوطني أو الرؤية التآمرية. كما عاد إلى كثير من الصحف والمجلات القديمة بحثًا عن إشارة أو لمحة أو صورة. وهكذا تمكن من الوصول إلى حكايات تُشبه السِّيَر الشخصية عن هؤلاء الأجانب الذين تركوا بلادهم وجاءوا إلى مصر بحثًا عن فرص نجاح ورغبة في تحقيق ذواتهم، فربحوا وأربحوا.

ولا شك أن ما يعرضه الكاتب هو مجرد بداية لفتح الباب لإعادة قراءة سير كثير من الأجانب الذين لعبوا دورًا هامًا وخطيرًا في تحديث مصر، لكنهم صُبغوا بصبغة العداء لانتمائهم لبلدان الاستعمار بدءًا من فرديناند ديليسبس وحتى نوبار باشا.

إن أبطال هذا الكتاب هم خواجات قدموا من بلدان مختلفة، واستقروا في مصر، وتركوا بصماتهم على أحد جدران مصر الحديثة هي الصناعة، لذا كان هذا الكتاب.

ولا يبقى إلا أن أشكر بعض من ساهموا في توفير المعلومات والبيانات والوثائق الخاصة بهذا العمل.

الشكر موصول لاتحاد الصناعات المصرية والعاملين فيه على إتاحة الفرصة للمؤلف للاطلاع على أرشيف الاتحاد وما يحويه من وثائق وكُتب ومجلات تعود إلى بدايات القرن العشرين.

والشكر موصول للباحث التاريخي موفق بيومي - رحمه الله والذي غيبته جائحة كورونا - على مشاركته الإيجابية في الرد على استفسارات وتساؤلات كانت محل تضارب وحيرة شديدين لدى المؤلف، والشكر أيضًا للصديق العزيز عمرو فتحي عبد التواب مدير مركز المعلومات بغرفة الصناعات الكيماوية على الدعم المعرفي.

كذلك أشكر باول هارلينج حفيد لينوس جاش -أحد رواد الصناعة السبعة- على الرد على تساؤلات المؤلف المتكررة عبر البريد الإلكتروني ومشاركته بإرسال صور متنوعة لجده رغم إقامته منذ أكثر من نصف قرن في سويسرا بعيدًا عن الإسكندرية محل إقامة الجد.

والشكر من قبل ومن بعد لله أن دفعني دفعًا أن أبحث هذا المبحث وألهمني أن أفكر في هذا الكتاب كنوع من رد الجميل لأناس استفادت منهم مصر، واستحقوا شكرًا لم يُقدم إليهم.

والله دائمًا هو الموفق والمعين.

مصطفى عبيد

هنري نوس

«مؤسس اتحاد الصناعات المصرية»

- 1 -

لا قوة للصناعة بدون تنظيم هيكلي ورؤية شاملة، ولا تطور حقيقي للكيانات الصناعية في أي بلد دون منظمات مُعبرة عن تلك الكيانات، تتحدث باسمها، وتطرح مشكلاتها، وتدافع عن مصالحها.

والمؤلم أنّ كثيرًا من الناس يعتقدون أن تاريخ اتحاد الصناعات المصرية وغرفه القائمة حاليًا يعود لسنة 1958 حين صدر القرار الجمهوري المُنشئ للاتحاد والغرف الصناعية، وأن الصناعة قبل ذلك التاريخ لم تكن لها منظمات تتحدث باسمها. وربما يرجع ذلك إلى أنّ نص القرار نفسه الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر يتحدث عن إنشاء اتحاد الصناعات والغرف الصناعية وكأنها لم تكن موجودة من قبل.

والحقيقة أنّ اتحاد الصناعات المصرية موجود وقائم ويعمل بكفاءة ويُشارك في مناقشة التشريعات والقرارات والقضايا الخاصة بالصناعة مُنذ سنة 1922 تحت اسم جمعية الصناعات المصرية، والفضل في ذلك يرجع لمجموعة من الصناعيين والمستثمرين المصريين والأجانب، كان على رأسهم رجل بلجيكي مُحنك اسمه هنري نوس.

ويكشف الاطلاع على أوراق اتحاد الصناعات المصرية القديمة (والتي للأسف تعرض معظمها للإهمال والاندثار) كيف كانت جمعية الصناعات المصرية تُشارك بشكل واضح في صياغة كثير من الأمور الاقتصادية وتُتابع عن قرب، وبشكل مباشر مشكلات المصانع المصرية وتطرحها على المسئولين بحثًا عن حلول عملية. كما كانت تعرض لأحدث المعدات والاكتشافات المعنية بالصناعات المختلفة في أوروبا بهدف نقلها إلى مصر.

ويمكن التعرف على قوة وفاعلية جمعية الصناعات المصرية بقراءة مجلة (مصر الصناعية) التي أصدرتها جمعية الصناعات المصرية سنة 1925 شهريًا والتي حوت وتضمنت أهم مطالب الصناع وقضاياهم وأنشطتهم.

والمؤسف في الأمر أن هنري نوس مؤسس جمعية الصناعات المصرية وأول رئيس لها، والذي استمر مُنذ يوم تأسيسها وحتى وفاته سنة 1938 لا يبارح موقع الرئاسة، سقط سهوًا أو عمدًا من أي رصد تاريخي لمنظمات الأعمال في مصر أو حتى لاتحاد الصناعات نفسه، حتى إنك لا تجد صورة واحدة للرجل في مبنى اتحاد الصناعات المصرية على كورنيش

النيل. والأنكى من ذلك أنّ معظم رجال الصناعة أنفسهم في الوقت الحالي لا يعرفون شيئًا عن هنري نوس.

وكان من الغريب أن يصدر اتحاد الصناعات المصرية في سنة 1972 كتابًا تذكاريًا احتفالًا بمرور نصف قرن على تأسيس الاتحاد، وأن يتجاهل تمامًا أسم الرجل الذي أنشأ الاتحاد وترأسه لنحو 16 عامًا. لم يذكر الكتاب التذكاري حرفًا واحدًا عن هنري نوس، وكأن اتحاد الصناعات ولد بدون رئيس.

من هنا فإننا نضع الرجل ـ هنري نوس ـ بشكل واضح ضمن مظاليم التاريخ المصري الذين عملوا لسنوات وسنوات طويلة لخدمة الصناعة الوطنية ككل، وطمست أعمالهم بعد ثورة 23 يوليو سنة 1952 ضمن حملات اتهام كُل أجنبي بالاستغلال، والنظرة إلى كُل خواجة باعتباره لصًا وناهبًا للثروات.

لقد عصفت مصر ما بعد يوليو ثورة بكثير من الإنجازات المتحققة للقطاع الخاص الصناعي خلال العهد الملكي وصادرت مصانع ومنشآت وثروات، وأممت شركات، وفرضت الحراسة على مستثمرين ورجال أعمال، واستولت على كيانات الصناعة القائمة، وشطبت أسماء أصحابها وحولتهم إلى موظفين فيها لتدخل مصر دوامة التخطيط المركزي والإنتاج الحكومي. ولا شك أن ذلك صاحبه حملات إعلامية تعتبر أصحاب الثروات والمستثمرين أعداءً للشعب وتخص بالعداء رجال الأعمال والصناعة من الأجانب. وهذا يفسر بوضوح أسباب طمس دور وتاريخ هنري نوس في ذلك الوقت وتوارث الأجيال التالية ذلك حتى وصل الأمر إلى عدم ذكر الرجل في أي من المصادر المؤرخة للصناعة الوطنية.

الغريب في الأمر أن يكون الكتاب الوحيد الذي قدم وعرض ونشر سيرة هنري نوس هو كتاب لكاتب إسرائيلي هو يوري م. كوبفر أشميت أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا، وقد حمل الكتاب عنوان «هنري نوس بك. إعادة قراءة لسيرة صناعي بلجيكي في مصر».

***

ـ2ـ

ما يذكره كتاب يوري كوبفر أشميت عن هنري نوس جيد، ويُقدم صورة واضحة المعالم لإسهامات الرجل في خدمة الصناعة المصرية الحديثة، لكن التيقن من تلك الإسهامات واستكمالها يتحقق من خلال الاطلاع على وثائق اتحاد الصناعات القديمة التي تضم مجلة «مصر الصناعية» منذ صدورها سنة 1925 وحتى وفاته سنة 1938. لقد حوت المجلة خطب رئيس جمعية الصناعات المصرية في مختلف المناسبات وخطاباته إلى المسئولين

وردودهم عليه، فضلاً عن آرائه في قضايا مختلفة تخص الصناعة.

بدايات الرجل يذكرها كوبفر أشميت في مدينة هاسليت البلجيكية، حيث ولد هناك سنة 1875، وتلك المدينة هي الآن عاصمة مقاطعة ليمبورغ. ومن الواضح أن أسرة هنري نوس كانت أسرة متوسطة الحال، إذ كان والده جوزيف موظفًا مشهودًا له بالكفاءة في وزارة المالية، وهو ما دفع شاه إيران فيما بعد إلى الاستعانة به لتنظيم شئون الإدارة في الإمبراطورية.

وقد كان هناك اعتقاد سائد لدى كثيرين أن أسرة نوس يهودية. وفي كتاب «يهود مصر من الخروج الأول إلى الخروج الثاني» للباحث عرفة عبده علي يرد اسم هوج نوس ابن هنري نوس ضمن الشخصيات اليهودية البارزة في مصر في العهد الملكي، لكن ما يؤكده كوبفر أشميت هو أن هنري نوس وعائلته من المسيحيين الكاثوليك، ويرجع الاعتقاد الخاص بانتماء الرجل إلى اليهود إلى علاقة الصداقة والمودة التي ربطت بين عائلة نوس وعائلة هيراري اليهودية.

قبل حلول القرن التاسع عشر الميلادي، وكما يذكر كوبفر أشميت كانت الصناعة هي محط أنظار كثير من الأسر الأوروبية التي كانت تتطلع إلى تحسين أحوالها وتوظيف أبنائها في وظائف بعائدات مجزية. لم تكن قطاعات الاستثمار الأخرى قادرة على توفير تلك الفرص، وكانت الصناعة وحدها القادرة على توفير دخول مرتفعة خاصة في ظل التقدم الصناعي الكبير الذي شهدته أوروبا في تلك الأثناء. وكانت كثير من العائلات تُلحق أبناءها بمدارس ومعاهد صناعية للتخصص في صناعات بعينها ليتمكنوا فيما بعد من الحصول على وظائف جيدة باعتبارهم فنيين متخصصين. من هنا لم يكن غريبًا على جوزيف نوس أن يُرسل ابنه هنري إلى هولندا لدراسة كل شيء عن صناعة السكر.

درس هنري تفاصيل الصناعة بعمق وتوسع، بدءًا من كيفية استخلاص السكر إلى استخداماته المتنوعة، والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك. وطبقًا لما أورده كوبفر أشميت، فقد عمل هنري نوس في البداية ككيميائي في مصنع هولندي متخصص في السكر، واكتسب خبرات أهلته لأن يُصبح خبيرًا فنيًا محترفًا، عندما التقى سنة 1898 آني آيتي وتزوجها.

لقد بدأت فرص جديدة تلوح لكثير من البلجيك عندما قررت بلجيكا أن تأخذ نصيبها من كعكة المستعمرات الإفريقية واحتلت بالفعل الكونغو ثم رواندا وبوروندي سنة 1901، إذ سرعان ما تدفق كثير من المغامرين إلى الكونغو تحديدًا بحثًا عن الذهب وعن تحقيق أرباح طائلة.

هل كان جوزيف نوس يخطط لإرسال ابنه إلى الكونغو؟ هل فكر بالفعل في ذلك؟ وهل حاول؟ ولم لم يسافر هنري إلى المستعمرة الجديدة؟ يسأل أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة حيفا تلك الأسئلة إلى ماريا روس ابنة هنري نوس التي التقاها عند إعداد للكتاب في بروكسل سنة 1999. الإجابة كانت واضحة إنّ إرسال شخص ما إلى إفريقيا كان يستلزم وجود أموال كافية للاستثمار في المستعمرة البلجيكية، وهو ما لم يكن متاحًا لعائلة نوس.

فيما بعد عاد هنري إلى بلجيكا وهو في منتصف العشرينيات من عمره، إذ رأى أنه قادر على عمل اختبارات جديدة وكتابة بحوث علمية عن صناعة السكر. وبالفعل فقد نشر هنري بعض تلك البحوث في دوريات متخصصة في الصناعة مستعرضًا كيفية استخدام الباجاس في صناعة السكر.

في العام نفسه قرر مظفر الدين شاه حاكم إيران تحديث نُظم الإدارة في بلاده واستدعى أحد خبراء وزارة المالية البلجيكية للقيام بتلك المهمة. وسافر جوزيف نوس للقيام بذلك وقام حاكم إيران بتعيينه وزيرًا للدولة سنة 1901 ومنحه صلاحيات لتحديث النظم الإدارية، وسافر هنري إلى إيران بحثًا عن بيئة خصبة لتحقيق أحلامه في إدارة وتطوير صناعة السكر. كان عمر هنري نوس وقتها ستًا وعشرين عامًا وقد اصطدم حماسه بكثير من العراقيل التي دفعته للعودة سريعًا بعد بضعة شهور، وفي رأسه أن مصر، حيث يوجد نهر النيل، هي المكان الأمثل لتحقيق نجاح عظيم خاصة أنه التقى بكثير من الأوروبيين العائدين من مصر والذين اعتبروها أرض الفرص.

***

-3-

في بدايات القرن العشرين لم يكن للبلجيك في مصر حضور كبير، كانت الجالية البلجيكية محدودة العدد، ولا يمكن مقارنتها بالفرنسية أو اليونانية أو الإيطالية، لكن تأثيرها كان كبيرًا وملموسًا. إنه لا توجد لدينا إحصاءات دقيقة حول عدد أفراد الجالية، لكن هناك تقديرات تشير إلى أنّ عددهم لم يتجاوز بضع مئات من الأفراد. ويُمكن القول أنّ أبسط المؤشرات التي يمكن قراءتها ترجع لسنة 1907 وتشير إلى أنّ عدد الشركات البلجيكية في مصر كان يبلغ 32 شركة. ربما لم يكن ذلك العدد كبيرًا، لكن المشروعات التي استحوذت عليها تلك الشركات تعني أن المهام التي حققتها تلك الشركات فاقت كثيرًا مما حققته جاليات أخرى.

في نهاية القرن التاسع عشر وصل إلى مصر رجل بلجيكي مغامر اسمه إدوارد إمبان بعد أن حصل على دعم وتمويل من البنك الصناعي في بروكسل، وتعاقد البارون إمبان على

تطوير شبكة الترام العامة في القاهرة، بعد قيامه بإنشاء خطوط السكك الحديدية في بلجيكا وفرنسا وهولندا. وسيقوم إمبان فيما بعد بإنشاء حي كامل هو حي مصر الجديدة.

ففي عام 1905 زار إمبان مع صديق له أرمني يدعى باغوص نوبار صحراء العباسية التي قرأ أنها مقر المدينة القديمة التي أنشأها الفراعنة باسم «هيليوبوليس» بمعنى مدينة الشمس، وهاله أنها جدباء صامتة لا حياة فيها، وهنا فقد تقدما معًا بطلب إلى الحكومة المصرية لإنشاء أحياء سكنية جديدة، وقد عرضا شراء أراضي صحراء العباسية، وهي البداية الحقيقية لمصر الجديدة.

في الوقت نفسه كانت عائلة رولان البلجيكية تقوم بتنفيذ مشروعات مقاولات في مصر، كما أن عائلتي لامبرت ورالي شاركا في مشروعات لإنتاج وتجارة الفحم، وهو ما كان جاذبًا لكثير من أصحاب الخبرات والأموال من البلجيكيين للالتفات إلى مصر.

التجارب الناجحة التي حققها البلجيك في مصر كانت محفزًا لهنري نوس أن يتيقن من صحة اختياره، لذا فقد بدأ العمل في صعيد مصر في أحد أهم مصانع السكر هناك.

***

- 4 -

صناعة السكر من الصناعات القديمة، وإن كانت قد تطورت وشهدت تنظيمًا حقيقيًا بعد اكتشاف أمريكا. يذكر العلماء أن البداية الحقيقية لإنتاج السكر من القصب تم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1747.

عرفت مصر صناعة السكر قديمًا، لكن البداية الحقيقية هي ما يشير إليه علي مبارك من إقامة أول مصنع للسكر في مصر سنة 1880 في مدينة البدرشين بمحافظة الجيزة. في ذلك الوقت كانت الحرب الأهلية الأمريكية قد أدت إلى ارتفاعات قياسية في أسعار السكر، وهو ما دفع الخديوي إسماعيل إلى تحويل كثير من الأراضي المنزرعة بالقطن لزراعة قصب السكر.

يذكر كوبفر أشميت أن أول دراسة عن صناعة السكر في مصر كتبها عالم فرنسي اسمه فيدر باشا، وخرجت إلى النور سنة 1888. وبعد ذلك قامت الدائرة السنية (المسئولة عن إدارة أراضي وأملاك الخديوي) بعمل دراسات وأبحاث عديدة عن السكر، وهو ما تزامن مع إنشاء عدة مصانع في مناطق مختلفة من مصر، خاصة نجع حمادي.

واللافت للنظر أن تلك الصناعة شهدت تطورًا ملموسًا بانتقالها إلى القطاع الخاص عن

طريقين، الأول: إنشاء بعض العائلات اليهودية والأجنبية لمصانع للسكر، والثاني: دخول أجانب لإدارة أراضي الدائرة السنية بعد خسارة خديوي مصر لمعظمها بعد أن قدمها كضمانات للقروض.

كان أول المصانع مصنع أنشأته عائلة سوارس بالشراكة مع البارون الفرنسي لورد دي ليون، بالتعاون مع بنك فرنسي اسمه كريدي فونسي. وفي سنة 1895 تم تأسيس شركة سوسوتيه جنرال في الصعيد بمعرفة الإخوة سوارس والتي أنشأت مصانع حديثة في نجع حمادي 1895 اعتمدت بشكل كبير على الخبرات والتكنولوجيات الفرنسية، والتي بدأت في التدفق إلى مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر بعد استعانة محمد علي بالفرنسيين للمشاركة في تحديث مصر.

ولقد أدى انخفاض أسعار السكر عالميًا سنة 1898 إلى تراجع كبير في أرباح صناعة السكر في مصانع الدائرة السنية مما دفع الحكومة إلى إعلان ضرورة بيع مشروعاتها وهو ما دفع بنك سوارس ورجل الأعمال اليهودي البريطاني أرنيست كاسيل إلى شراء تلك المشروعات ثم تأسيس شركة الدائرة السنية لإدارة ممتلكاتها.

في ذلك الوقت كان المصريون يستخدمون السكر في صناعة الكنافة والفطير والشربات، ولم يُستخدم في القهوة إلا في أوقات تالية. وفي هذه البيئة بدأ هنري نوس أولى خطواته في العمل بمصنع السكر بنجع حمادي التابع لجنرال سوستيه سكريس، وكان واثقًا من إمكانية تحسين إنتاج السكر اعتمادًا على التقنيات الحديثة.

***

- 5 -

في عام 1906 تعرضت الشركة الكبرى التي أسسها أرنيست كاسيل إلى أزمة حادة بسبب تحول كثير من المزارعين إلى زراعة القطن بدلًا من السكر، فضلًا عن سوء إدارة الشركة، والتي كان هنري نوس يعمل بها كخبير فني. اجتمع المساهمون في الشركة عدة مرات وراجعوا الموقف المالي واكتشفوا تحقيق خسائر قدرت وقتها بنحو 800 ألف جنيه وهو ما يعني تقلص رأس المال بنحو الثلث. تلك الأزمة كانت سببًا في بزوغ هنري نوس، الذي تم اختياره لإدارة الشركة ككل مع منحه صلاحيات وسلطات واسعة لإقالة الشركة من عثرتها.

كانت أهم أدوات هنري نوس لإنقاذ الشركة هي تخفيض تكلفة الإنتاج والإدارة وهو ما جعله يغلق فرع الشركة في المنيا، ثم قام بمراجعة كافة التعاقدات مع المزارعين وتعديلها بما يجعل السكر موازنًا في سعره كمنتج زراعي للقطن. كذلك فقد سعى نوس إلى الاتفاق مع

مالكين جدد للأراضي عارضا عليهم مخاوفه من زراعة القطن، ورأى " نوس " في أراضي كوم أمبو بديلا جيدا، مع يقينه أن الشركة لابد أن تكون لديها أراضيها الخاصة. وبالفعل قام هنري في 14 يوليو سنة 1910 بالتعاقد مع شركة كوم أمبو على استصلاح 4500 فدان لزراعة السكر فيها لمدة 20 عاما، بتكلفة إجمالية قدرها 2.6 مليون فرنك. وقد ساعد ذلك الشركة على نقل مصانعها المغلقة في أكثر من مدينة بالمنيا إلى كوم أمبو. وبنهاية عام 1910 عادت شركة سوستيه جنرال دي سكريس للربح مرة أخرى، وتم تشغيل مصانعها في كوم أمبو بالطاقة القصوى.

ويذكر كوبفر أشميت أن الاقتصاد المصري قبل الحرب العالمية الأولى جنى عدة مكاسب بسبب النقلة النوعية التي أحدثها هنري نوس، والتي يمكن تلخيصها في تحقيق الحكومة المصرية لدخل سنوي يقدر بـ50 ألف جنيه من خط السكة الحديد الذي تم مده إلى كوم أمبو، فضلا عن ذلك فإن مصانع السكر وفرت فرص عمل عديدة لكثير من المصريين، الذين اكتسبوا خبرات حقيقية. كذلك فقد حقق المزارعون والفلاحون دخلا جيدا بالمقارنة بالدخل المتحقق من زراعة القطن، الذي كان يهبط ويرتفع بصورة فجائية.

***

ـ 6 ـ

في السنوات التالية للحرب العالمية الأولى ذاع صيت هنري نوس كأحد أهم الصناعيين في قطاع السكر، واستطاع جراء ذلك مد علاقات قوية مع السلطان حسين كامل سلطان مصر، ومن بعده الملك فؤاد، ثم مع شخصية سياسية قوية ظلت على صداقة وطيدة معه طوال عمره، وهو إسماعيل باشا صدقي رئيس الوزراء فيما بعد. لقد ظهر نوس أمام الرأي العام وقتها باعتباره قائدا للصناعة المصرية ككل، وربما توطدت العلاقات بين هنري والملك فؤاد بسبب اهتمام الملك بالصناعة، فضلا عن محبته الطاغية للغة الفرنسية، والتي كانت اللغة المفضلة لدى هنري، لذلك فقد ساهم إنشاء المنظمة الدولية للعمل العام (ALAP) سنة 1907 على يد الأمير فؤاد ـ قبل تسلمه الحكم ـ في وضع الخطوط العريضة للعمل العام للشركات والمستثمرين في مصر، ولم يلبث الأمير فؤاد أن تولى الحكم سنة 1917 وطلب رسميا من هنري نوس رئاسة المنظمة، والتي تخصصت في تقديم المساعدات والمعونات لضحايا الحروب والنكبات. قبلها بسنوات كان هنري قد انضم إلى اللجنة العامة لمواجهة تجارة الرقيق الأبيض، وهي التي ضمت عددا من الأعيان وكبار المستثمرين مثل قطاوي باشا، موصيري، ونوبار، وعبد الخالق ثروت، وإسماعيل صدقي.

لقد كان هنري نوس مهتما بشكل كبير بالخدمات العامة الخاصة بالجانب الصحي، ويمكن

القول إن البلجيك بشكل عام ساهموا بصورة كبيرة في مواجهة كثير من الأوبئة التي ضربت مصر خاصة وباء الكوليرا. وخلال الحرب العالمية الأولى تعاون هنري بشكل واضح مع منظمة الهلال الأحمر التي أنشأها الأمير محمد علي سنة 1912 لمساعدة ضحايا الحروب، وقدم الرجل مساعدات وتبرعات مالية لها، فضلًا عن الاستعانة بأطباء أوروبيين للعمل التطوعي بضعة ساعات أسبوعيًا. وقد امتد نشاط هنري نوس في هذا المجال تحديدًا خلال الثلاثينيات من القرن العشرين وكان من أبرز إسهاماته إنشاء عيادة طبية شاملة في بولاق لتقديم خدمات العلاج الأولية مجانًا.

التعليم هو الآخر كان محل اهتمام كبير من هنري نوس. أمة متعلمة في تصوره هي بلا شك أمة ناهضة، ولا تنمية حقيقية ولا تغيير للمجتمعات دون علم. لذا كان هنري من أوائل المستجيبين لنداء الأمير فؤاد سنة 1908 لجمع التبرعات لإنشاء جامعة القاهرة. كان هنري يؤمن أن التطور المادي الذي تشهده مصر يجب أن يصحبه تطور بشري عن طريق التعليم المدني. ومما يُحسب له ولمجموعة من النبلاء الأجانب المقيمين في مصر مقاومتهم الشرسة لاعتماد اللغة الإنجليزية كأساس للتعليم، وتشجيعهم للمدرسين والأساتذة المتحدثين بالفرنسية ليكونوا عماد الجامعة.

على أي حال فقد حصل هنري نوس على مكافأة من السلطان حسين كامل سنة 1914 تقديرًا لمجهوداته في العمل العام، وكانت تلك المكافأة هي منحه لقب «بك»، وهو ما ساهم في تغير النظر إليه حتى من جانب دولته الأم نفسها، وجعله جديرًا بالمطالبة بلقب «البارون» والذي يُمنح لنجوم النخبة في بلجيكا ليلحق بالبارون إدوارد إمبان أحد أهم المواطنين البلجيك المحبين لمصر.

***

ـ 7 ـ

تبدو علاقة الصداقة واضحة بين إسماعيل باشا صدقي وهنري نوس قبيل الحرب العالمية الأولى وحتى وفاة نوس سنة 1938. الصور التي تجمعهما دليل على تلك الصداقة، فضلًا عن المراسلات والردود بينهما. وعندما اختير إسماعيل صدقي رئيسًا للجنة التجارة والصناعة في مارس سنة 1916 لم يكن هنري نوس من أعضائها، لكن العلاقة التي ربطته بإسماعيل صدقي جعلته يشارك في تقديم آرائه ومقترحاته، وهو ما دفعه إلى طلب ضمه للجنة كخبير صناعي متخصص، وبالفعل صدر قرار بضمه.

وعلى مدى شهور طويلة ناقشت لجنة التجارة والصناعة مشكلات الاقتصاد المصري،

وقامت بزيارات إلى كافة المصانع والورش القائمة في قطاعات متباينة من قطاعات الإنتاج للتعرف بشكل واقعي على مشكلات الصناعة وسبل حلها.

وقد خرجت اللجنة بتقرير عام اقترحت فيه تعديل نظام الجمارك وفتح باب المدارس الصناعية وإعفاء الصناعات التصديرية من الضرائب وإنشاء معهد للأبحاث الصناعية. كما أكدت اللجنة على ضرورة إنشاء جمعيات معنية بالصناعة إلى جانب الاهتمام بالغرف التجارية، وكانت مصر قد شهدت ميلاد أول غرفة تجارية سنة 1913بالقاهرة على يد مجموعة من التجار ضمت عبد الغني سليم وأحمد مدكور باشا.

وفي سنة 1917 أصدر رجل الصناعة الإيطالى صامويل سورناجا كتابًا باللغة الفرنسية حول مصر تحدث فيه لأول مرة عن ضرورة تنظيم الصناعات القائمة وإنشاء كيان يدافع عن مصالحها ضد الضغوط الخارجية، ويتحدث باسمها.

وظلت توصيات لجنة التجارة والصناعة وفكرة إنشاء لوبي الصناع التي طرحها سورناجا مجرد أفكار على الورق دون تنفيذ لعدة سنوات انشغلت مصر فيها بثورة 1919 وما تلاها من أحداث خطيرة، لكنها عادت إلى البزوغ مرة أخرى بعد قيام محمد طلعت حرب بإنشاء بنك مصر سنة 1920، ففي ذلك الوقت تجدد الحديث مرة أخرى عن ضرورة إقامة كيان جامع للصناعة أشبه بنقابة لأصحاب الصناعات المختلفة.

لقد تجددت الدعوة مرة أخرى لإنشاء الكيان المسئول عن الصناعة المصرية كما يقول الدكتور محمود متولي في كتابه القيم «الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها»، وهو ما دفع إسماعيل صدقي أن يطلب من صديقه هنري نوس تولي المسئولية، ودعوة أصحاب المصانع الكبرى لتشكيل الجمعية المصرية للصناعات.

وفي فندق سان استيفانو بالإسكندرية، وفي ليلة من ليالي صيف 1922 اجتمع 14 من رجال الصناعة أبرزهم صامويل سورناجا الإيطالي والذي أنشأ عام 1895 مصنعًا للطوب جنوب القاهرة، ولينوس جاش السويسري الجنسية والمتخصص في صناعة الغزل، وأرنيست ترامبلي المتخصص في صناعة الأسمنت. بالإضافة إلى رجال صناعة مصريين من أمثال عبد المجيد الرملي صاحب مطاحن الفلال ورمضان يوسف بك صاحب مصانع الأدوات الصحية وغيرهم من أصحاب المصانع الصغيرة لتأسيس جمعية الصناعات المصرية.

ويرى كوبفر أشميت أنّ هناك عدة عوامل ساهمت في اختيار نوس كأول رئيس للجمعية التي سرعان ما تحول اسمها سنة 1930 إلى اتحاد الصناعات المصرية، منها قرب نوس من مراكز اتخاذ القرار المصري وصداقته للملك فؤاد، فضلًا عن علاقته الوثيقة بإسماعيل باشا

صدقي، إلى جانب إجادته للغتين الفرنسية والإنجليزية على السواء. كذلك انتماؤه إلى الجالية البلجيكية وهي جالية قليلة العدد نسبيًا مما لا يثير أي مخاوف لدى الجاليتين الأكثر نفوذًا وهما الفرنسية والإنجليزية. فضلًا عن دبلوماسيته وذكائه الاجتماعي الذي أهله لإنشاء علاقات واسعة بمجتمع المستثمرين من مختلف الجنسيات، فضلًا عن المصريين منهم.

وتضمن البرنامج الأول لجمعية الصناعات ضرورة خفض رسوم الجمارك على المواد الأولية اللازمة للصناعة، وخفض أجور النقل بالسكك الحديدية، والعمل على تفضيل المصالح والهيئات الحكومية للمنتجات المصرية في مشترياتها.

وطبقًا للدكتور محمود متولي، فقد حقق اتحاد الصناعات الكثير من النتائج المشجعة والدالة على حيويتها وقدرتها على التأثير خلال السنوات الأولى، حيث صدر مرسوم حكومي في 18 يوليو 1923 يرخص لوزارة المالية إعفاء المنتجات المصنوعة في مصر من رسوم التصدير، وصدر كتاب دوري إلى المصالح الحكومية يدعوها إلى تفضيل المنتج المصري في مشترياتها. كما صدر بعد ذلك قرار من مجلس الوزراء بتحديد نسبة 25 % على الأقل من المصريين في أي شركة مساهمة. وكذلك فقد تم إلغاء رسم الإنتاج الذي كان مقررًا على ألواح البللور المستوردة لصنع المرايا. وبشكل عام فقد تمكن اتحاد الصناعات من خلق مناخ صالح لنمو الصناعات المصرية وحل مشكلاتها.

***

- 8 -

تكشف القراءة الهادئة لأول قانون لاتحاد الصناعات المصرية (جمعية الصناعات المصرية) قدر الوعي لدى المؤسسين بأهمية العمل الذي يقومون به، واتساع رؤاهم وتصوراتهم حول مستقبل الكيان المُنشئ. إنّ جمعية الصناعات المصرية ليست مجرد نادي لعقد اجتماعات أصحاب المصانع، ولا هو كيان خاص يمكن لأحد أن يسيطر عليه ويحتكر القرار داخله.

لقد نصت المادة الأولى من قانون الجمعية على الآتي: «تألفت من الموقعين على هذا جمعية تسمى "جمعية الصناعات المصرية" مركزها الرئيسي في القاهرة، وعليها أن تنشئ فروعًا في باقي القطر وأن تعين لها وكلاء ومكاتبين وأن مدتها غير محدودة على أنها لا تقل عن أربع سنوات».

ونصت المادة الثانية على أن «غرض الجمعية أن تضم الصناعات الهامة في القطر المصري على أن يتمكن أهل هذه الصناعات من النظر في صالحهم العام ودراسة الوسائل المؤدية لإنهاضها وترقيتها ووضع هذه الوسائل موضع التنفيذ وحماية هذه الصناعات عند الاقتضاء

وتنظيم الجهود المشتركة لتحقيق هذه الأغراض».

وحدد القانون أعضاء الجمعية مقسمًا إياهم إلى ثلاثة أقسام، فهناك أعضاء مؤسسون ويدفع كل منهم اشتراكًا سنويًا خمسة وعشرين جنيهًا، ولكل منهم صوتان في الجمعية العمومية، وهناك أعضاء عاملون يدفعون اشتراكًا سنويًا 12 جنيهًا. ولكل منهم صوت، وهناك أعضاء عاديون يدفعون اشتراكًا ثلاثة جنيهات وهم أصحاب المحلات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها أقل من عشرين عاملًا. ونص القانون أن يدفع الاشتراك مسبقًا وأن يحق للجمعية أن تتقبل هبات وتبرعات وأن يكون لها أملاك منقولة وغير منقولة.

ونص القانون كذلك على أن عدد مجلس الإدارة يبلغ 24 عضوًا جميعهم يتم انتخابهم من الجمعية العمومية العادية على أن يكون 15 منهم من المؤسسين. وإذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة جاز للمجلس تعيين آخر ويجب التصديق على هذا في أول اجتماع للجمعية العمومية..

واللافت للنظر أنّ من السمات المميزة لأي منظمة أعمال أن يكون الجانب الأكبر من أعضائها منتخبين، فإذا كان جميع أعضاء مجلس الإدارة منتخبين، فإن ذلك يعني أن تلك المنظمة أقوى وأقدر على ممارسة أعمالها تحقيقًا للغرض المنشأة من أجله. والمؤسف أن يتحول اتحاد الصناعات المصرية بعد ثورة يوليو سنة 1952 إلى كيان شبه حكومي، وأن يصبح من أهم مطالب وأهداف رجال الصناعة في يومنا الحالي عندما يتحدثون عن تطوير اتحاد الصناعات وتقوية دوره أن يطرحوا قانونًا بديلًا للقانون الحالي يقوم عماده على تشكيل مجلس الإدارة بالانتخاب بدلًا من التعيين.

وهكذا كان مؤسسو اتحاد الصناعات وعلى رأسهم هنري نوس سابقين لزمانهم.

***

- 9 -

كان هنري نوس واعيًا بأهمية الاقتصاد السياسي، وكان مؤمنًا أن النهضة الصناعية تحتاج إلى دعائم ومساندات من أهل السياسة. ويبدو ذلك واضحًا في كيفية عرض مطالب الصناعة على الحكومة المصرية. إنّ خطابًا أرسله هنري نوس رئيس جمعية الصناعات المصرية إلى إسماعيل باشا صدقي رئيس مجلس الوزراء سنة 1930 يكشف مهارة وحنكة الرجل في تحديد مطالب الصناعة المصرية، إذ يقول:

«صاحب الدولة.. سادتي سيداتي..

أستهل خطابي بتأدية واجب من أهم الواجبات إلي وهو تبليغ شكر جمعيتنا لحضرة صاحب الدولة، وحضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الشيوخ، وحضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب..

لقد عقدت جمعية الصناعات اليوم جمعيتها العمومية الثامنة، ومما هو جدير بالذكر فإنه لم يكن بها منذ ثماني سنين سوى 34 عضوًا من مصريين وأجانب، والآن لدينا 234 عضوًا من ممثلي الصناعات المصرية لا فرق ولا تمييز بين أعضائها.

إنّ سر فلاح جمعيتنا هو أنّها أسست لغاية معينة اقتضتها الحاجة الحقيقية فسارت في طريقها بثبات ولم تحد عنها. أما غايتنا فتنحصر في زيادة تقدم البلاد الصناعي والعمل على زيادة رخائها العام. فمنذ مائة عام نهض محمد علي باشا ذلك المصلح الكبير بالبلاد إلى أوج الفلاح فخلعت عنها رداء الخمول لتسترد المجد الذي عاشته آلاف السنين».

ثم يضيف هنري نوس:

«إنّ الصناعة المصرية تحيا بقوة الأمل فلا تخيب آمالها. وعمل جمعيتنا قائم على مساعدة الصناعات الحالية وإحياء غيرها، لكنها في ذلك مفتقرة إلى مؤازرة الحكومة. وقد يدهش الرأي العام عندما نقول إن القانون الجمركي خال من كل خطأ، وليس فيه ما يثبط همم الصناعيين، لكنها هي أعمال البشر فيها موضع للقول وبحال للنظر. وقد كانت الحكومة هي أول من صرح بأنه إذا كان هناك ما يدعو لتحسين الحال فهي مستعدة لذلك».

إن الرجل يقدم درسًا بليغًا في الدبلوماسية السياسية عندما يعرض مقترحات اتحاد الصناعات بشأن تعديل التعريفة الجمركية بما يتناسب مع احتياجات الصناعة الوطنية. إنه يرى ألا ينبغي أن ترتفع الرسوم الجمركية على الخامات والمواد الأولية الخاصة بالصناعة، كما لا ينبغي أن تنخفض الجمارك بالنسبة للمنتجات الصناعية التي يتم إنتاجها محليًا.

وبالفعل تصدر التعريفة الجمركية الجديدة معدلة لتخفض الرسوم على كل ما يساهم في تنمية الصناعة وميلاد صناعات جديدة، ويدلل الدكتور محمود متولي على أهمية وإيجابيات تلك التعريفة في إشارته إلى مولد أكبر عدد من المصانع في تاريخ مصر خلال الحقبة التالية حتى إن إحصاءات سنة 1937 تشير إلى أن عدد المنشآت الصناعية والتجارية قد ارتفع إلى 92 ألف منشأة.

وإذا كانت مصر قد تعرضت لآثار للأزمة المالية العالمية سنة 1930 فلا شك أن سياسات رئيس الحكومة المحنك وقتها إسماعيل صدقي كانت سببًا في تجنب تلك الآثار وهو ما يستعرضه هنري نوس في خطابه أمام الجمعية العمومية لاتحاد الصناعات سنة 1930.

***

- 10 -

لقد كان هنري نوس بلجيكيًا وافدًا إلى البلاد بحثًا عن فرص النجاح والتفوق وتحقيق الذات. وبالطبع فقد وجد الرجل في مصر بيئة حاضنة ومناخًا مشجعًا لتحقيق أحلامه وأمنياته، لكن ذلك لا يعني أنه كان منفصلًا عن قضايا مصر وهموم أبنائها. إننا نقرأ في المجلة التي صدرت عن اتحاد الصناعات سنة 1925 وحملت اسم مصر الصناعية كثيرًا من الاكتشافات العلمية الجديدة التي تهم المصريين، كما نقرأ أفكارًا ومقترحات لتحديث مصر وتطويرها علميًا وماديًا وحضاريًا.

في مجلد المجلة لسنة 1927 نقرأ تحت عنوان (مطلب إنشاء الطرق) ما يلي:

«لقد أصبحت مصر الآن من البلاد القليلة الفقيرة في الطرق، وهذا نقص لا يدعو إلى الارتياح لأن تقدم السيارات جعل الطرق في الوقت الحاضر من أهم عوامل نجاح النشاط الاقتصادي. إن إنشاء طرق جديدة يفيد السياحة وينشط حركة فيها ينبوع ربح للبلاد، وهو من الناحية الصناعية ضرورة لا غنى عنها».

وفي مجلد «مصر الصناعية» لسنة 1927 نقرأ تحليلًا تفصيليًا رائعًا حول تعداد القاهرة وأهم الأحياء المزدحمة والفرص المتاحة للأنشطة الصناعية في كل حي.

وفي مجلد سنة 1937 من المجلة نفسها نقرأ دراسة شاملة حول الكهرباء وأهميتها وسبل استخداماتها في الصناعة، ومدى انتشارها في القطر المصري.

كما نقرأ في أعداد متفرقة من المجلة استعراضًا لكثير من الصناعات الجديدة في مصر وفرصها وأهم المشكلات التي تواجهها، وتأتي على رأس تلك الصناعات صناعة الأسمنت، صناعة الأصداف، صناعة الحرير، والخيام، وصناعة الكحول، والعطور، وصناعة الدخان، وصناعة الطوب، وصناعة الزجاج وغيرها. والمثير في الأمر أن مجلة مصر الصناعية- لسان حال رجال الصناعة في مصر - ظلت تصدر بانتظام حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين ثم توقفت تمامًا دون سبب واضح.

ولا تغيب جمعية الصناعات المصرية عن أفراح وأحزان الشعب المصري، وعندما يرحل زعيم الأمة سعد باشا زغلول في 23 أغسطس سنة 1927، ويبكي المصريون في كافة أنحاء الوطن زعيمهم العظيم، يكتب هنري نوس في مجلة «مصر الصناعية» كلمة رثاء رائعة للزعيم يقول فيها:

«نقف في خشوع واحترام مشفوعين بالحزن العميق إلى قبر رجل مصر وزعيمها الذي استشهد في ميدان الحياة بعد مرض قصير فوجمت لفقده القلوب وخفقت الأفئدة وجزعت النفوس حزنًا والتياعًا. سعد مناط آمال الأمة ومعقد رجائها، سعد رسول الوطنية وحامل لوائها، سعد الذي شهد بنزاهته القريب والبعيد، سعد الذي سما به حبه لوطنه أعلى المراتب كما سبب له كثيرًا من المتاعب والآلام. سعد الزعيم الخالد قد توفاه الله تعالى فعاد إلى الأرض التي أنجبته والتي أحبها الحب كله غير فاقد مزاياه إلى اللحظة الأخيرة».

ولا شك أن بلاغة النص تدفعنا دفعًا إلى استنباط أن هنري نوس ليس هو كاتبه لأن عربيته لم تكن فصيحة بالدرجة التي تمكنه من كتابة هذا النص البليغ، لكن مَن يتصور أن تنشر مجلة مصرية هذا الرثاء دون أن يكون رئيس مجلس إدارتها قد اطلع عليه. في الغالب كان ذكاء وفطنة رجل الصناعة العصامي حاضرة في هذا الشأن. ويمكن القول إنه كان هناك مَن يجيد صياغة عبارات الرثاء والتأبين، وتنويق المعاني، وتجميل الكلمات، لكن مضمون الرسالة كان لهنري نوس الذي رأى في سعد باشا زغلول زعيمًا شعبيًا عظيمًا ورائدًا من رواد النهضة.

إننا نتابع في مجلة «مصر الصناعية» مراثي عديدة لشخصيات اقتصادية بارزة قد تكون مجهولة تمامًا بالنسبة لنا هذه الأيام، منها مثلًا رثاء لسيد بك كامل سنة 1930، والذي ذكرت المجلة أنه واحد من أهم رجال مصر الاقتصاديين وهو أحد أبناء أسرة بنك مصر، وقد حصل على الدكتوراه من لوزان في العلوم الاقتصادية وعمل مديرًا للمباحث الاقتصادية في بنك مصر، وقد بدأ حياته في الصحافة في جريدة السياسة ثم انضم إلى البنك بعد تأسيسه سنة 1920.

***

- 11 -

لا تخلو دراسة للرأسمالية المصرية الحديثة من انتقاد مباشر وصريح لموقف تلك الرأسمالية من القضايا العمالية، حتى إنَّه صار من الشائع أن ما تعرضت له الرأسمالية المصرية خلال عهد عبد الناصر كان عادلًا.

والحقيقة أنَّ قراءة موقف الرأسمالية المصرية والأجنبية على السواء من قضايا العمال يجب أن يتم في سياقه التاريخي، حيث كانت مؤسسات حقوق العمال ونُظم تفعيلها ما زالت في سياق الاختبارات الأولية. كذلك فإنَّ القراءة الواعية لتاريخ الأنشطة العمالية تؤكد أن مقاومة أصحاب الشركات الكبرى وفدرائها لحقوق العمال كانت ضعيفة.

وفيما يخص هنري نوس فإنه من الواضح من تصريحات الرجل وممارساته العملية داخل شركة السكر أنه كان مؤمنا بأهمية تحديث وتطوير وتعليم العمال، وأنه كان يرى أن عماد الشركة وأساس نجاحها يعتمد على تنمية الموارد البشرية بنفس قدر تنمية التكنولوجيا المستخدمة. وطبقًا لكوبفر أشميت فإنّ هنري نوس كان يدير أكبر شركة تشغيلًا للعمالة في مصر في وقته، وأنه قام بتعيين كثير من المصريين للعمل في وظائف بأجور منتظمة حتى إنّ عدد المصريين بالشركة ارتفع من 390 موظفًا سنة 1912 إلى أكثر من ثلاثة آلاف موظف سنة 1941 بعد وفاته. ورغم أنّ المصريين العاملين كانوا يعملون في مهن أقل نسبيًا من نظرائهم من البلجيك والفرنسيين، مثل النجارة والحدادة والكهرباء، والعمل الفني، إلا أنه كان مهتمًا بتدريب وتأهيل كل مَن لديه القدرة على تحقيق إنجاز حقيقي للشركة. ولقد اهتم نوس بوضع نظام للعمال بالشركة تضمن ساعات عمل تسع ساعات يوميًا وإجازة لمدة أسبوع سنويًا، مع إنشاء عيادة متخصصة للعاملين ومنحهم إجازات حال مرضهم، وهو ما كان يُمثل حدثًا جديدًا في بيئة العمل المصري.

ويُمكن القول إن ترؤس هنري نوس لاتحاد الصناعات المصرية طوال الفترة من 1922 إلى 1938 جعله متابعًا ومشاركًا ومُساهمًا في ميلاد حقوق العمال المصريين والتشريعات الكفيلة بمنحهم تلك الحقوق. لقد شارك في لجان مع وزارة الداخلية المصرية سنة 1931 لوضع نظم عادلة للعمال المصريين، واستقبل سنة 1933 أول وفد من منظمة العمل الدولية يقوم بزيارة إلى مصر وكان يُكرر دائمًا في تصريحاته للصحف: إنّ تعليم العمال ضرورة، وأمر لازم للنهوض بالنشاط الصناعي.

لقد كان النجاح الذي حققه هنري في إدارة شركة السكر نموذجًا لكثير من الشركات الجديدة في التعامل مع موظفيها وعمالها، وهو ما دفع مستثمرين مصريين إلى السعي لاستنساخ التجربة في مؤسسات وشركات أخرى، في الوقت نفسه الذي دفع البعض إلى التفكير جديًا في الاستحواذ على صناعة السكر وتمصيرها، وهو ما فعله أحمد عبود باشا النجم الصاعد في دنيا المال والأعمال في ذلك الوقت مُبقيًا على هنري نوس كمدير عام مسئول وشريك بالشركة.

***

هل اقتصر نشاط هنري نوس على قطاع صناعة السكر؟ هل كانت مشاركته في إدارة الشركات قاصرة على شركة السكر؟ يجيب كاتب سيرته بأن هنري نوس كان يعي تمامًا أنه رغم كل شيء فهو أجنبي قد يتعرض في أي لحظة للإبعاد أو إلغاء تراخيصه. من هنا فقد

شغل منذ العشرينيات عدة مناصب أخرى في قطاعات مغايرة. وكانت من أهم تلك المواقع العمل كمدير في شركة وادي كوم أمبو، وهي شركة استصلاح زراعي كبيرة كانت تمتلك نحو 70 ألف فدان من الأراضي، وكان يسيطر عليها بعض الأثرياء اليهود أمثال قطاوي باشا، سوارس، ورولو. وفي سنة 1917 صار هنري عضوًا بمجلس إدارة شركة مياه القاهرة، والتي تولت منذ سنة 1928 مهمة تنقية وتطهير مياه الشرب، وهو ما كان له انعكاس إيجابي على الصحة العامة للمصريين في ذلك الوقت. كذلك فقد كان عضوًا بمجلس إدارة الشركة المصرية للتبريد وهي إحدى شركات شركة مياه القاهرة.

في الوقت ذاته، فقد عمل هنري مديرًا لشركة «كريدي فونسيه» وهي شركة تمويل أراض كبرى تأسست سنة 1880، وانضم لها نوس سنة 1920، وكانت الشركة مملوكة لعدد من أثرياء اليهود واليونانيين، مثل رافئيل سوارس، وسلفاجو، وبدأت برأسمال 2 مليون جنيه، وظلت تتوسع حتى استحوذت على معظم أراضي الدائرة السنية، وقدمت التمويل ليس فقط لمالكي الأراضي وإنما أيضًا للمستشفيات والأبنية التعليمية.

كما شغل هنري نوس أيضًا منصب نائب رئيس البنك البلجيكي الدولي في مصر، وقد سجل البنك باعتباره بنكًا محليًا وكان يرعى ويمول كثيرًا من أنشطة البلجيكيين في مصر، وعندما تم تأميمه لاحقًا في 1961 فقد جاء في المركز السابع بين البنوك العاملة في مصر من حيث حجم العمليات المصرفية. وقام هنري بإدارة بنك صغير آخر هو بنك «أبيسينا» والذي كان مقره الرئيسي في أديس أبابا.

ولم يكن مستغربًا مع كل ذلك أن يشغل الرجل مقعد نائب رئيس مجموعة «إمبان» والتي كانت تعمل في مجال النقل وكان يمتلكها البارون إمبان، رجل الأعمال الشهير الذي بنى حي مصر الجديدة.

وتشير مجلة المصور في تحقيق موسع حول أغنياء البلجيك في مصر إلى أن كثيرين من معارف المستر نوس يظنون أن عمله يقتصر على الإشراف على شركة السكر ولا يدرون أنه يبدي رأيه في كل مسألة ويتابع كل كتاب يصدر عن الشركة. وتقول أيضًا أن صحفيًا سأله عن الكيفية التي تمكنه من النهوض بكافة أعبائه، فقال: «بتنظيم وقتي. فإذا نظمته وراعيت النظام بدقة كما أفعل وجدت وقتًا لكل شيء». وتضيف المجلة كاشفة «ويحمل السيد نوس وشاح النيل الأكبر، ولما زارت جلالة ملكة البلجيك مصر قبلت ضيافته وتغدت على مائدته، فكان هذا العطف دليلًا على مكانته ومنزلته».

***

ظل هنري نوس رجلًا حاضرًا في كافة اجتماعات ومنتديات ولقاءات المجتمع الصناعي المصري خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

في اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد الصناعات المصرية سنة 1936 خطب هنري نوس آخر خطبة له أمام أعضاء الاتحاد وفي حضور محمد محمود رئيس الوزراء في ذلك الوقت تضمنت بيانًا شافيًا حول دور اتحاد الصناعات وما حققه وما يتطلع إليه من آمال، جاء فيها:

"أيها السادة: ولد الاتحاد في سنة 1922 غداة صدور التصريح المعترف بمبدأ استقلال مصر بعدد اثني عشر من العاملين بالصناعة بإيمان بالمستقبل الباهر الذي سيكون لهذه الديمقراطية الناشئة التي يلمحونها تبزغ في هذه السماء الجميلة المجددة للقوة والمحبية للجمال صحت عزيمتهم على أن يوجهوا جهودهم نحو قيام صناعة قومية، وزيادة الإنتاج وتنويعه، مما يساعد على تنمية العمل وموارد مصر الطبيعية لأن في هذه الصناعة أخصب استكمال لتطور مصر الاقتصادي والسياسي. كان إيماننا يرتكز على أقوى الأسس وأمتنها وأكبر الدلائل على ذلك ما كان لمصر من رقي سريع في العالم الدولي خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. وكان من أثر ما أظهرته الأسرة الصناعية من نشاط متواصل نظمه إتحادنا وأولته الحكومة معونتها، أن مكن مصر من تحقيق أغراض تستطيع أن تفتخر بها».

وقدم هنري الشكر للحضور والمسئولين ثم قال:

«كنت أود أن أعرب عن كامل إعجابنا برجل من أهم زعماء الجهود القومية حضرة صاحب السعادة طلعت حرب باشا ذلك الذي جمع بين المال والاقتصاد والصناعة مما ليس له نظير في مصر، غير أني مع ذلك أرجو أن تلقى صدى هذا الإعجاب المتحمس وأن يتقبل ما نوجهه له جميعًا من أطيب الأمنيات بالشفاء والعافية».

ورثى هنري الاقتصادي المصري أحمد عبد الوهاب باشا قائلًا:

«من المحزن أن نفتقد أحمد عبد الوهاب باشا ذلك الابن البار لمصر الذي كنا نكن له أصفى مودة وكنا نبني عليه أكبر الآمال إلا والحزن يبرح بنفوسنا».

وقال أيضًا مشيدًا بإسماعيل صدقي رئيس الوزراء السابق:

«يسعدنا أن نطالع اسم إسماعيل صدقي باشا وزير المالية ضمن المؤسسين للاتحاد في محضر اجتماعه الأول، وهو الذي بادر منذ سنة 1914 بإعلان ثقته بالصناعة وإيمانه بها. أن يكون في سنة 1917 ذلك الرئيس العظيم والمقرر النابه لأول لجنة كلفت بإجراء تحقيق في

الشئون التجارية والصناعية. وخلاصة هذا التقرير الذي شارك في وضعه قطاوي باشا وطلعت حرب والمرحوم أمين يحيى بك والمستر كريج وأنا تعتبر حتى الساعة الهدى الذي نسترشد به في الطرق العديدة لتحقيق ما يمكن القيام به من دروب الصناعة السليمة».

ثم رحب هنري بقرارات الحكومة بشأن الضرائب ومنح العمال حقوقهم:

«إن كان في زيادة موارد الدولة بجباية الضرائب تأمين أمن السكان وممتلكاتهم وإنشاء الطرق والكباري ونشر التعليم وما إلى ذلك مما يساعد على تحقيق الرخاء، مع ما يمثله من زيادة في الأعباء بما يقع أثره على زيادة تكاليف الإنتاج. فإننا نرحب به. وإن كان في تحسين الوسائل الصحية والاجتماعية بتخفيض ساعات العمل وفرض طائفة من الإجراءات من شأنها حماية العامل، فإن الأسرة الصناعية تقبلت بطيب خاطر إعلان العزم على تعديل الضرائب وإدخال وتعديل بعض القوانين الاجتماعية الخاصة بالعمال وهي على استعداد لمجاراة الحكومة في جميع الإجراءات المعقولة التي توفق بين المصلحة العامة وحياة المشروعات الصناعية ورقيها».

والرجل في هذه الخطبة الجامعة نموذج لرجل سياسي يجيد إدارة دولة الصناعة بشكر وترحيب وتوافق وتعاطف واهتمام، فهو يعرف القدر لثلاثة نماذج مضيئة للاقتصاد المصري في ذلك الوقت، وهم طلعت حرب باشا، الذي أنشأ بنك مصر وأنشأ شركات ومصانع عديدة بعد ذلك، وإسماعيل صدقي باشا وهو السياسي والاقتصادي العظيم الذي كان محل احترام وتقدير معظم الساسة الأوروبيين الذي كانوا يعتبرونه مثالًا ونموذجًا محترفًا في مجال الإدارة (وكان وقت الخطبة خارج الحكم)، وأحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية الأسبق وأحد الخبراء الاقتصاديين المرموقين. وهو في الوقت ذاته يتحدث عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتقليل من آثار الأزمة العالمية على مصر، ويتفق معها في ضرورة التكاتف من أجل التنمية على الرغم مما حملته من أعباء على الصناعة الوطنية عن طريق الضرائب الجديدة، كذلك فهو يقبل بتشريعات تحسين ظروف العمل، وتخفيض عدد ساعاته لأنه يرى أن كل ذلك يحقق المصلحة العامة.

***

في الثلاثينيات من القرن العشرين شهدت مصر حركة واسعة ضد كُل ما هو أجنبي. ارتفع شعار التمصير حتى طال كُل شيء وتكررت في الصحافة والمنتديات العامة دعوات مقاطعة كُل ما هو أجنبي، ويُمكن القول إن حالة من العداء الواسع تمددت بين المصريين تجاه

أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وكانت وراء تلك الموجات آلة دعائية ضخمة تمتد إلى حزب مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين، والذي نشر عشرات المقالات مهاجمًا كل ما هو أجنبي وواصفًا كل غريب عن البلاد بالاستغلال واللصوصية. ومع الوقت تحولت أفكار أحمد حسين إلى مظاهرات واضطرابات ضد الأجانب سواء من الإنجليز أو باقي الجاليات الأوروبية، وتعالت مطالب إحلال المصريين محل الأجانب في معظم القطاعات والمناصب الكبرى.

وفي عام 1937، شعر هنري نوس أن الواجب يحتم عليه التنحي عن قيادة أول منظمة صناعية مصرية لتحل محله قيادة مصرية، وذلك على الرغم من تبني الرجل على مدى عدة سنوات مطالب مصر في الاستقلال التام، والعمل على تنمية البلاد وازدهارها. وهكذا فقد فاجأ نوس، بعد أن اجتمع مع عدد من رجال الصناعة الأجانب المجتمع الصناعي كله بتقديم استقالته، هو ووكيل الاتحاد صامويل سورناجا معلنًا أنه آن الأوان ليقود رجال الصناعة المصريون اتحاد الصناعات المصرية.

وعلى الفور اجتمع مجلس إدارة اتحاد الصناعات بدون نوس، وبقيادة إسماعيل باشا صدقي ليقرر بإجماع الآراء رفض استقالة هنري نوس وأيٍّ من رجال الصناعة الأجانب، والإصرار على بقائهم بمجلس إدارة الاتحاد. ويمكن القول: إن وعي رجل قدير ومحنك مثل إسماعيل صدقي جعله يقرر في اقتناع أن رجال الصناعة الأجانب في مصر مصريون بالضرورة لأنهم يرعون مصالح مقامة على أرض مصر ويوفرون فرص عمل للمصريين، ويدفعون ضرائب تدخل إلى خزانة الحكومة المصرية.

وهكذا عاد هنري نوس إلى بيته وأسرته في اتحاد الصناعات بعد اقتناع بأن رجال الصناعة في مصر أكبر وأذكى من الانسياق وراء حملات "رهاب الأجانب".

***

- 15 -

عاش هنري نوس 63 عامًا من الكد والمثابرة والتخطيط والبحث والمتابعة والعمل الجاد ليسقط فجأة صريعًا في فندق أوستريا بيروكسل يوم 23 سبتمبر سنة 1938. مات الرجل موتًا مفاجئًا مثل كثير من رجال الأعمال كثيري السفر دائمي الترحال. كان هنري في زيارة خاصة لوطنه الأم، وربما لم يتصور أنه لن يعود منها إلى مصر، لكن إرادة الله شاءت أن يموت في بلاده ليدفن بها. نشرت جريدة الأهرام الخبر مقدمة خالص العزاء إلى المجتمع الصناعي وأسرة الرجل الذي قدم خدمات جليلة للصناعة المصرية والمجتمع المصري.

ونشرت مجلة "مصر الصناعية" رثاءً للرجل قالت فيه: "شاءت العناية الإلهية أن تكون وفاة هذا الرجل العظيم وفاقًا لما كان يدين به طوال حياته الحافلة بجلائل الأعمال من تقديس الواجب وإخلاصه لأسرته. لقد سطت عليه يد المنون فاختطفته من بين زوجته وأولاده وهو أشد ما يكون قوة ونشاطًا وقدرة على العمل، فكان منعاه خطبًا لا تقاس به الخطوب، فبكاه الأهل والأصدقاء والمحبون وكل من أسعده الحظ بمعرفته، وثكلت به البلجيك راحلًا من أنجب أبنائها البارزين وممثلًا من خيرة ممثليها الصادقين. وفقدت مصر وطنه الثاني نزيلًا أمينًا وصديقًا حميمًا أدرك مصلحتها وخيرها وأحبها حبًا لا يقل عن حبه لوطنه الأول وكان من المخلصين. وبكى الاقتصاد القومي ذاهبًا كان من أكبر العاملين على إزهاره.. أما الاتحاد المصري للصناعات فيندب قائدًا طالما رفده تدبيره واستضاء برأيه، ويرثي رئيسًا تولى مقاليده منذ تأسيسه فأظهر من الكفاءة النادرة واللياقة الفائقة والإيمان الوطيد ما سار به في سبيل التقدم المطرد".

والحقيقة أن مصر بالنسبة لهنري صارت وطنًا حقيقيًا حيث استقر تمامًا هو وعائلته فيها، وحتى بعد وفاته، فقد اختارت أرملته البقاء فيها. وقد أنجب هنري ثلاثة أبناء ذكور وابنة واحدة، وقد عمل ابنه هوج في نفس مجال عمل والده، في شركة السكر المصرية وصار خبيرًا وتولى مناصب إدارية حتى موته الغامض في 1941 بعد استدعائه للخدمة ضمن قوات الحلفاء، رغم أنه حصل على إعفاء من الخدمة ورغم وصوله سن التاسعة والثلاثين، أما ابنه الثاني نوكي فقد خدم في الجيش البلجيكي، وقتل سنة 1917. ومات ابنه الثالث إدجار مبكرًا سنة 1912. أما ماري روس ابنته فقد ظلت في مصر حتى سنة 1954، حيث هاجرت إلى سويسرا بعد هجرة معظم العائلات الأجنبية التي استشعرت أجواءً غير مناسبة مع التغيرات التي لحقت سريعًا بالمجتمع المصري عقب ثورة 23 يوليو.

كان رجل الصناعة المصري الشهير أحمد عبود باشا يمتلك نصيبًا كبيرًا من أسهم شركة السكر التي يعمل بها نوس، وفي سنة 1941 بعد مقتل هوج نوس في ساحة الحرب اشترى عبود حصة هنري نوس ليصبح المالك الأكبر وصاحب الحق في الإدارة، وهو ما دفع البعض إلى الإشارة لدور ما لعبه "عبود" في إحكام المؤامرة على حياة ابن هنري نوس من خلال استغلال علاقاته بالأجانب خاصة السفير البلجيكي في القاهرة في عمل استدعاء لهوج لتأدية الخدمة العسكرية في وطنه الأم.

وأيًا كانت صحة ذلك السيناريو من عدمه، فإن ما يلاحظه كوبفر أشميت فيما يخص هوج نوس أنه لم يتمكن من ملء الفراغ الذي تركه والده. لم يكن الابن إداريًا ناجحًا، ولم يتمكن من مد علاقات صلة بأهل السياسة أو أهل الاقتصاد، ولم تشهد الشركة في السنوات الثلاث

التي أدارها فيها تطوزا ملفتا.

كان هنري نوس عاشقًا للنيل، لذا فقد اختار أن يقيم مطلًا عليه. وبنى هنري فيلا جميلة لها حديقة واسعة في الجيزة على ضفاف النيل مباشرة، وهي الآن مقر القنصلية السعودية بالجيزة. ومما يذكره كوبفر أشميت أن أبرز جيران هنري في المنطقة كانوا لويس فان آدم مدير البنك البلجيكي بالقاهرة، وعلي باشا ماهر السياسي الشهير ورئيس الديوان الملكي، وعلي الشمسي باشا، وويصا واصف وعائلة نوبار.

وعرف عن الرجل محبته الطاغية للفنون والآثار حتى إنه شارك في عدة منظمات لحماية الآثار المصرية. وكان يتحدث اللغة الفرنسية بطلاقة وحب حقيقي مع معظم معارفه، بينما كان يتحدث الهولندية مع زوجته، والإنجليزية مع ممثلي الشركات الأجنبية. وكان إلمام هنري باللغة العربية ضعيفًا إلى حد كبير، وهو ما جعله يستعين بمجموعة من السكرتارية الذين يجيدون اللغة العربية ببلاغة سواء في شركة السكر أو في اتحاد الصناعات المصرية.

وإذا كان المجتمع الصناعي المصري قد حزن لرحيل هنري، ونشر كثير من رجال الصناعة مشاطرات لعائلته، فضلًا عن إقامة حفلات لتأبينه، فإن الحكومة أطلقت اسمه على أحد شوارع القاهرة في منطقة قريبة من المتحف المصري بالتحرير، لكن سرعان ما اختفى الاسم تمامًا بعد ثورة 23 يوليو، واستبدل مع شوارع عديدة بأسماء أخرى.

وفي ديسمبر سنة 1961، قررت الحكومة تأميم شركة السكر، وسافر أحمد عبود هربًا إلى لندن وعاش مريضًا ثلاث سنوات مات بعدها ودفن هناك. أما اتحاد الصناعات المصرية فقد تولى رئاسته إسماعيل صدقي بعد وفاة هنري، وظل رئيسًا له حتى وفاته سنة 1951 وفي سنة 1958 صدر قراران جمهوريان برقمي 452 و453 لتنظيم اتحاد الصناعات وغرفه الصناعية، وصار الاتحاد تابعًا لوزارة الصناعة.

***

ـ 16 ـ

دروس عديدة يُستفاد بها من سيرة رجل الصناعة هنري نوس. أولها أنّ الأزمات والمحن هي المفرّخ الحقيقي للعباقرة والعظماء، وأنّ تحويل الكيانات الاقتصادية من الخسارة إلى الربح هو فن يتحقق بالدراسة الواعية والقرارات الحازمة والنظم والوسائل غير التقليدية. لقد بزغ نجم هنري نوس عندما واجهت شركة السكر أزمة ضخمة كادت أن تُنهي آمال وطموحات أصحاب رأس المال، واستطاع بعد حصوله على صلاحيات واسعة أن يُنفّذ أفكارًا جديدة ساهمت في إنقاذ الشركة، كان من بينها أن التصنيع يحقق نتائج أفضل إذا ارتبط

بأراضٍ زراعية مملوكة للشركة ذاتها.

ثاني الدروس يتعلق بالشباب ومدى جاهزيتهم لتحقيق نجاح غير مسبوق. لقد تولى هنري إدارة الشركة الأكبر في صناعة السكر في مصر وهو في بداية الثلاثينيات من عمره واستطاع بجهده ومثابرته وحماسه أن يُحقق ما فشل في تحقيقه مدراء وخبراء أكبر سنًا وأكثر خبرات.

ثالث الدروس هو أن النجاح الجماعي والعمل بفكرة التكتلات أفضل نتائج عن العمل الفردي، فما تحقق للصناعة بشكل عام بعد إنشاء جمعية الصناعات المصرية، لم يكن ليتحقق للشركة الصناعية التي يديرها هنري نوس لو كانت مطالبها فردية. ومن هُنا تكمن أهمية منظمات الأعمال وجماعات الضغط في المجتمعات الصناعية.

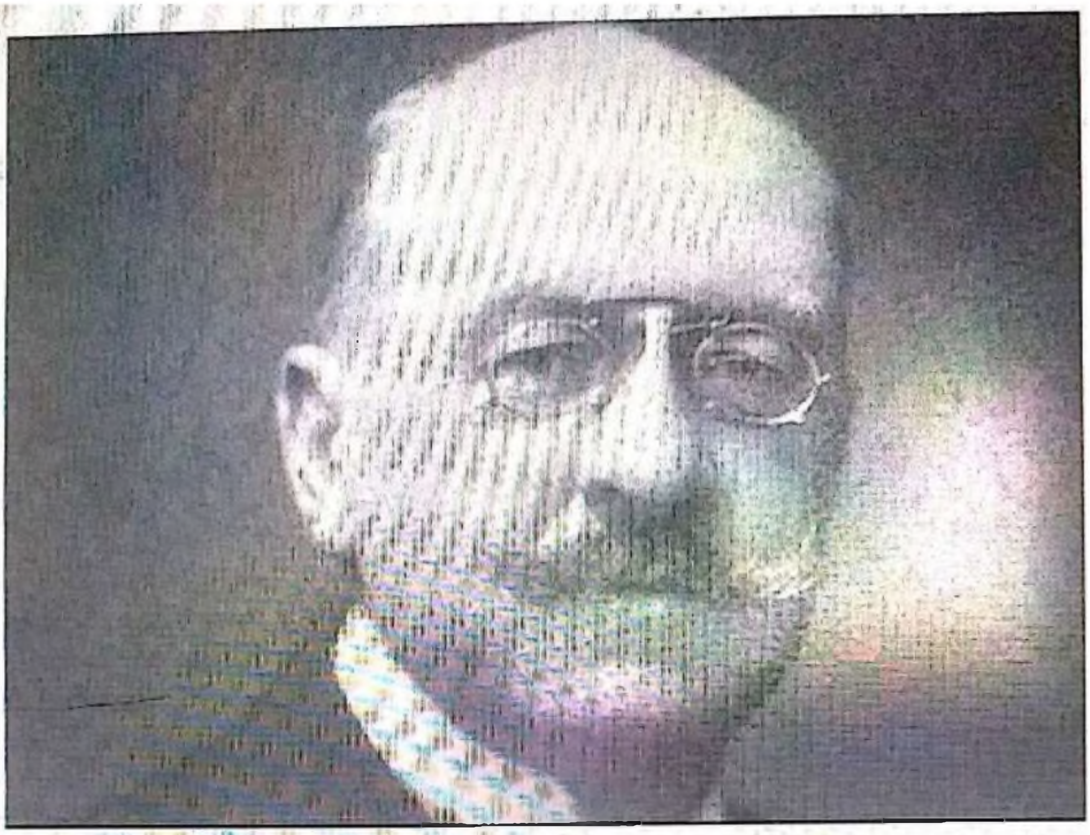
رابع الدروس يتمثل في أنّ اللياقة والخطاب الدبلوماسي مع المسئولين وأصحاب اتخاذ القرار يُحقق نتائج أفضل من الاستغاثات والشكوى الدائمة والمطالب النمطية.

كذلك، فإن رجل الصناعة عليه أن يعي جيدًا أنه ابن مجتمعه لا يجب أن ينفصل عنه، يفرح لأفراحه ويأسف لأتراحه، وينضبط مع تقاليده وعاداته، ولا يصطدم بثوابته. كما أنّ رجل الصناعة الناجح لا يجب أن ينخرط في السياسة، لا مع ولا ضد، ليس حزبيًا، ولا طبقيًا، فهو صديق الجميع، وذلك ما كان هنري نوس حريصًا عليه.

أما ما يجب أن نتعلمه، ونسعى إلى اكتسابه بحق، فهو الاعتراف بالجميل لكل مَن بنى حجرًا أو قدم علمًا أو أضاف خيرًا لبلادنا، مصريًا أو أجنبيًا، غنيًا أو فقيرًا، مهما كانت جنسيته أو ديانته أو عرقه. لقد مر كثيرون على مصر وتاجروا وأنشأوا مصانع وحققوا أرباحًا وعاشوا حيوات سعيدة، لكنهم تركوا بصمات خالدة ليس من شيم الوفاء إنكارها.

كذلك فإننا مطالبون دائمًا بمراجعة أعمالنا ورؤانا وأفكارنا ومواقفنا، والاعتراف بالخطأ في حق بعض الأجانب الذين أهملوا وطُمست أعمالهم عن عمد، وهذا ما جرى مع أول رئيس لاتحاد الصناعات، هنري نوس.

***



هنري نوس مؤسس اتحاد الصناعات



هنري نوس في حوار مع الملك فؤاد



هنري نوس مع زوجته آن والمفكر لطفي السيد



اجتماع مجلس إدارة اتحاد الصناعات سنة 1930

في ذمة الله

هنري نوس بك

ولد في هاسيبرت في ٢٧ مارس سنة ١٨٧٥ وتوفي في بروكسيل في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨

شاءت العناية الالهية ان تكون وفاة هذا الرجل العظيم وفاة لما كانت تدين به طول حياته الحافلة بجلائل الاعمال من تقديس الواجب واخلاصه لاسرته

وقد امتدت عليه يد المنون فاختطفته من بين زوجته وأولاده وهو أشد ما يكون قوة ونشاطا وقدرة على العمل فكان منعاه خطبا لا تقاس به الخطوب عم الرزء فيه فبكاه الأهل والاصدقاء والمعجبون به وكل من أسعده الحظ بمعرفته ونكبت به البلجيك راحلا من انجب أبنائها البارزين وممثلا من خيرة ممثليها الاكفياء الصادقين وفقدت منه مصر وطنه الثاني نزيلا أمينا وصديقا حميما أدرك مصلحتها وخيرها واحبها حبا لا يقل عن حبه لوطنه الأول وكان لها من المخلصين وبكى الاقتصاد القومي ذاهبا كان من اكبر العاملين على ازدهاره ورفع مناره وخسر رجالات مصر زميلا كان من اكثرهم نشاطا وابعدهم همة واشدهم غيرة على التضامن الانساني هو الذي عنوان فخارهم

أما الاتحاد المصري للصناعات فيندب قائدا طالما رفعه تدبيره واستضاء برأيه ويبكي رئيسا تولى مقاليده منذ تأسيسه فأظهر من الكفاية النادرة والكفاءة الفائقة والايمان الوطيد والغيرة المتناهية ما سار به في سبيل التقدم المطرد فلا عجب إن عز فيه العزاء ولم يكن من سبيل إلى السلو والتأساء

كان هنري نوس بك رئيسا بأدق معاني الكلمة اذا نادى الواجب إلا كان أول الملبين ولا ألقيت عليه تبعة إلا كان لها من المقدرين ولا تولى عملا إلا نفخ فيه روح الحياة وأداه على خير ما يؤديه المخلص الأمين وكان رحمه الله قليل الرفق بنفسه شديدا عليها في تأدية الواجب شدته على مرؤوسيه إن لم يكن أكثر منها لا يرضى بالتبجيل ان لم يكن ثمة ما يدعو اليه ولا يتوانى في الاشتراك في كل عمل نافع والمساهمة في كل مشروع مفيد وكان اقدر الناس على اكتساب محبة الناس والمحافظة عليها

لقد كان هنري نوس بك نعم الرئيس ونعم المبادر الى صالح الأعمال فلتعاو القلوب على تذكاره ولنسر في سبيله فيما رسمه لنا ولنطبع على غراره والله المسؤول ان يتولاه بفضله واحسانه ويتغمد روحه الطاهرة برحمته ورضوانه

نعي هنري نوس في مجلة مصر الصناعية

صامويل سورناجا
«رائد صناعة البناء والخزف»

- 1 -

تبقى كثير من الأسماء بعد رحيل أصحابها شاهدة ومُدللة على عظمة وأهمية ما قدموه. ولا شك أن اسم سورناجا يترك حتى يومنا هذا دلالات عديدة عند كافة المشتغلين بالبناء، فالكلمة تعني الطوب الجيد، المتميز، والأكثر قدرة على مقاومة الزمن.

تظل سورناجا علامة بارزة في دنيا الصناعة. ذلك الاسم عاش عقودًا بعد رحيل الرجل والذي أطلق اسمه على منتجات تميزت حتى صارت مرادفًا للجودة. إنها بلا شك صورة ذهنية إيجابية استقرت في عالم المعمار المصري لتدل على رقي المستلزمات المستخدمة في مشروعات الأبنية، وهي كذلك لمحة أمل وتجربة مفيدة تُحتذى للمقبلين على الاستثمار في قطاع الصناعة.

صامويل سورناجا رجل من طراز فريد، ذكي، لماح، دقيق في حساباته، يعرف هدفه جيدًا ويعمل عليه بإخلاص وجد، ويحشد حوله كل طاقات المؤمنين بنجاحه لتتحول إلى إنجازات خالدة.

رغم شُح المعلومات عن الرجل، وصعوبة الوصول لبيانات دقيقة حول تواريخ مولده، زواجه، قدومه إلى مصر، إنشائه مصانعه، وحتى وفاته، فضلًا عن أحواله الاجتماعية، واهتمامات أسرته، وتوجهات عائلته، فإن الدراسات الأولية التي تناولت تاريخ الصناعة المصرية الحديثة اجتمعت على أهمية الدور الذي لعبه في عالم الصناعة سواء على المستوى العام، أو على مستوى مشروعاته الخاصة. إنه لا تكاد تخلو دراسة للباحثين الأجانب المهتمين بالصناعة المصرية من التأكيد على أنّ صامويل سورناجا هو صاحب فكرة إنشاء اتحاد الصناعات المصرية، وأنه نشر كتابًا باللغة الفرنسية بعنوان "الصناعة في مصر" سنة 1916 تحدث فيه عن ضرورة إنشاء كيان للدفاع عن مصالح أصحاب الصناعات المتنوعة في مصر ضد الضغوط المختلفة.

ويصل الأمر بروبرت تيجنور الباحث المتخصص في الاقتصاد المصري قبل 1952 إلى القول بأنّ سورناجا كان أول رئيس لجمعية الصناعات المصرية والتي تأسست سنة 1922 وتحولت سنة 1930 إلى اتحاد الصناعات المصرية. لكن الأوراق الرسمية لاتحاد الصناعات تؤكد أنّ أول رئيس له هو البلجيكي هنري نوس، وأن سورناجا كان وكيل الاتحاد، وظل كذلك لنحو خمسة وعشرين عامًا. ويبدو أنّ أهمية دور سورناجا باعتباره الرجل الثاني في اتحاد

الصناعات جعل بعض الباحثين يتصورون أنه ترأس الاتحاد في الشهور الأولى.

فضلًا عن ذلك، فإن الرجل القادم من إيطاليا نهايات القرن التاسع عشر الميلادي أو بدايات القرن العشرين أسس صناعة منظمة وحديثة لمواد البناء ما زالت آثارها ظاهرة على كثير من المباني الفخمة في القاهرة والإسكندرية وغيرهما. كما أنشأ الرجل مدارس لتعليم فنون الزخرفة والخزفيات ساهمت في تخريج كوادر من الفنيين المتميزين لتصبح لمصر مكانة مرموقة في هذا المضمار.

***

-2-

بداية الحكاية إنّ رجلًا إيطاليًا اسمه صامويل سورناجا قدم إلى مصر نهايات القرن التاسع عشر الميلادي سعيًا نحو فرصة استثمار مبهرة، في ظل حديث واسع كان يدور في الأوساط الأوروبية حول سحر مصر، واجتذابها لأصحاب الثروات شرقًا وغربًا.

كان الأوروبيون من مختلف الأنحاء والأهواء يفدون إلى مصر بحثًا عن فرصة تحقق طموحاتهم في الثراء، خاصة في ظل رغبة مصرية أصيلة لدى حكام البلاد للاستعانة بصانعي التحضر والتمدن، ومنحهم مزايا واستحقاقات كان أبرزها الإقامة والدخول وتملك الممتلكات. لقد بدأ محمد علي باشا النهضة المصرية باستقدام فرنسيين وطليان وأمريكيين ويونانيين لتحديث المجتمع صناعيًا وإداريًا، وواصل من بعده الخديوي إسماعيل السعي ذاته، مؤمنًا أنّ مصر تستحق أن تُصبح قطعة من أوروبا.

وهكذا وصل صامويل سورناجا إلى مصر، والذي سيرد ذكره فيما بعد في الصحف والمجلات والكتب التي اهتمت بالصناعة اختصارًا بـ «س سورناجا». ويبدو أنّه كان في العشرينيات من عمره، ويبدو أيضًا أنه ورث عن والده ثروة متوسطة القدر كانت كفيلة ببدء مشروع ما في مكان جديد. في تلك الأجواء كان على رأس حكم مصر خديوي محبوب حاول التملص قليلًا من هيمنة الاحتلال البريطاني هو الخديوي عباس حلمي لذا فقد توسع في الاستعانة بأوروبيين من غير الإنجليز ليشرفوا على السكة الحديد وبعض الإدارات الحكومية. لذا فإننا نستطيع أن نفسر أسباب الترحيب الشديد الذي لاقاه كثير من الأوروبيين غير الإنجليز وعلى رأسهم س. سورناجا عند قدومهم إلى مصر. وربما فإن هذا يُفسر سهولة حصول الرجل على الأرض الخاصة بالمصنع والترخيص بالعمل.

عماد محمد عويس باحث متخصص في صناعة الحراريات شارك في مؤتمر عن صناعة الحراريات بطهران في مايو 2004، وقدم بحثًا حول صناعة الحراريات العربية ذكر فيه أنّ

أول مصنع سيراميك أنشئ في المنطقة كان في مصر، وهو الذي أنشأه صامويل سورناجا في الفترة بين 1894 إلى 1905.

كوبفر أشميت مؤلف كتاب "سيرة هنري نوس. صناعي بلجيكي في مصر" يتفق مع روبرت تيجنور مؤلف كتاب "أنشطة الأجانب في مصر 1920- 1950" في اعتماد تاريخ 1905 كموعد لافتتاح مصنع سورناجا. لا يذكر أيهما شيئًا عن سبب توجه المستثمر الإيطالي الشاب القادم إلى مصر لصناعة مواد البناء، وصناعة الطوب والفخار تحديدًا للاستثمار فيها، لكن دراسة أحوال الجالية الإيطالية خلال تلك الفترة تكشف الدور الخطير الذي لعبه الإيطاليون في صناعة المعمار في مصر سواء من خلال وضع تصميمات القصور الخديوية والمباني الكبرى أو الإشراف عليها والمشاركة في تنفيذها. لقد كان الإيطاليون هم الأكثر انخراطًا وانغماسًا في قطاع الإنشاءات في مصر وهو الأكثر دراية باحتياجات البلاد وما يتم استيراده من منتجات من الخارج، ولابد أن أحد هؤلاء المعماريين الطليان هو الذي نقل لسورناجا فكرة إنشاء مصنع لتصنيع طوب ومواسير وبلاط يتم استيراده من الخارج بكميات كبيرة.

كانت فطنة صامويل سورناجا بادية عندما اتبع طريقة علمية لاختيار موضع إقامة مصنعه، حيث استقل مركبًا نيليًا لينتقل من مدينة إلى أخرى ليختبر طين ضفتي النهر بحثًا عن الخامة الأنسب لتصنيع الطوب والفخار، ومن مكان إلى آخر تفقد سورناجا الأماكن الصالحة لإقامة مشروعه حتى وقع اختياره على منطقة الودي بالجيزة، والتي تقدم بعرض لشرائها وحصل على موافقة رسمية من الحكومة بإنشاء المصنع. في الوقت ذاته أنشأ المستثمر مكتبًا فرعيًا لشركته في مدينة أسوان لجمع الطين والطفلة الأسوانية لإرسالها إلى المصنع، الذي استورد من أوروبا مكابس وماكينات وأفران وقوالب لتصنيع الطوب والفخار والبلاط ومستلزمات الديكور والسيراميك والأدوات الصحية. كان من الواضح مدى جدية سورناجا في مشروعه، خاصة أنه أقام بيته في المنطقة ذاتها التي أنشأ فيها مصانعه، ثم أقام مسجدًا للعمال إلى جوارها.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 وتعطلت حركة السكة الحديد في مصر، وتعثر نقل الطوب ومواد البناء إلى البلاد لتغطية الطلب على الإنشاءات استطاعت مصانع سورناجا أن تغطي كامل الطلب على الطوب داخل مصر والسودان وفلسطين وسوريا وهو ما يدفع الباحث التعديني محمد سميح عافية أن يعتبر صامويل سورناجا أحد أهم رجال الصناعة الجادين في مصر. إنّه يُقرر في موضوعية أن مصانع الرجل أنقذت البلاد من نقص شديد في مواد البناء خلال سنوات الحرب القاسية.

ولا شك أن ذلك النجاح دفعه إلى التوسع وإضافة طاقات إنتاجية جديدة، ثم أقام الرجل سنة 1919 مصنعًا لصناعة الخزف تميز بمنتجاته ذات الزخارف الجميلة المناسبة للبيئة المصرية، والتي تنوعت بين الفازات والتحف الفنية الخاصة بالقصور والبيوت الفخمة. وقد لاقت تلك المنتجات اهتمامًا كبيرًا خاصة في الأوساط الأوروبية، وهو ما جعل س. سورناجا يشارك بشكل دوري في المعارض الصناعية المتخصصة التي تقام داخل وخارج مصر.

كما أنّ انتهاء الحرب العالمية الأولى كان إيذانًا بانطلاقة جديدة في مصنع الطوب والسيراميك ومواد البناء ذلك لأن تلك الفترة شهدت مشروعات بناء عملاقة نفذتها الحكومة نفسها وتم الاستعانة فيها بمهندسين ومعماريين طليان. وقد تضمنت تلك المشروعات إنشاء المساجد والقصور الملكية والفنادق والأبنية الفخمة نظرًا للتفوق الكبير الذي حققوه في ذلك المجال، وقد رأى المعماريون الإيطاليون ضرورة الاستعانة بمنتجات سورناجا لتصبح بعد ذلك وما تبعه شرطًا أساسيًا لتحقيق الجودة العالية في البناء.

وطبقًا لعماد عويس فإنّ مصانع سورناجا تحولت بعد عام 1920 إلى أكبر وأهم قائد لسوق مواد البناء المصري، وتوسعت تلك المصانع لتشمل طوب المنازل، الديكورات، والمواسير والحراريات حتى وصلت الطاقة الإنتاجية لها إلى نحو 15 ألف طن سنويًا، وهو ما دفع مستثمرين آخرين إلى المحاكاة لإنشاء مصانع أخرى كان منهم جاكي دي كومب الذي أسس مع بعض الفرنسيين والسويسريين خلال الأربعينيات من القرن الماضي مصنعًا منافسًا لإنتاج الطوب في العباسية بطاقة إنتاجية تبلغ 80 ألف طوبة يوميًا وأنتج المصنع أيضًا المواسير والبلاط والأحجار الصناعية واستعان بأحدث المعدات والماكينات العالمية.

***

\- 3 -

للطليان في مصر حكايات وحكايات..

يعتقد البعض أن تواجد الطليان في مصر بدأ بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882، ويذهب آخرون إلى أنه سبق ذلك التاريخ، حيث قدم الطليان إلى البلاد خلال حكم محمد علي باشا، لكن باحثًا في جامعة ميتشيجان هو جوزيف فيزكومي يؤكد في رسالة دكتوراه أن الإيطاليين متواجدون في مصر منذ القرن الثالث عشر الميلادي، خاصة في مدينة الإسكندرية، وهو ما دفع الملك العادل شقيق صلاح الدين الأيوبي ونائبه على مصر إلى عقد اتفاقية تجارية مع مدينة جنوا سنة 1290 منح بمقتضاها تجار المدينة الإيطالية حماية ورعاية سلطان مصر.

عرف الطليان مصر إذا قبل الاتحاد الإيطالي سنة 1861 وساعدهم قرب المسافة إلى الانتقال إليها بحثا عن أرزاق أوسع. وعندما بدأ محمد علي باشا مشروعه للنهضة الكبرى تقدم له مغامرون وأصحاب أفكار وصناعات متنوعة من عدة دول أوروبية. إلا أن عدد الطليان الذين قدموا أنفسهم لوالي مصر تجاوز الـ500 شخص. وتشير تقديرات جوزيف فيزكومي إلى أن أعداد الطليان في مصر بلغت نحو ألفي شخص سنة 1840.

فيما بعد، ومع منح الدولة العثمانية امتيازات للأجانب في ولاياتها المختلفة تواصل تدفق أصحاب الحرف والمشروعات والثروات إلى مصر، وزاد عدد الطليان بشكل مطرد وغريب حتى إنّه ارتفع من 18665 شخصا سنة 1882 إلى 24 ألفا و454 شخصا سنة 1897 ثم واصل العدد الارتفاع إلى 34 ألفا و926 شخصا سنة 1907، وفي سنة 1927 سجل العدد 52 ألفا و462 شخصا بما يمثل 25% من أعداد الأجانب في مصر لتصبح الجالية الإيطالية هي ثاني أكبر جالية أجنبية بعد الجالية اليونانية.

ثلاثة أسباب رئيسية يمكن اعتبارها وراء احتلال الجالية الإيطالية المرتبة الثانية ضمن الجاليات الأجنبية لتتفوق حتى على جالية بريطانيا، وهي الدولة المحتلة لمصر منذ 1882 وحتى 1952. أول الأسباب هو طبيعة الطليان أنفسهم والتي تميل إلى الذكاء الاجتماعي، والتواضع، والتفوق في الأعمال الحرفية التي تمس الناس بشكل مباشر. وثاني الأسباب يتعلق بقدم العلاقات التجارية بين المصريين وسكان المدن الإيطالية المختلفة خاصة البندقية وجنوا، وهو ما ساعد على تآلف الشعبين والتقارب في بعض العادات. ثالث الأسباب يتعلق بظروف إيطاليا نفسها التي عانت خلال نهايات القرن التاسع عشر أزمات بطالة متلاحقة، مما دفع معظم الفنيين والحرفيين وبعض أصحاب الأعمال إلى الهجرة إلى بلدان البحر المتوسط التي يتسم أهلها بالتسامح ويمكن أن يتقبلوا وجودهم، وهو ما تميزت به مصر في تلك الفترة.

كانت مهنة المعمار هي أهم ما ركز الطليان عليه في مصر، خاصة أنّ مهندسيهم وفنانيهم نجحوا في إبهار علية القوم في مصر سواء من أسرة محمد علي أو المحيطين بهم من الوزراء وكبار رجال الدولة. فرانسيسكو مانسيني مهندس إيطالي أقام عدة قصور لإبراهيم باشا والي مصر، وتبعه كثيرون كان من بينهم أفوسكاني الذي تولى أعمال الديكورات الخاصة بقصر السلاملك سنة 1847، ودي فارو الذي أنشأ كوليج دي فرير في حي الشاطبي، وماريو أفنيو الذي أنشأ سوق الإسكندرية مستعينا بـ16 مقاولا إيطاليا متخصصا. ونجد أيضا المعماري الشهير ماريو روسي والذي عمل مشرفا على العمارة في وزارة الأوقاف المصرية لنحو خمسة وعشرين عاما، وهو الذي أنشأ ثلاثة من أهم مساجد الإسكندرية، وهي

مسجد المرسي أبو العباس في الفترة من 1928 إلى 1944، ومسجد القائد إبراهيم في الفترة من 1948 إلى 1951 وجامع محمد كريم في الفترة من 1949 إلى 1953.

وتذكر دراسة متخصصة في الهندسة المدنية لجامعة باري بإيطاليا أن مسجد المرسي أبو العباس تكلف 140 ألف جنيه واستمر ستة عشر عامًا، وقد استعان المهندس ماريو روسي بطوب ورخام وقيشاني من مصانع سورناجا لتنفيذ المسجد، وهي التي ما زالت قائمة على واجهة المسجد حتى يومنا هذا.

لقد كان المعماريون الطليان يعرفون جودة طوب سورناجا ويعتبرونه أفضل كثيرًا من أي طوب يتم استيراده من دول أوروبا، كما أنهم فضلوا قيشاني وبلاطات ومواسير المصنع على كافة المنتجات الأخرى والتي كان يمكنهم الاستعانة بها نظرًا للصلاحيات الممنوحة لهم في تنفيذ مشروعات معمارية كبرى للحكومة المصرية.

إن آثار منتجات سورناجا تبقى شاهدة على جودة الإنتاج وعظمة الصناع والعمال المصريين من خلال واجهات وأسوار منشآت تاريخية عظيمة مثل مسجدي المرسى أبو العباس، والقائد إبراهيم، وقصر المنتزه، وقصور الإسكندرية والقاهرة الكبرى. ولا شك أنّ ذلك يعني أنّ الرجل الذي يُدير كل هذا العمل يستحق الاحترام والتقدير.

***

ـ 4 ـ

هل كان مصنع سورناجا للطوب والخزف والفخار هو الأول في مصر؟ هذا السؤال يطرح نفسه خاصة أننا لا نسمع عن اسم سابق شهير في صناعة الخزف. وتُجيب الدكتورة نبراس الربيعي المتخصصة في تاريخ فن الخزف لتؤكد أنّه لم يكن الأول، وإنما هو الأبدع والأروع، لذا فقد بقي في الذاكرة كأول مصنع معترف به من جانب مؤرخي الصناعة. إنّ الريادة في تصورها لا تعني أن تأتي أولًا وإنما تعني أن تترك أثرًا يمتد عقودًا طويلة.

طبقًا لمقال منشور للدكتورة نبراس الربيعي، فإن مصر عرفت صناعة الخزف منذ القرون الوسطى، وقد تحوّل هذا الفن العظيم خلال العصر العثماني إلى مجرد صناعة تكميلية يغلب عليها العشوائية نتيجة اتباع الأساليب التقليدية الهزيلة لتصنيع القلل والأزيار والمواجير. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي أنشأ مدير مصلحة الورش الأميرية جونسون باشا مصنعًا للخزف والفخار في منطقة فم الخليج مستخدمًا بعض الأفران في إنتاج القيشاني، لكنّه لم يستمر طويلًا إذ سرعان ما أغلق أبوابه نهايات القرن التاسع عشر.

فيما بعد فكر تاجر خزف يوناني يُدعى ماليو في إنشاء مصنع في طرة لإنتاج الخزف

معتمدًا في ذلك على الطينة المصرية المستخرجة من نهر النيل، وعلى الخزافين اليونانيين المهرة، ثم قام أحد شركائه وهو لامبو مارنجاكس بإنشاء مصنع آخر في روض الفرج لإنتاج الطوب الحراري والأواني الخزفية، وقد استخدم الكشط لعمل زخارف على منتجاته.

في الوقت ذاته كان هناك خبير إنجليزي اسمه وليم دي مورجان يذرع البلاد جنوبًا وشمالًا وشرقًا وغربًا لتحليل الطينة المصرية وبحث أنواعها المختلفة للوقوف على كيفية الاستفادة منها في صناعة الخزف، وقد قام الرجل بالفعل بإرسال عينات من الطينة للتحليل في أوروبا وانتهى بعد جهد إلى إعداد دراسة شاملة بعنوان "إمكانية تصنيع الخزف المطلي في مصر"، لكنه خلص فيها إلى استحالة إنتاج البورسلين من الطينة المصرية.

ولا شك أنّ صامويل سورناجا الذي جاء إلى مصر نهايات القرن التاسع عشر اطّلع على تجارب السابقين ولا شك أنّه قرأ دراسة دي مورجان، لكنّه آثر أن يُجرّب بنفسه ويدرس بعناية وعمق شديدين. وبالفعل أجرى سورناجا بحوثه على الطين المصري، وتمكن من إنتاج خزف متميز، ولم يلبث أن شعر بضرورة تمييز ذلك الخزف، فأضاف إليه الزخارف العربية والشرقية الساحرة، فلاقى اهتمامًا كبيرًا في الأوساط الفنية الأوروبية. وتشير نبراس الربيعي إلى أنّ طموح سورناجا لاحتلال مكانة عظيمة في مجال الخزفيات جعله يبحث عن العمال المهرة والأسطوات كبار السن الذين كانوا يعملون في ورش الفخار بالفسطاط، وهو ما حقق له صيتًا واسعًا في مصر وأوروبا، وجعل منتجاته من الخزفيات محل اهتمام كثير من جامعي التحف ومتابعي صالات المزادات الفنية في العالم. وعلى مواقع الإنترنيت يمكن أن تجد عروض بيع لفازات وأطباق خزفية من إنتاج سورناجا تعود إلى العشرينيات من القرن الماضي.

لقد كانت النقلة النوعية التي أحدثها سورناجا في مجال الخزفيات مفتتحًا لإعادة إحياء صناعة الخزف في مصر، وفي هذا الصدد قامت السيدة هدى شعراوي بإنشاء مصنع الهدى للأواني الفخارية سنة 1927، ولم تكتف بذلك، وإنما أنشات مدرسة متخصصة لتعليم صناعة الفخار والخزف، ووصل بها الطموح إلى أن تُرسل فنانين مصريين إلى فرنسا للتدريب على إنتاج الخزف كان منهم الفنان محمود صابر.

في الوقت نفسه ظهر في الأوساط الفنية فيما بعد الفنان سعيد الصدر الذي عاد من أوروبا بعد تعلم فنون الخزف ووضع أساليب جديدة للصناعة وتميز فيها تميزًا كبيرًا حتى لُقب بـ«أبو الخزف المصري».

وتوالى إنشاء مصانع الخزف والحراريات في مصر، فأنشأ كانيلاتوس سنة 1939 مصنعًا لإنتاج الطوب الحراري والمواسير الفخارية والمعالجة بطلاء ملحي لأغراض صناعية، كما

أقيم مصنع (سيجوارت) لإنتاج المواسير والبلاطات القاشانية لتجميل الواجهات المعمارية، وقد استخدم المصنع خلطات الطين المحلية، مع الطينة الأسوانية، إلى جانب الطلاءات الرصاصية.

ثم قام حسن حشمة بإنشاء مصنع آخر خلال الحرب العالمية الثانية، وتبعه الفنان أحمد شعير الذي أقام ورشة كبيرة في مصر القديمة، ثم أقيمت ورشة الفنان فتحي محمود، وورشة الفولي، وتم تأسيس الشركة العامة لمنتجات الخزف سنة 1957.

***

- 5 -

فلدمار ستريكالوفسكي رسام أوروبي زار مصر في فبراير سنة 1931 وأصدر كتابًا صغيرًا باللغتين الفرنسية والعربية عن رحلته بعنوان "رحلة مصور في وادي النيل" وخطط جانبًا كبيرًا من الكتاب عن فن صناعة الخزف في مصانع سورناجا.

يقول الفنان عن زيارته لمصانع "سورناجا": "وفي منعطف تل انبثقت أمامنا مداخن ثار منها الدخان حتى طبق الأجواء، وكان بعضها مخروط الشكل أو مربعه والبعض الآخر بشكل قناني ضخمة فتولتني الدهشة ولم أتمالك أن سألت نفسي: ماذا يا ترى يكون هذا المصنع الكبير الضائع في الريف؟ ولكني لم ألبث أن أبصرت لوحة كبيرة عليها اسم أشهر من نار على علم. اسم. س. سورناجا الصناعي الأكبر الذي طبقت شهرته الخافقين، ولفوري تذكرت المعرض السابق وتمثلت لدى تلك المصنوعات الخزفية الفنية التي كانت في ذلك الوقت موضع إعجاب الناس وحديث أنديتهم، فدفعني حب الاستطلاع إلى زيارة المصنع".

ويتضح من النص السابق أن سورناجا كان معروفًا لدى الوسط الفني في أوروبا خاصة أنه يقيم معارض لمنتجاته يفد إليها الناس من الشرق والغرب. لقد كان الرجل ذلك النموذج الفذ الذي يدمج بين الصناعة والفن، لدرجة أن مصانعه تحولت إلى مزار لكبار الفنانين والمبدعين في العالم.

ويستكمل ستريكالوفسكي وصفه للنشاط والحيوية التي لفتت انتباهه فور دخوله إلى المصنع فيقول: "ولم يسعني إلا أن أستئذن في تصوير المصنع وبعض ما فيه فأجابوني إلى ما سألت، وأنعموا علي بما طلبت. دخلت موضع الآلات فخيل إلي أني في يوم الحشر أو في مملكة بلوتون. هناك عدد يخطئه العد من الآلات الضخمة القوية والتروس والسيور، وقد تشابكت الواحدة بالأخرى، وتكدس بعضها فوق بعض حتى إني لم أقدر أن أصورها لنفسي على صفحات الألبوم فكيف أصورها لغيري على صفحات القرطاس. وفي مكان آخر آلات

للسحق ومكابس لصنع مواسير الفخار الحجري، وقد فتحت أفواهها كأنها تريد أن تبتلع أكوام الصلصال المتكدسة هناك لتحوله إلى مواسير وبرايخ جميلة، وإلى جانبها آلات أخرى ومكابس سريعة لصنع القرميد على مختلف أنواعه. وإلى جانب آخر آلات ميكانيكية ضخمة لصنع الطوب السد والمخرم والسقوف، والعمال حولها يجيئون ويذهبون في انتظام".

ويضيف واصفًا المصنع الذي تمتد مساحته نحو 80 ألف متر مربع ويشتغل به أكثر من 1400 عامل فيصف المطاحن والمكابس والآلات التي تعمل ومناشر التجفيف والأفران المتقدة وحولها الوقادون والعمال الذين ينقلون مواسير الفخار والمواسير العازلة والطوب الناري.

ويعرض لنا الفنان الأوروبي لوحة فنية بديعة ليؤكد لنا أن عمال المصنع لم يكونوا مجرد عمال وإنما مبدعين متميزين فهم أفضل من يبتكر نماذج جديدة وأمهر من يضع الدهان فوق المنتجات الخارجة من الأفران.

وتستكمل الصورة النموذجية لمجمع صناعي لإنتاج مواد البناء والتحف عندما يخبرنا "ستريكالوفسكي" أن هناك مدرسة لتعليم فن الخزف ملحقة بالمصنع يعمل بها أساتذة نابهون متيقظون يشتغلون بحذق ورغبة في الإجادة في زخرفة الأواني الفنية مختلفة الأشكال التي صنعها زملاؤهم. ويحكي الرجل أنهم فتحوا له بابًا إلى قاعة المعروضات ليرى على ضوء متسرب من المناور صفوفًا من نماذج خزف "سورناجا" ذات الأشكال الجميلة والألوان الخلابة التي كثيرًا ما لفتت الانتباه عند عرضها في معارض في لندن وتورينو والقاهرة.

وفي تصور الرسام الأوروبي، فإن هذا المجمع الصناعي العظيم لا شك وراءه رجل عظيم بعيد الهمة يندفع بقوة إلى إحياء الصناعة والفن في مصر. وكتب ستريكالوفسكي أنه خطر بباله أن الناس لابد وستذكر اسم الرجل العصامي العظيم سورناجا بعد مضي آلاف السنين بعد أن يقوم بعض العلماء في حفريات في هذا الأرض القديمة فيحيوا ذكراه كما أحيا بعض العلماء ذكرى خزافي منفيس والفسطاط.

وقد ضم كتاب "رحلة مصور في وادي النيل" رسومات توضيحية للعمل داخل مصانع سورناجا حيث رسم فلدمار ستريكالوفسكي عمالًا يقومون بصب الخزف ونقشه، ورسم قاعة تضم شبانًا يتعلمون في مدرسة الزخرفة، فضلًا عن رسمة للأفران المعدة لحرق القيشاني والأدوات الصحية، وأخرى لصناعة النماذج وصب القوالب، وغيرها لكيفية صناعة الأدوات الصحية المصنوعة من الصيني الملون بالمينا، وأخرى لصناعة المواسير، وأخرى لصناعة الطوب المعدني، وواحدة لماكينات الطوب السد والمخرم.

***

- 6 -

تلعب المعارض دورًا هامًا في العملية الإنتاجية. لا نجاح دون تسويق، ولا تسويق جيد دون عرض مُبهر.

كان صامويل سورناجا من أشد المؤمنين بأهمية المعارض الصناعية كأداة للترويج للمنتج. على صفحات الصحف والمجلات التي تعود للعشرينيات والثلاثينيات لا تلمح إعلانات دعاية مباشرة عن منتجات سورناجا من البلاطات أو الطوب والخزف والمواسير، لكنك لا تراجع دليلًا واحدًا من أدلة المعارض الصناعية التي أقيمت في تلك السنوات وتجده خاليًا من الاسم "سورناجا".

في كل معرض من المعارض التي احتضنتها القاهرة والإسكندرية كان هناك جناح خاص لمصانع سورناجا، وكان قسم الخزفيات على وجه الخصوص يقدم أحدث تشكيلاته من التحف والأطباق والفازات والتي صنعها حرفيون ومبدعون مصريون من الطين المصري ووضعوا عليها زخارف شرقية خالصة. واللطيف أن مشاركة سورناجا بالمعارض لم تقتصر على المعارض الصناعية، فقط وإنما تعدتها إلى المعارض الفنية والإبداعية والثقافية.

في مجلة المصور العدد 225 بتاريخ 8 فبراير سنة 1929 نقرأ خبزا عن افتتاح الملك فؤاد ملك مصر والسودان المعرض العاشر لمحبي الفنون الجميلة، والذي أقيم في دار جمعية محبي الفنون الجميلة بشارع نوبار باشا. وذكر الخبر أن مليك البلاد أبدى ارتياحه إلى تخصيص ثلاث قاعات كبيرة للصور والتحف التي اشترتها الحكومة من المعارض السابقة على أن تكون تلك التحف نواة لمعرض فني دائم. وصرح جلالته بأن معروضات هذه السنة أقل من السنة الماضية لكنها تمتاز عنها بجودة الصنع. وقد نشرت المصور مجموعة صور للمعروضات كان من بينها نموذج للآنية الخزفية التي عرضها المسيو سورناجا في المعرض وهي آنية على منوال الأواني القبطية القديمة.

لقد كان للرجل تصور حول ما ينتج من تُحف، وكان يرى أنها لا ينبغي أن تسير وراء أوروبا مُقلدة ومستنسخة، فمصر ببيئتها وتاريخها وتعدد ثقافات أهلها تمثل مزرعة خصبة لأفكار إبداعية متجددة في مجال الخزفيات، فهناك منتجات بزخارف إسلامية صميمة، وهناك منتجات بزخارف قبطية تحاول استعادة الفن القبطي، وهناك أيضًا تشكيلات تستمد أصولها من رسوم ونقوش المصريين القدماء. لقد كان سورناجا رجلًا يعي كيفية توظيف البيئة والثقافة المصرية في الترويج لمنتجاته، وكان يعلم أنّ المستهلك يحتاج أن يرى مرة واثنين

وثلاثة، وأنه لولا الاحتكاك المباشر من خلال المعارض هُنا وهناك لما بيعت كثير من السلع. وهكذا كان تفكيره سابقًا كثيرًا لعصره.

***

-7-

كتب صامويل سورناجا كتابًا باللغة الفرنسية بعنوان "الصناعة في مصر" سنة 1916، وهو ما لم أعثر عليه إلا أنّ الباحث روبرت تيجنور يعتمده كأحد المصادر المعنية بوصف حالة الصناعة المصرية بدايات القرن العشرين. ورغم أن الكتاب لم تتجاوز عدد صفحاته 32 صفحة، إلا أنّه ضم كثيرًا من أفكار سورناجا الذي كان يحلم ببلد صناعي كبير تزدهر فيه الصناعات الجديدة. ورأى سورناجا أنّ هناك حاجة ضرورية إلى وضع برنامج شامل وأصيل لتنمية الصناعات الجديدة في مصر. وكان يرى أنّ تلك الصناعات تعاني من مشكلات عديدة خاصة في ظل الزيادة السكانية الكبيرة وتعدد الثقافات ونقص الابتكار المحلي والأجنبي.

في ذلك الكتاب أيضًا، وحسب ما ذكره تيجنور قدم صامويل سورناجا فكرة إنشاء كيان متخصص لحماية مصالح أصحاب الصناعات المصرية والتحدث بصوتهم، خاصة في ظل عشوائية القرارات الخاصة بالصناعة والتي كانت تصب في مصلحة الاحتلال البريطاني الذي يعتبر مصر سوقًا أوليًا لكافة ما تنتجه المصانع البريطانية من سلع. كان طرح الفكرة متزامنًا مع أعمال لجنة للتجارة والصناعة تأسست برئاسة إسماعيل باشا صدقي بهدف بحث كيفية تنمية مصر اقتصاديًا، ولاقت فكرة سورناجا آذانًا صاغية واقتنع كثير من الصناعيين بضرورة إقامة نقابة للصناعيين، وهو ما تأخر مرحليًا حتى سنة 1922 نظرًا لظروف ثورة 1919.

في صيف 1922 وفي الإسكندرية، اجتمع عدد من رجال الصناعة كان معظمهم من الأجانب في أحد فنادق الإسكندرية ليضعوا اللائحة الأساسية لجمعية الصناعات المصرية، وتم اختيار هنري نوس رئيسًا للجمعية وصامويل سورناجا وكيلًا لها. وسعى نوس وسورناجا إلى تذويب الفوارق النفسية بين رجال الصناعة المصريين ونظرائهم الأجانب من خلال ضم عدد كبير من رجال الأعمال والاقتصاديين المصريين، مثل عبد المجيد الرملي وأحمد عبود وطلعت حرب وسيد اللوزي. كما استعان مؤسسو جمعية الصناعات، والتي ستتحول فيما بعد إلى اتحاد الصناعات المصرية بإسماعيل باشا صدقي ليصبح همزة الوصل بين مجتمع الصناعة وكافة دوائر السياسة المصرية وتم اختياره وكيلًا للكيان الجديد.

كذلك فإننا نلمح اهتمام صامويل سورناجا بالتأكيد على كون كل الصناعات المقامة على أرض مصر صناعات مصرية، وذلك خلال الاحتفال بإنشاء اتحاد الصناعات، والذي نجح

سريعًا في تحقيق مكاسب مهمة للصناعة الوطنية كان أبرزها إقرار الحماية للسلع المصرية في مواجهة الواردات القادمة من أوروبا وخاصة من بريطانيا دولة الاحتلال.

وربما يطرح البعض سؤالًا هامًا عن سبب عدم ترؤس سورناجا لاتحاد الصناعات واكتفائه بمنصب وكيل الاتحاد لعدة سنوات، ربما حتى بعد وفاة هنري نوس سنة 1938. إنه من المتصور أن يسعى صاحب فكرة إنشاء اتحاد الصناعات إلى تولي رئاسته بهدف تحقيق المستهدف من الفكرة بشكل نموذجي، إلا أننا نرجح أن سورناجا شعر بتحقق تلك الأهداف في ترؤس صديقه وزميله الصناعي البلجيكي للاتحاد. وربما كانت طبيعة سورناجا نفسه أكثر ميلًا للقيام بدور الرجل الثاني في الاتحاد، وهو ما حافظ عليه حتى سنة 1947 حين اختفى اسمه من مجلس إدارة اتحاد الصناعات طبقًا للسجلات الرسمية.

وعلى مدى خمس وعشرين عامًا شغل فيها سورناجا مقعد الرجل الثاني باتحاد الصناعات استطاع الاتحاد من احتلال مكانة هامة في دوائر صناعة القرار الاقتصادي المصري، وتمكن الاتحاد من إقرار تعريفة جمركية جديدة سنة 1930 تحمي الصناعة والإنتاج المصري من الواردات الأجنبية، كما نجح في إلزام الهيئات والجهات الحكومية بتفضيل المنتج المصري. فضلًا عن ذلك تابع اتحاد الصناعات أحوال كل صناعة من الصناعات واستعرض مشاكلها ووضع مقترحات حلها، حتى إننا نجد تقارير دورية تفصيلية عن صناعات الأسمنت، السكر، الغزل والنسيج، الزجاج، العطور، مواد البناء وغيرها طوال سنوات الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي.

وشارك اتحاد الصناعات كمؤسسة مصرية في كثير من القرارات التي ترتبت عليها آثار إيجابية على الاقتصاد المصري، كما تابع تأسيس النقابات العمالية، ووضع الأسس الأولى للمسئولية المجتمعية لأصحاب الأعمال، فضلًا عن تنظيم الأسواق وتيسير إجراءات الاستيراد والتصدير، ودعم الصناعات الجديدة.

***

- 8 -

في سبتمبر 1938 توفي هنري نوس رجل الصناعة البلجيكي الشهير وأول رئيس لاتحاد الصناعات المصرية. كان هنري واحدًا من المقربين من صامويل سورناجا إلى حد كبير، حتى إنه عندما استقال نوس من رئاسة الاتحاد قبيل وفاته بعام واحد، تقدم سورناجا باستقالة شبيهة، وكان ذلك على خلفية موجات عداء شديدة شنتها بعض التيارات الوطنية المتطرفة ضد كل ما هو أجنبي رافعة شعار تمصير كافة المؤسسات وعلى رأسها اتحاد الصناعات. ولا

شك أن رفض رجال الصناعة المصريين استقالة نوس وسورناجا وغيرهما من رجال الصناعة الأجانب كان نابعًا من إيمان حقيقي بأنّ هؤلاء الرأسماليين مصريون روحًا وفكرًا وعملًا. في ذلك الوقت دعا إسماعيل باشا صدقي كافة رجال الأعمال والصناعة المصريين إلى اجتماع عاجل وتشاور معهم بحكمة فيما ينبغي عمله تجاه ذلك، واتفقوا جميعًا أنّ اتحاد الصناعات حقق مكاسب كثيرة للصناعة المصرية خلال الفترات التي قاده فيها مستثمرون أجانب، وأن هؤلاء أفادوا الاتحاد بأفكارهم ورؤاهم ومبادراتهم الخلاقة، حتى أصبح له تواجد وتأثير مباشر في الساحة الاقتصادية. من هنا كان رفضهم لخروج الأجانب أقوى من موجات الكراهية المبثوثة في الصحف زورًا باسم الوطنية. في الوقت نفسه دعا عبد السلام باشا فهمي وزير التجارة والصناعة في حكومة الوفد كلا الرجلين إلى اجتماع عاجل وسألهما عن سبب استقالتهما، فقالا إنهما ظنا أن رغبة حكومة الوفد استبدال أي قيادات أجنبية لأي منظمة أو هيئة بمصريين، فنفى الوزير ذلك تمامًا، وطلب منهما العودة مرة أخرى إلى قيادة اتحاد الصناعات، وهكذا عاد سورناجا مرة أخرى إلى بيت الصناعة راضيًا مقتنعًا بأن الأمر لا يعدو زوبعة عابرة.

وفاة هنري نوس لم تعقبها خلافة س. سورناجا له في منصب رئاسة اتحاد الصناعات، ربما لاستشعار سورناجا الحرج من الترشح للرئاسة في ظل حالة التوتر والاستعداء تجاه كُل ما هو أجنبي، وربما لإنّ المستثمر الإيطالي كان يرى كما ذكرنا سابقًا أنه يجيد العمل في المركز الثاني لا الأول. كذلك فإنّ وجود شخصية قوية ومؤثرة مثل إسماعيل صدقي في مجلس إدارة اتحاد الصناعات كان كفيلًا باستمرار الاتحاد في تحقيق أهدافه المحددة لخدمة الصناعة، وهو ما كان ينظر إليه سورناجا عندما طرح فكرة نقابة أو مؤسسة حماية الصناعة. إن كثيرًا من خبراء الإدارة في الوقت الحالي يرددون أنه من الأفضل أن تحقق أفكارك بأيدي آخرين، وهكذا فقد واصل اتحاد الصناعات نموه ودعمه للصناعيين وللاقتصاد المصري حتى سنة 1951 في ظل رئاسة إسماعيل صدقي.

على أي حال، فقد توسع اتحاد الصناعات فيما بعد، وأنشأ له عدة غرف صناعية، في الكيماويات، والمواد الغذائية، والجلود، والدخان وغيرها من الصناعات، وتضاعفت أرقام المصانع، وتنوعت المنتجات المصرية، وأنشئت كيانات عملاقة جديدة في كافة المجالات. وفيما بعد توالى على رئاسة اتحاد الصناعات شخصيات عظيمة ساهمت في تحقيق التنمية المنتظرة حتى أفول مجد الرأسمالية المصرية بداية الستينيات من القرن العشرين.

***

تعرّضت الجالية الإيطالية في مصر لأصعب أزماتها سنة 1940 عندما أعلنت إيطاليا دخول الحرب إلى جوار ألمانيا وضد الحلفاء. ولما كانت مصر في ذلك الوقت خاضعة للاحتلال البريطاني، فقد صدرت الأوامر العسكرية باعتقال كثير من أفراد الجالية الإيطالية. كذلك قررت الحكومة المصرية وضع كثير من الكيانات الاقتصادية الكبرى تحت الحراسة، وبالفعل تم وضع البنك التجاري المصري والبنك التجاري الإيطالي تحت الحراسة. وعلى إثر ذلك اضطر كثير من الإيطاليين إلى السفر من مصر خوفًا من مصادرة ممتلكاتهم، حتى إنّ الباحث الدكتور فرغلي هريدي يُلاحظ أن سفر الطليان من مصر بعد قيام الحرب العالمية الثانية أدى إلى تراجعهم من المرتبة الثانية إلى الثالثة بين الجاليات الأجنبية في البلاد من حيث العدد.

وهكذا صار الوضع متوترًا بين أفراد الجالية الإيطالية خاصة بعد تعرض كثيرين إلى الفصل من وظائفهم. ولا شك أن صامويل سورناجا كان يشعر بتوتر وقلق حقيقي خاصة أنّه وضع كُل أمواله وأفكاره وأحلامه وجهوده في مشروعه المُقام في مصر، والذي مرّ عليه خمس وثلاثون عامًا. ولا شك أنه عانى وعائلته مخاوف لا حدود لها، وربما وصل به الخوف حدودًا لم يمر بها من قبل.

إنّ من حقنا أن نتساءل في روية: هل فكّر سورناجا في تصفية أعماله والهجرة من مصر؟ هل كانت أمامه بدائل ودرسها بعناية؟ هل لجأ إلى اتحاد الصناعات المصرية واستغل علاقاته طلبًا لحماية استثماراته؟ هل استعان بأحد للتوسط ليفلت من الاتهام بمناصرة الفاشست طلبًا للأمان؟ كل تلك التساؤلات مشروعة وليس لدينا معلومات كافية تمنحنا إجابات شافية عليها، لكن ما هو واضح تمامًا أنّ أحدًا لم يتعرض لمصانع سورناجا بأي سوء، كما أنّ الرجل لم يتوارَ أو يخرج من مصر خوفًا من الاضطهاد المتوقع.

مرت سنوات الحرب العالمية الثانية بأوجاعها وأزماتها، وفي عام 1948 صدرت الأوامر العسكرية برفع الحراسة عن أملاك الرعايا الإيطاليين، وعاد الاستقرار إلى نفوس أصحاب رؤوس الأموال وشعروا بالاطمئنان والأمان مرة أخرى.

في سنة 1947 ترك صامويل سورناجا منصبه كوكيل اتحاد الصناعات. إنّ سجلات اتحاد الصناعات المصرية تكشف سقوط اسم سورناجا من أسماء مجلس الإدارة في النصف الثاني من ذلك العام. لا تفاصيل واضحة لدينا حول أسباب خروج الرجل من مجلس إدارة الاتحاد بعد ربع قرن من الحضور والمشاركة في القيادة. وفيما يبدو أنّ الظروف الصحية للرجل دفعته إلى التقاعد من العمل العام، خاصة أن عمره في تلك الأثناء كان قد تجاوز السبعين سنة على الأقل.

على أي حال، فقد ظل اسم سورناجا كرجل صناعي متخصص وخبير عالي القدرات في مجال صناعة مواد البناء حاضرًا بقوة. وليس أدل على ذلك من أن وزارة التجارة والصناعة في مصر قررت سنة 1948 إنشاء لجان متخصصة لتنمية القطاعات الصناعية المختلفة في البلاد، وتم إنشاء لجنة للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية برئاسة عبد العزيز محمد بك مدير مصلحة الصناعة السابق واختارت في عضويتها عددًا من الخبراء المتميزين في كل قطاع واختير المسيو صامويل سورناجا عضوًا مسئولًا عن صناعة الطوب الناري. في الوقت ذاته أنشأت الوزارة لجنة لتنمية صناعات مواد البناء وضمت بين أعضائها مندوبًا من شركة سورناجا هو حامد حسين اعترافًا بأهمية الدور الذي تلعبه الشركة في القطاع.

وفي عام 1949 يتم تنظيم معرض صناعي ضخم في القاهرة وتنشر مجلة مصر الصناعية في عدد إبريل سنة 1949 عن قسم صناعة مواد البناء بالمعرض لتذكر أن "هذه الصناعة تواصل تقدمها بنشاط وكانت ممثلة في المعرض على الوجه الآتي: صناعة القيشاني ومثلتها مصانع س. سورناجا بمصنوعاته المقاومة للحرارة وكذا مواسير الفخار للصرف والري والتركيبات التليفونية والأدوات الصحية والطوب الطفلي والمزجج والقرميد والأدوات المصنوعة من الفخار للاستعمالات المنزلية والتركيبات الكهربائية والصيني وغير ذلك مما يصنعه ومشهور بامتياز. وقد استحق محل سورناجا تقدير مصر بنوع خاص لما قدمه إليها خلال الحربين العالميتين من معونة قوية، ولما اضطلع به في زمن السلم من أعمال ذات أهمية حيوية".

ونستلهم من إعلانات منشورة في الصحف لمصانع سورناجا في تلك السنوات المكانة الكبرى التي حققتها الشركة والتي صار لها بخلاف مصانعها في منطقة الودي بمركز الصف، مقرًا في القاهرة في 22 شارع قصر النيل ومقرًا آخر في الإسكندرية في 1 ميدان سانت كاترين. بالإضافة إلى مخازن في كلا المحافظتين لتخزين المنتجات المتنوعة.

فيما بعد، كان من المحزن أن تتحول إعلانات منتجات سورناجا التي كانت تنشرها الصحف والمجلات خلال الأربعينيات من القرن الماضي إلى إعلان دام عدة سنوات عن تركة سورناجا عقب وفاته سنة 1951.

***

- 10 -

كان صامويل سورناجا يهودي الديانة...

أصول العائلة تشير إلى أنها واحدة من العائلات اليهودية البارزة في إيطاليا، لكن على أي

حال فإن ذلك لا يعني لنا أي شيء ينتقص من حقوق الرجل كصناعي عظيم لعب دورًا هامًا في تاريخ الصناعة المصرية.

لقد امتاز سورناجا بسمات عديدة جعلت كونه يهوديًا لا يغير من اهتمام واحترام المصريين لإنجازه، فهو كما ذكر تقرير لجنة التجارة والصناعة لسنة 1916 رجل أوتي شجاعة وإقدام وذكاء جعله يُنشئ مصنعًا متكاملًا على ضفاف النيل في الحوامدية، وهو بنص التقرير أيضًا رجل يؤمن بضرورة النهضة الصناعية في بلد يوصف دائمًا بأنه بلد نام. فضلًا عن ذلك فهو شخص يهتم بتدريب العمال وتأهيلهم وتخريج كوادر جديدة كل يوم.

كذلك، فإن الرجل لا يمارس أي نشاط سياسي أو ديني، وينشغل بأعماله ومصانعه وحدها، حتى إن اسمه لا يرد في أي من اجتماعات الطائفة اليهودية في مصر والتي درسها ونشرها الباحث التاريخي عرفة عبده علي. إنه على عكس قطاوي باشا وموصيري ومنيسه وسيكوريل لا يُبدي أي دور يُذكر بالطائفة اليهودية حتى إن البعض يتصور أنه غير يهودي.

لقد عرفت مصر كثيرًا من اليهود البارعين الذين تركوا آثارًا طيبة في مصر كان أبرزهم يعقوب صنوع الإيطالي الأصل الذي درس العربية وحفظ القرآن وأسس جريدة "أبو نضارة" سنة 1877 وأيد الثورة العرابية ونُفي إلى مرسيليا وتوفي في باريس سنة 1912 ودفن هناك. ومنهم أيضًا المخرج العبقري توجو مزراحي الذي ولد بالإسكندرية، وسافر إلى فرنسا لدراسة السينما وعاد ممثلًا ومخرجًا هامًا ليخرج أفلامًا عظيمة مثل فيلم "لاشين" و"علي بابا" و"ليلى" وغيرها، ثم هاجر من مصر سنة 1956 إلى إيطاليا ومكث هناك حتى وفاته سنة 1986. كذلك هناك فنانات بارعات، مثل راقية إبراهيم ونجمة إبراهيم ونجوى سالم، وفي مجال الموسيقى نجد داوود حسني الذي أبدع "يمامة حلوة" و"على خده ياناس ميت وردة"، وكان رائدًا عظيمًا في مجال التلحين، وتوفي في القاهرة في ديسمبر 1937. ولدينا إلى جوار هؤلاء جميعًا الفنانة العظيمة المطربة ليلى مراد، والتي أسلمت فيما بعد، وصارت نموذجًا يُحتذى في الوطنية والقيم النبيلة.

ويمكن ملاحظة أن اليهود في مصر كانوا أكثر اندماجًا منهم في باقي الأقطار العربية. وليس أدل على ذلك من أغنية سيد درويش الشهيرة "قوم يا مصري" والتي تكشف كيف كان اليهود أحد عناصر الأمة المصرية إذ تقول كلمات الأغنية "شفت أي بلاد يا مصري في الجمال/ تيجي زي بلادك اللي ترابها مال/ حب دارك قبل ما تحب الوجود / إيه نصارى ومسلمين قال إيه ويهود / دي العبارة نسل واحد م الجدود".

وهكذا كانت لكثير من اليهود المصريين والوافدين بصمات إيجابية على التمدن والحضارة في مصر، ولم يكن جميع اليهود عملاء للحركة الصهيونية كما صورت بعض

الكتابات خلال الحقبة الناصرية. ولا شك أنّ سورناجا- اليهودي الديانة - كان أحد البنائين العظام والصناعيين الخالدين في تاريخ مصر الحديث.

***

- 11 -

القراءة المتأنية لكثير من الكتب والدراسات التي تناولت أحوال الرأسمالية المصرية أو الأجنبية في مصر قبيل ثورة يوليو 1952 تشير إلى إحساس دائم بتغلب فكرة الزينوفوبيا "رهاب الأجانب" على العمل البحثي.

في معظم الدراسات، وكثير من الصحف، كانت الإشارة للمستثمرين الأجانب في مصر باعتبارهم لصوصًا ومستغلين وانتهازيين. وعلى مدى عدة عقود حاولت كثير من الكتابات تصوير الصناعيين الأجانب واليهود كأنهم أثرياء متوحشين بلا أخلاق، ولا هم لهم سوى نهب وسلب خيرات البلاد.

في كتابه عن الرأسمالية الأجنبية في مصر يقرر فرغلي تُسن هريدي أن تلك الرأسمالية ركزت معظم اهتمامها على القطاعات التجارية لا الإنتاجية، وأنّ تلك الرأسمالية لم تلتفت سوى لمصالحها، وأنها حققت أرباحًا طائلة من العمل في مصر.

ويقول الدكتور محمود متولي في كتابه "الجذور التاريخية للرأسمالية المصرية": "إن الجاليات الأجنبية في مصر ركزت نفسها في المشروعات سريعة ومضمونة الربح، وظل نشاطها محصورًا حتى سنة 1914 في نشاط إقراض محصول القطن، إلى جانب سيطرتها على التجارة الداخلية والخارجية. ولم تحاول هذه الجاليات القيام بأي مشروعات صناعية ثقيلة. وتؤكد كل الدلائل أنّ المشروعات الأجنبية لم تقدم للاقتصاد المصري تنمية حقيقية، وكانت تلك المشروعات تعود بالنصيب الأوفر على أصحابها دون المصريين".

في الوقت ذاته أشاعت السينما المصرية خاصة خلال الحقبة الناصرية صفات لصيقة بهؤلاء الأجانب، ربما أقلها استعباد العمال، واستغلال ظروفهم، وانتهاز كل فرصة لتحويل وتهريب أموالهم إلى أوطانهم الحقيقية.

ومع كثير من الأسف، فإن ذلك لم يكن صحيحًا، وأبرز الأمثلة على ذلك قصة سورناجا، والذي تُجمع المصادر على أنه وفر نحو 1500 فرصة عمل في زمن لم تكن فيه فرص العمل المباشر سهلة، وكانت أفضل ورشة صناعية في مصر يعمل بها نحو 70 عاملًا، فضلًا عن أن حرص سورناجا على إرضاء العمال والتعايش مع متطلباتهم من خلال إقامة مسجد لهم إلى جوار المصنع بالودى ينفي تمامًا أن يدخل ضمن مَن يعنيهم فرغلي تُسن بحكمه. يضاف إلى

ذلك مدى حرص الرجل على اعتماد فكرة التدريب الدائم لتجديد دماء الفنيين والحرفيين المتخصصين في الصناعة، وهو ما حدث في زمن كانت فيه كافة قيم العمل المنظم والصناعة المستدامة غائبة عن مصر.

تنقل لنا مجلة المصور في عددها الصادر 7 أكتوبر سنة 1932 في موضوع صحفي حول أغنياء البلجيكيين والطليان في مصر لمحة عن رجل الصناعة سورناجا. تقول المجلة: «والمسيو سورناجا من أغنى الإيطاليين النازلين إلى مصر، وهو صاحب مصانع سورناجا الشهيرة في طرة بجوار القاهرة، وقد ولع في السنوات الأخيرة بصناعة الخزف فأنفق أكثر من خمسين ألف جنيه على هذه الفية، مع أنه لم يربح منها مليمًا واحدًا. وقد درب الرجل عددًا كبيرًا من الشبان المصريين على إتقان هذه الصناعة صنعًا وفنًا، أي من الوجهة الصناعية والوجهة الفنية. وأهدى إلى كثيرين من عظماء المصريين تحفًا فنية بأيد مصرية بحتة، وهي تشهد لهم بالمهارة وحسن الاستعداد. ويقرأ المسيو سورناجا الصحف العربية ويتحدث العربية العامية بطلاقة، ومن عاداته أن يشترك مع عماله في العمل عندما تسنح الظروف لذلك إذا أراد مباشرة عمل قال: "بسم الله الرحمن الرحيم"».

إنه مما لا شك فيه فإنّ هذا الرجل الأجنبي، الغريب، الخواجة، والذي يراه بعض الوطنيين مستغلًا وسالبًا للحقوق لديه مبادئ وقيم تجعله يرّد على كافة الاتهامات التي من الممكن أن تُلاحقه بعد عقود من وفاته ردًا عمليًا وسهلًا. لا زعيق ولا شعارات رنانة وإنما فعل واضح، هو تشغيل عدد كبير من العمال وتدريبهم والعمل على إرضائهم، والاستثمار في صناعة لا تدر عوائد وأرباحًا وتدريب الشباب، والعمل إلى جوارهم يدًا بيد.

***

ـ 12 ـ

لا توجد معلومات وافية حول ظروف وفاة رجل الصناعة العظيم. ذكر أكثر من باحث أنّه رحل سنة 1951، ولو اعتبرنا أنّه قدم إلى مصر نهايات القرن التاسع عشر الميلادي وهو في منتصف العشرينيات من عمره، فإنّ ذلك يعني أنّه عاش ما يقرب من ثمانين عامًا.

ولا شك أن الفترة الطويلة التي قضاها سورناجا في مصر جعلته يندمج في المجتمع والثقافة المصرية إلى أبعد حد، ويتحدث اللهجة المصرية بطلاقة، في الوقت الذي كان يتقن فيه اللغة الفرنسية مثل كثير من أقطاب المجتمع المصري في ذلك الوقت. فضلًا عن الإيطالية لغته الأم والتي لم تكن تستخدم في مصر في ذلك الوقت إلا قليلًا.

والمؤكد أنّ الرجل عاش أضعاف عمره، خاصة أنّ شهرته تجاوزت المجتمع الصناعي

وامتدت بين أهل الفن وجامعي التحف والأنتيكات حتى يومنا هذا.

بعد وفاته، قرر البنك الصناعي المصرى شراء مصانعه بالجيزة في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وقد خضع المصنع - مثل غيره من مصانع الاجانب - للتأميم، وأنشأت الحكومة وقتها مصنعًا آخر لإنتاج الحراريات بالإسكندرية أسمته باسم شركة النصر ودمجت مصانع سورناجا معه، لكنها لم تحذف اسم سورناجا نظرًا لأهميته كاسم تجاري ليصبح اسم الشركة الجديدة "النصر للحراريات.. سورناجا". وتم على إثر ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع لتغطي احتياجات البلاد من الحراريات.

وفي سنة 1959، وقعت الحكومتان المصرية والبريطانية اتفاقية تجارية مشتركة مثل فيها الجانب المصري الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد المصري، بينما مثل الجانب البريطاني فيها فردريك جيمس أوريل وزير الاقتصاد وعضو البرلمان البريطاني. ونصت الاتفاقية على إلغاء الحظر المفروض على كافة الودائع والممتلكات المصرية في المملكة المتحدة، كما نصت بالمقابل على تعويض بريطانيا عن كافة الممتلكات الخاصة بالبريطانيين في مصر، وكان ضمنها أسهم وحصص في أرض سورناجا.

ويبدو أن تلك الحصص خضعت للتأميم والمصادرة من جانب السلطات المصرية في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، ولا ندري بشكل واضح كيف انتقلت تلك الحصص إلى البريطانيين، وإن كان من الواضح كيفية استحواذ البنك الصناعي على الشركة.

لقد عرض ورثة سورناجا المصانع للبيع على مدى سنوات 1952، و1953 حيث ظهر في مجلة "مصر الصناعية" في تلك السنوات إعلان ثابت عن تركة سورناجا يتضمن عرضًا تفصيليًا بالمصانع والمعدات والآلات المستخدمة، فضلًا عن التوكيل الحاصلة عليه الشركة من شركة "سيرما" كوكيل حصري لمنتجاتها بمنطقة الشرق الأوسط. وهكذا فقد اشترى البنك الصناعي الشركة بما فيها ووافق سريعًا على عدم حذف اسم "سورناجا".

فيما بعد استمرت شركة سورناجا تعمل في إنتاج الطوب والمواسير والخزف بأنواعه، وشاركت الشركة في معارض صناعية متخصصة داخل مصر وخارج مصر، ويذكر البعض أن الرئيس جمال عبد الناصر زارها بداية الستينيات من القرن الماضي وأشاد بإنتاجها.

على أي حال، فإن الشركة عرفت فيما بعد حالة من التدهور وتردي الأحوال الذي عصف بكثير من شركات قطاع الأعمال العام، وهو ما أثر سلبًا على إنتاج الشركة وتميزها. فضلًا عن ذلك فإن التوسع الصناعي الكبير من جانب القطاع الخاص في منتصف عهد الرئيس مبارك أدى إلى تدهور الأوضاع المالية بالشركة، وقد كانت الشركة إحدى الشركات التي تحقق

خسائر متوالية عامًا بعد الآخر حتى ارتفعت مديونياتها للبنوك إلى 90 مليون جنيه. ويبدو أن وزارة قطاع الأعمال العام حاولت إصلاح حالة الشركة وإنقاذها من عثرتها عدة مرات دون نجاح، وهكذا قررت الوزارة سنة 1998 تصفية الشركة تمامًا، وبيع أراضيها للاستفادة منها في تنمية وتطوير شركات حكومية أخرى.

وظلت الأرض معروضة للبيع دون أن يقدم أحد سعرًا مناسبًا حتى قررت وزارة الاستثمار سنة 2010 تحويل أراضي سورناجا إلى منطقة صناعية جديدة تتخصص في الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديدًا في صناعة الحراريات والصناعات المكملة لها، وزار الدكتور محمود محيي وزير الاستثمار في ذلك الوقت المنطقة، ووضع حجر الأساس لها، إلا أنّ الظروف التي شهدتها مصر عقب ثورة 25 يناير سنة 2011 جمدت كثيرًا من المشروعات، وكانت أرض سورناجا مشروعًا منها.

على الجانب العائلي سافرت أسرة سورناجا خارج البلاد بعد قرارات تأميم ممتلكات الأجانب في مصر شأنها شأن معظم العائلات الإيطالية، وخفت اسم الرجل رويدًا على مستوى العامة رغم وجود قرية قريبة من مصانع الصف تحمل اسم سورناجا حتى يومنا هذا. تناسى الناس الصناعي المخضرم، ولم يكتب أحد كتابًا واحدًا عن التجربة الصناعية الرائدة التي قدمها. وحتى اتحاد الصناعات، فقد أصدر سنة 1972 كتابًا تذكاريًا بمناسبة مرور 50 عامًا على إنشائه، لكنه تجاهل أي إشارة لأول من طرح فكرة إنشاء الاتحاد.

***

إن تجربة سورناجا تقدم لنا كثيرًا من الدروس المستفادة للأجيال القادمة من المستثمرين. ولا شك فإن في سير الماضي عظات وعبرًا ودروسًا للمقبلين على الدخول في مشروعات جديدة. وتلك الدروس هي دروس عملية وواقعية مفيدة لكل صاحب فكرة ومال يرغب في استثماره. أول درس في تصوري، هو أنّ الدراسة الوافية المستفيضة هي أهم خطوة لأي مستثمر جاد راغب في الدخول إلى قطاع الإنتاج، ولا شك أنّ أي دراسة جادة تستلزم إنفاقًا حقيقيًا وتجارب دقيقة واعية تستفيد مما سبق من دراسات وتضيف عليها. إنّ الجدية لا تتحقق دون تلك الدراسة.

الدرس الثاني هو أنّ الجديد والمستحدث دائمًا يكسب، وأنّ التقليد والمحاكاة لا تصنع نجاحًا عظيمًا. إنه من السهل على كل صاحب أموال أن ينظر حوله ليلاحظ نجاح شخص ما في قطاع بعينه، ويمشي وراءه مقلدًا ومكررًا، وهو يتصور أن ذلك التقليد كفيل بصناعة

النجاح. إنّ ما فعله سورناجا هو أنه رفض التقليدية وقرر أن يقدم جديدًا ليصبح الأول.

ثالث الدروس هو أن المشروع الناجح ليس مجرد مصروفات وإيرادات. ليس مجرد ربح مالي يتحقق، وإنما هو عملية إبداعية تستهدف الخلود وترك بصمات لا يمكن محوها في مجال الفن والابتكار. إنّ الصناعي العظيم يفكر كثيرًا في مدى بقاء اسم منتجاته حتى بعد وفاته، ومن يُطالع سير مشاهير الصناعة في العالم يعلم جيدًا بحرص هؤلاء على تخليد أسمائهم اعتمادًا على الجودة العالية وتحقيق أكبر درجة رضا لجمهور المستهلكين.

رابع الدروس المستفادة هو أن المحن دائمًا ما تحمل في ثناياها منحًا، وأن كثيرًا من الأزمات يمكن تحويلها إلى فرص استثمارية عظيمة. وأبرز مثال على ذلك أن إصرار سورناجا على العمل في سنوات الحرب الكبرى سنة 1914 أدى إلى توسعه بشكل كبير وامتداد شهرته إلى خارج حدود مصر كواحد من الصناعيين العظام.

خامس الدروس هو أنّ الكيانات الجماعية ضرورة مُلحة لحماية مصالح ومنافع مصادر الإنتاج، وأنّ التفاوض والتحاور والتعامل مع الأجهزة الحكومية والهيئات العامة يُحقق نتائج أفضل إن تم بشكل مؤسسي لا بشكل فردي. وهنا تكمن أهمية منظمات الأعمال مثل اتحاد الصناعات والغرف التجارية وغيره من الاتحادات التي تعمل بشكل رسمي وقانوني باعتباره "لوبي" ضغط لتحقيق أهداف جماعية.

الدرس السادس يتعلق بأهمية التدريب كأساس للحفاظ على مستقبل المؤسسة. إن سورناجا كان يعرف ويعي تمامًا أنه لا حدود للتطور التكنولوجي، وأن ذلك يعكس حاجة دائمة للتدريب على كل ما هو جديد، وبمنطق تتابع الأجيال، فإن على كُل جيل سابق أن يُسلِّم الجيل التالي مهارات وخبرات ومبادئ الابتكار والإبداع. لقد كان اهتمام سورناجا بالتدريب كوسيلة لتوليد عناصر مهارية مُحترفة، لذا فقد أنشأ مركزًا للتدريب أو مدرسة خاصة بالعمال الجدد داخل مصانعه في الودى.

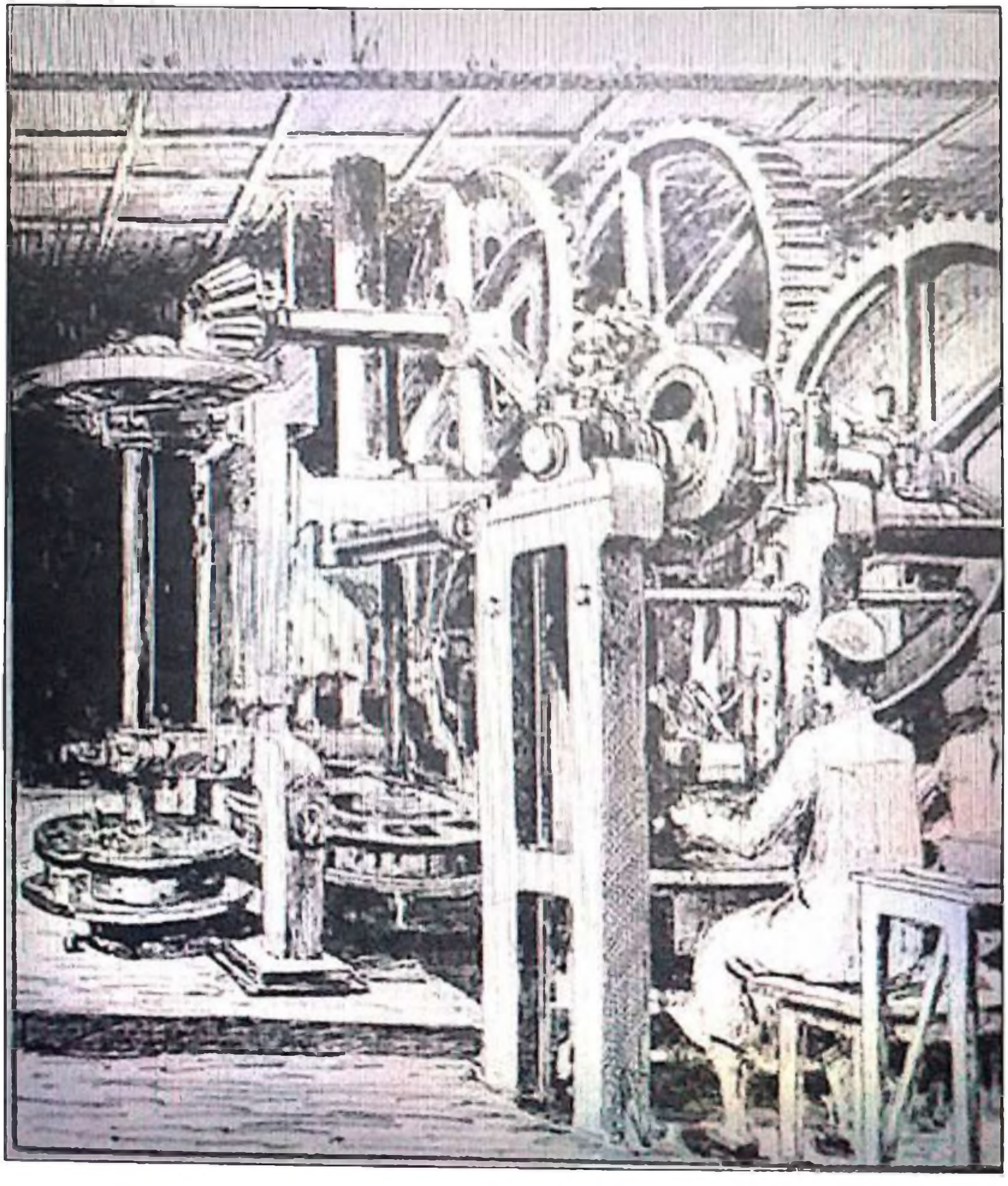
سابع درس هو أنّ الجدية ضرورة قصوى لنجاح أي مشروع، فصاحب المشروع يجب أن يكون قريبًا جدًا من مشروعه، يقضي جُل وقته داخله، يعيش على مقربة منه، يدقق النظر في كافة تفاصيله دون أن يتدخل إلا في السياسات العامة.

أما الدرس الثامن فهو أنّ الدعاية أمر لازم لتعظيم التسويق، والمشاركة المتكررة في المعارض الصناعية أمر لا غنى عنه لأي منتج صناعي. إن كثيرًا من الصناع المتميزين يُنتجون سلعًا ذات جودة عالية، ومطابقة للمواصفات، لكنهم مع ذلك يفشلون في بيعها لأنهم لا يصنعون الدعاية الكافية.

والدرس التاسع يتمثل في أهمية العلاقات العامة لنجاح أي مشروع، فشبكات العلاقات هي الداعم الأكبر للشركات للدخول إلى مصاف المؤسسات الأكثر تأثيرًا، والمشاركة بمنتجاتها في المشروعات الكبرى التي تحظى برعاية الدولة.

وعاشر درس هو أنّ التصدير ضرورة للتطوير والتحديث والوصول إلى مستويات عالمية في الجودة، فالاعتماد على السوق المحلي وحده لا يحقق تطوزا ولا يدفع الصّناع إلى تحسين مواصفاتهم ومواكبة التطورات العالمية. إن المنافسة هي أول أبواب التطوير ورجل الصناعة الذي يخاف من المنافسة لا يمكن أن يترك بصمة، وذلك ما كان يؤمن به سورناجا.

***



رسم لمصانع سورناجا

تصوير الفنان فلدمار ستريكالوفسكي

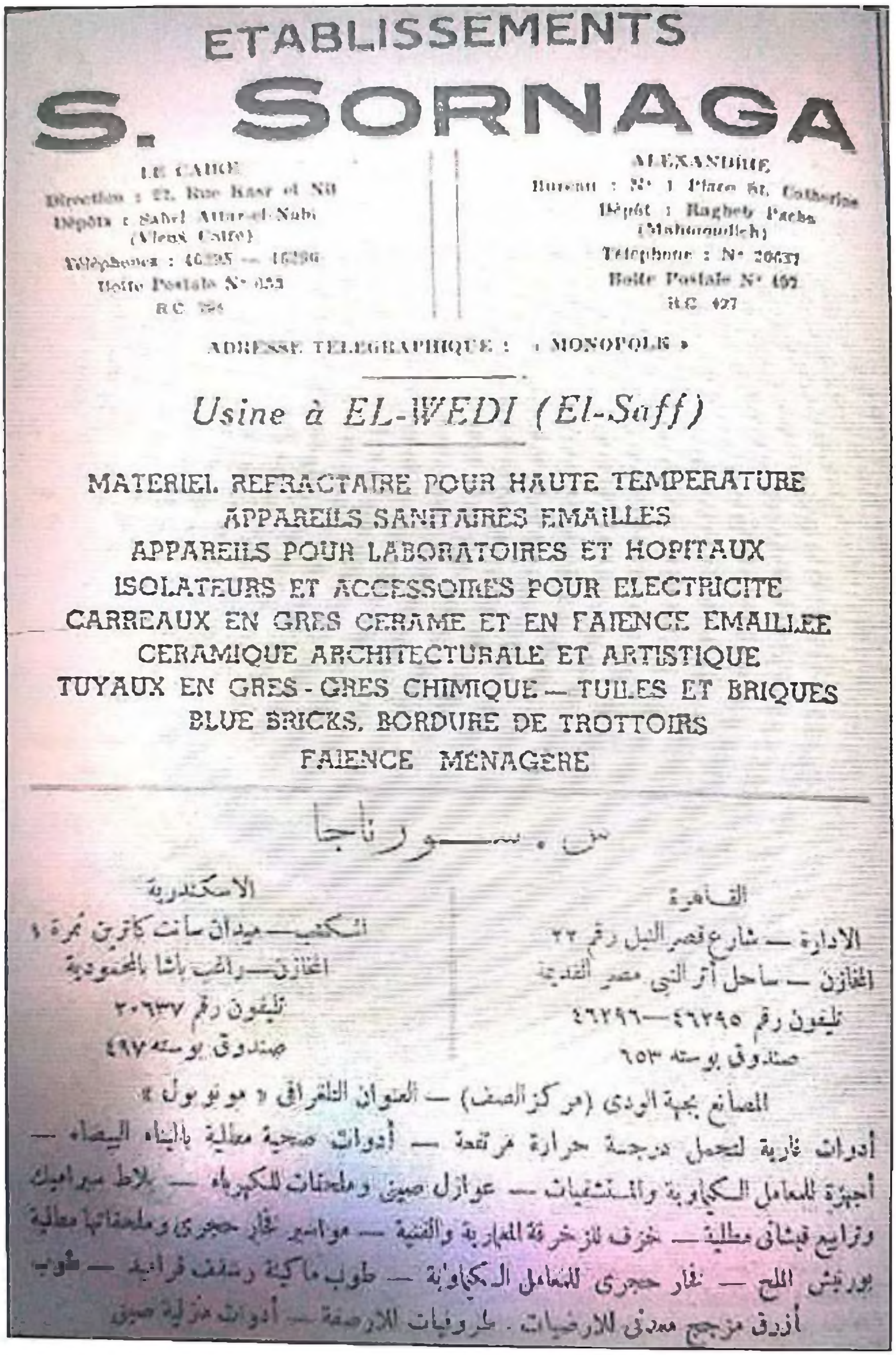


« منظر صناعة النماذج وصب القوالب »

"Atelier de Moulage"

رسم لقوالب الصب بمصنع سورناجا

للفنان فلدمار ستريكالوفسكي



إعلان سورناجا بمجلة مصر الصناعية

ثيوخارس كوتسيكا

«إمبراطور السبرتو»

- 1 -

كوتسيكا اسم شائع بين الناس. هو أحد أشهر أحياء القاهرة، وواحدة من محطات مترو الأنفاق القريبة من حلوان. يعرف المصريون كوتسيكا كمنطقة سكنية قديمة، وكم من أحياء ومناطق يعرفونها شارعًا شارعًا، ولهم فيها ذكريات وحكايات، لكنهم يجهلون سبب تسميتها.

في قصة للأديب الكبير سعيد الكفراوي تحمل اسم "كوتسيكا" في مجموعته "يا قلب مين يشتريك" يهبط من المترو ليذهب إلى المقاهي ويسأل الناس واحدًا واحدًا عن سبب تسمية المنطقة "كوتسيكا" ولا يجد جوابًا شافيًا. وفي 2021 نشرت الروائية غادة العبسي رواية جديدة حملت العنوان نفسه ودارت حول الجالية اليونانية في مصر.

إن هذا الاسم اسم رجل صناعة يوناني لعب دورًا هامًا في صناعة من الصناعات الهامة التي عرفتها مصر وهي صناعة السبرتو، وعائلته إلى جانب ذلك واحدة من العائلات العريقة التي استمرت حتى بعد وفاته تساهم في الصناعة المصرية، وترعى عددًا كبيرًا من المشروعات العامة والخيرية، وتوفر فرص عمل لا محدودة للمصريين وغير المصريين.

ثيوخارس كوتسيكا كان رجلًا ذا عقلية واعية، وموهبة فذة في الإدارة والتحديث. وكانت له بصمات واضحة وآثار إيجابية على الاقتصاد المصري، لذا لم ينسه التاريخ، وصار لصيقًا بمنطقة هامة في عاصمة المحروسة، رغم مرور عشرات السنين.

ونستطيع أن نقول بقناعة تامة أن كوتسيكا يتميز عن غيره من رجال الصناعة الأجانب الذين عرفتهم مصر بعدة سمات، ربما أولها أنه كان الأقدم من حيث الاستثمار في الصناعة بين جميع الأجانب الذين قدموا إلى البلاد خلال القرن التاسع عشر الميلادي، والذين استسهلوا الاستثمار في التجارة والخدمات والإقراض. كذلك فإن كوتسيكا هو أول رجل أعمال يرعى ويتبنى مشروعات اجتماعية كبرى خاصة في قطاع الصحة والعلاج. فضلًا عن كل ذلك فإن الرجل يتميز بأنه وضع اللبنات الأولى لصناعة عظيمة ومؤثرة لها مجال حيوي وأساسي، ومجال آخر ترفي وترفيهي. وهو فوق ذلك كان قريبًا جدًا في السلوك والثقافة والعادات من المصريين، وكان الأقدر على الاختلاط بهم والتأثير والتأثر فيهم.

ورغم أن المعلومات المتاحة حول الرجل وأيامه وتجربته في مصر- مثل كافة المعلومات

الخاصة بالأجانب قبل 1952 ثورة ـ شحيحة، ومشوهة، ومبتورة، إلا أن البحث والدراسة حول حياة كوتسيكا يقدمان إطلالة واسعة على أعمال ونشاط جالية من أهم الجاليات في مصر وهي الجالية اليونانية.

***

ـ 2 ـ

في كتابه عن النشاط الاقتصادي للأجانب في مصر يتوقف الباحث أحمد نبيل عبد الحميد كثيرًا عند الجالية اليونانية. إنه يشير إلى حقيقة هامة بشأن اليونانيين وهي أنهم مثلوا أكبر جالية أجنبية تواجدت في مصر في العصر الحديث، وهي الأكثر انتشارًا في كافة المحافظات سواء في الصعيد أو سيناء أو الصحراء الغربية. وإلى جانب ذلك، فإنها كانت الجالية الأكثر تزاوجًا بالمصريين سواء إناثًا أو ذكورًا، وربما يرجع ذلك إلى التشابه الكبير في السلوك والعادات بين الشعبين المصري واليوناني.

وفي الواقع، فإن تميز الجالية اليونانية عن غيرها من الجاليات الأجنبية في مصر بالكثافة والانتشار دفع اللورد كرومر أول معتمد بريطاني في مصر إلى قوله الشهير بـ "أنك لو رفعت أي حجر في مصر لوجدت تحت منه رجلًا يونانيًا".

ويحلل البعض زيادة أعداد اليونانيين في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي إلى قدرة اليونانيين على التداخل والامتزاج الحضاري مع أهل مصر، مُستغلين في ذلك ذكاءهم الاجتماعي، وقدرتهم على التعايش مع الآخرين، واقترابهم من المصريين في خفة الدم والسخرية من الهموم. كذلك فإن كون اليونان خلال تلك الفترة تقع خارج نادي الدول الاستعمارية جعلها غير مرهوبة أو مرفوضة على المستوى الشعبي في مصر والشام وغيرها من الأقطار التي حطّ فيها اليونانيون بحثًا عن الرزق.

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل ملاحظة اللورد كرومر حول اليونانيين بشكل خاص، إذ يرى أن أحد أسباب انتشارهم ومكانتهم داخل مصر تتمثل في كونهم يبيعون السلع بأسعار رخيصة، ويخفضون هوامش الأرباح إلى أقصى درجة ممكنة. فضلًا عن ذهابهم إلى مختلف الأماكن، واستقرارهم في قرى ونجوع وصحاري بعيدة على الحضر بخلاف غيرهم من الأجانب.

اليونانيون ظرفاء، لطفاء، متواضعون، يحسنون التعامل مع الناس من مختلف الجنسيات، وقادرون على مد صلات المودة والمحبة مع الجميع. هم أشخاص مثقفون، مُبدعون، ومسالمون، يحترمون الصداقة، ويقدرون الجيرة، ويحسنون اكتساب البشر. وهم في مصر

وفي غيرها من الأقطار العربية يعرفون جيدًا كيف يحترمون التقاليد والعادات.

ويمكن القول: إن بدايات تواجد اليونانيين في مصر بكثرة يرجع إلى عهد محمد علي باشا الذي فتح الباب لاستقدام أوروبيين مهرة ومتطورين لتحديث البلاد. ولما كان محمد علي باشا في الأصل تاجر دخان ألباني، فقد كان له أصدقاء يونانيون يعملون بتجارة الدخان، وقد قدم بعضهم إلى مصر بعد تولي الباشا الحكم سنة 1805، ولما استقرت الأوضاع له في الحكم عمل أحد اليونانيين، ويدعى توسيتاس مستشارًا له.

فيما بعد، تزايدت الهجرات من اليونان إلى مصر بحثًا عن فرص عمل مناسبة في دولة تسعى بجد وسرعة إلى النهضة والمدنية، وهكذا شهدت الإسكندرية عملية تدفق واسعة من جانب اليونانيين سواء الحرفيين والفنيين والباحثين عن أعمال حكومية أو غيرهم من أصحاب الأموال والثروات، والذين عملوا في التجارة خاصة تجارة المواد الغذائية والدخان، فضلًا عن قطاع الأقطان والذي انتعش زراعيًا وتجاريًا عقب اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية.

ولا شك أن مجال الأقطان كان أحد قصص النجاح الشهيرة لليونانيين في مصر، والذين انتشروا بقوة في الإسكندرية خلال الفترة من 1860 إلى 1863، وأنشأوا بيوتًا ومحلات عديدة للقطن كان منها خوريمي، وميلور، ورالي إخوان، وغيرها. وقد ظلت عائلة خوريمي من العائلات اليونانية ذات الشأن الكبير في مصر، حتى إن أحد أفرادها وهو عمانويل خوريمي تم استدعاؤه لليونان ليتولى منصب وزير الاقتصاد سنة 1911.

وقد قام كثير من اليونانيين بشراء أراض زراعية في مصر لزراعة الأقطان، ويعود لهؤلاء الفضل في إيجاد أنواع عديدة من الأقطان المصرية، مثل زاجورا الذي أوجده اليوناني باراخيموناس، وقد سماه زاجورا تخليدًا لذكرى القرية التي ولد فيها، ومثل "ميت عفيفي"، وهو نوع من القطن أنتجه اليوناني بيركلس كانافاس وقد سماه بذلك الاسم نسبة إلى كفر ميت عفيفي الذي تمت زراعته فيه، وهناك أيضًا نوع باسم "ثيودورو" وآخر باسم "يانوفتش" وينسبان ليونانيين آخرين عاشا في مصر.

وفي أول تعداد للسكان يتم إجراؤه في مصر سنة 1897 بلغ عدد اليونانيين نحو 40 ألف شخص وبعد عشر سنوات من ذلك التاريخ ارتفع الرقم إلى 66 ألفًا ثم وصل عام 1927 إلى 76 ألفًا، لكنه بدأ في التناقص بعد ذلك ليصل سنة 1947 إلى 57 ألف شخص. وفيما بعد ثورة يوليو سنة 1952 ورغم هجرة معظم الجاليات الأجنبية إلا أن اليونانيين على وجه التحديد ظلوا استثناء وسارت هجراتهم من مصر ببطء شديد.

ويقول الدكتور فرغلي تسن هريدي: إن الجالية اليونانية عملت في جميع أوجه الأنشطة،

وجاءت الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة والتي تشمل التعليم والفنون والآداب والطب والقانون والدين في المرتبة الأولى لأعمال اليونانيين، وجاءت الخدمات الشخصية في المرتبة الثانية، ثم جاءت الصناعات التحويلية والإنشاءات والتشييد في المرتبة الثالثة، وجاءت التجارة في المرتبة الرابعة. أما أعمال الزراعة والمحاجر والمناجم فشهدت مشاركات محدودة للغاية.

ويضيف "هريدي" مؤكدًا أن "الجالية اليونانية استمرت في مصر، ولم تتأثر بالأحداث الجارية مثلما تأثرت الجالية الإيطالية والألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، ومثلما تأثرت الجالية البريطانية والفرنسية بعد العدوان الثلاثي سنة 1956، بل نجد أنه حين انسحب المرشدون الأجانب من قناة السويس في سبتمبر 1956 بعد التأميم، استمر المرشدون اليونانيون الذين لم يخضعوا لضغط الشركة المؤممة، ووقعت مصر عقودًا معهم، وذلك لوجود جذور لهم في مصر".

***

- 3 -

ثيوخارس كوتسيكا يوناني طموح، تابع هجرات اليونانيين إلى مصر حيث أسرة محمد علي، وعرف يقينًا أنها بلد عظيم له حضارة مماثلة لحضارة اليونان، ولديه شعب طيب، ودود، يتآلف سريعًا مع شعوب العالم. في الغالب سمع كوتسيكا الصبي الصغير من أصحاب تجارب وخبرات من التجار اليونانيين المقيمين في مصر عندما كانوا يزورون عائلاتهم في اليونان، وعلم ووعى أنها يجب أن تكون مبتغاه.

كان ثيوخارس المولود في مدينة كاريستوس سنة 1857 في أسرة متوسطة تُقدر العمل التجاري، قد تلقى تعليمًا مبدئيًا في المدرسة التجارية بأثينا، وعمل فترة بسيطة مفتشًا للجمارك في كاريستوس، وهناك تعرف ثيوخارس على أنظمة الشحن والنقل وإجراءات التصدير والاستيراد وتعاقدات التجارة، والأنظمة الحاكمة لها. كما تابع قصص النجاح والفشل في مجتمع الأعمال واستطاع تكوين ثقافة معقولة حول المشروعات التجارية بشكل عام.

في الوقت ذاته يمكن القول: إن ذلك العمل جعل ثيوخارس مختلطًا بالمسافرين وأصحاب المغامرات والتجارب التجارية الطموحة، ولا شك أيضًا أن بعض هؤلاء تحدثوا إليه عن مصر وسحرها ومقومات النجاح المثالية فيها، فضلًا عن النمو السريع في الأعمال في ظل نظام حكم يبحث دائمًا عن التحديث والتطوير.

ويمكن أن نلحظ أن تكرار القصص والحكايات التي تلقفها الشاب الصغير عن مصر دفعه إلى الاستغناء سريعًا عن وظيفته والهجرة إلى مصر رغم أن عمره في ذلك الوقت لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة، وهكذا وصل ثيوخارس إلى الإسكندرية سنة 1875 بحثًا عن السحر والمغامرة والثروة والنجاح.

ليس معروفًا حتى في المصادر اليونانية كيف كانت بداية ثيوخارس في الاستثمار، لكن المؤكد أنه كان من الأنسب لشاب صغير، ليس لديه رأس مال كبير، ولا خبرات مهنية أن يبدأ بالتجارة، والأرجح أنه عمل مثل كثير من الوافدين الجدد إلى الإسكندرية من اليونانيين في تجارة السلع الأساسية، خاصة الغذائية. ومن المعروف أن تجارة منتجات البقالة مثل الجبن والحلوى والزيتون كانت شائعة، وسهلة، وأقرب لليونانيين عن غيرهم من باقي التجار. كذلك فإن تجارة النبيذ والسجائر والأدخنة كانت تحت سيطرة اليونانيين بشكل ملفت للنظر، وقد كان هناك سوق كبير لتلك المنتجات في مصر بشكل عام، في تلك الأثناء، وفي الإسكندرية بشكل خاص نظرًا لتواجد أعداد كبيرة من الأجانب فيها.

في تلك السنوات كانت مصر تواجه اضطرابًا سياسيًا واضحًا في ظل ما أعقب الثورة العربية من تدهور اقتصادي وتجاري كبير. وعلى الرغم من ذلك فإن ثيوخارس أصر على البقاء والعمل في التجارة وبدأ مشروعه الأول كتاجر للسلع الغذائية، والسجائر، والنبيذ، متزامنًا مع تكوينه لشبكة علاقات ارتبطت بالدرجة الأولى بالأجانب، ثم تركزت بعد ذلك بالجيش البريطاني، وبالجالية البريطانية التي تكونت بعد الاحتلال.

إن الباحث ميشيل جلفانس يشير إلى أن البداية الحقيقية لثيوخارس كوتسيكا كانت من خلال تعاقده مع الجيش البريطاني لتوريد أطعمة ومنتجات غذائية ومشروبات كحولية. لا يعطينا "جلفانس" أي تفاصيل واضحة بشأن تلك البداية، لكنه يكتفي بالإشارة إلى أن الشاب الطموح ثيوخارس تقدم إلى مناقصة أعلنت عنها بريطانيا لتوريد احتياجات الجيش البريطاني في السودان، وقدم - كعادة التجار اليونانيين - أسعارًا تنافسية، مفضلًا تخفيض الأرباح إلى أقصى درجة ممكنة مقابل الفوز بعقد التوريد، وهو ما تحقق وأدى إلى تغيير كبير في حياة الشاب الذي لم يصل بعد في ذلك الحين إلى سن الثلاثين.

إن التفكير البسيط في قصة فوز كوتسيكا بعرض التوريد إلى الجيش البريطاني في السودان يدفعنا إلى القول بأن كوتسيكا بذل جهودًا للحصول على أسعار منافسة، فضلًا عن تقديم خدمات أفضل لدرجة دفعت بريطانيا إلى عدم الاستعانة بشركة بريطانية أو تجار بريطانيين للقيام بذلك الدور. وكان من الواضح أيضًا أن الرجل استطاع في وقت بسيط أن يصنع شبكة من العلاقات داخل المجتمع التجاري بالإسكندرية تمكنه من تقديم عروض

أسعار تنافسية، وعينات لكثير من السلع الأساسية المطلوبة.

بعد سنوات ليست بعيدة، كان من الواضح أن التعاقد مع الجيش البريطاني حقق لكوتسيكا عدة مميزات، الأولى في تصور "جلفانس" هي تكوين رأس مال كبير وكافٍ يضمن له التحول إلى الإنتاج والتصنيع المحلي مثل كثير من اليونانيين المقيمين في مصر في ذلك الوقت. الميزة الثانية - في تصور كاتب السطور - هي أن التعاقد مع الجيش السوداني كشف لكوتسيكا حجم الأرباح المتحققة للمنتجين، خاصة في مجال الكحوليات، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لدى البريطانيين. لقد كان الرجل يستورد نبيذًا وكحوليات من دول أوروبا بأسعار مرتفعة، ويضطر إلى بيعها بهوامش أرباح ضئيلة، وهو على يقين أن الجانب الأكبر من الأرباح كان يدخل في جيوب الصناع، وأن القليل، والقليل جدًا منه يصل إلى التجار والوسطاء. ثالث المزايا هي أن التعاقد مع الجيش البريطاني ساهم في بناء علاقات واسعة وقوية للشاب اليوناني الطموح مع كثير من القادة البريطانيين، والموظفين المصريين الكبار، وأصحاب الحظوة والنفوذ، وهو ما يُسهِّل الجانب الإجرائي مثل الحصول على الأرض اللازمة أو استخراج الموافقات والتراخيص الأولية الخاصة بالمشروع الجديد. والخلاصة هي أن كوتسيكا ضرب عدة أهداف برصاصة واحدة عندما تعاقد مع الجيش البريطاني بالسودان.

***

- 4 -

الحاجة هي الدافع الأول لاختيار نوعية أي مشروع جديد. ولا شك أن كوتسيكا فهم جيدًا أن مصر في حاجة ماسة إلى الكحول "السبرتو" نتيجة وجود طلب عالٍ عليه.

صناعة الخمور والطلب الزائد على الكحوليات بعد ازدياد أعداد الأجانب في البلاد كانت سببًا في ارتفاع الطلب، وصناعة العطور التي شهدت انتعاشًا ملموسًا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت سببًا إضافيًا، ومشروع إنارة الشوارع الذي كان يعتمد بشكل رئيسي على السبرتو أو الكحول كان سببًا آخر، وربما كان السبب الأكبر.

إن المعضلة الأساسية لأي مشروع إنتاجي هي التسويق، ولا شك أن تلك المشكلة لم تكن واردة في هذا المشروع، لأن هناك طلبًا عاليًا، كما ذكرنا على الكحول، في الوقت نفسه فإنه لا يوجد إنتاج محلي.

ولا شك أن الرجل درس بعناية كيف يمكن صناعة الكحول في مصر. لقد كانت هناك ستة مصانع تقطير تابعة للدائرة السنية المملوكة لأسرة الخديوي تعمل إلى جوار مصانع السكر الخاصة بالدائرة منذ سنة 1879، إلا أن تلك المصانع كانت قليلة الإنتاج، متدنية الجودة،

خاصة في ظل ضعف خبرات العاملين، والإهمال المتعمد من جانب المسئولين عن إدارة أملاك الدائرة. وهكذا ظل الطلب على الكحول مرتفعًا لعدم كفاية الإنتاج، وهو ما كان يدفع الحكومة وكثيرًا من التجار إلى الاستيراد من الخارج. وقد أدرك كوتسيكا جيدًا أن تكلفة الإنتاج أقل كثيرًا من الاستيراد من أوروبا، فضلًا عن أن التأخر في التوريد والذي كان كثير الحدوث كان سببًا في إفشال كثير من صفقات الرجل.

في سنة 1892 تقدم ثيوخارس كوتسيكا بطلب إلى خديو مصر لإنشاء مصنع جديد للكحول، بعد أن تفقد منطقة طرة القريبة من القاهرة، ووجدها مناسبة جدًا لمشروعه، خاصة أنها تطل على نهر النيل، ورأى كوتسيكا أنه يمكن استغلال النهر في نقل المواد الأساسية اللازمة للصناعة، مثل العسل الأسود، ثم استغلاله أيضًا في نقل المنتجات تامة الصنع إلى مختلف محافظات الوجه القبلي. فضلًا عن جمال المنظر الذي يطل عليه المصنع الجديد.

وقد بادر كوتسيكا بتوقيع تعاقد دائم مع الشركة المصرية لمصانع السكر والتكرير لتوريد العسل الأسود إلى مصنعه ليضمن تشغيل المصنع دون تعثر، خاصة بعد أن رصد ارتفاع المساحات المنزرعة بقصب السكر عامًا بعد آخر.

وهكذا بدأ الإنتاج بنحو 400 ألف كيلو جرام سنويًا تنوعت بين الدرجات 91 و91 إلى 95 و96، ولم تلبث أن ارتفع حجم الإنتاج إلى أكثر من مليون كيلوجرام مع بداية القرن العشرين، ثم واصل المصنع تقدمه وتطوره ليبلغ إنتاج الكحول درجة 95 وحده سنة 1917 نحو ثلاثة ملايين كيلو جرام بحسب دراسة لجمعية الصناعات المصرية نشرتها مجلة مصر الصناعية سنة 1927.

وقد استخدم الجانب الأكبر من الإنتاج كوقود ومصدر للإنارة، واستخدم خمس الإنتاج في صناعتي الخمور، والعطور والكولونيا.

***

- 5 -

هل كان ثيوخارس كوتيسكا متآمرًا على المصريين وعلى عقائدهم وعاداتهم لأنه أنشأ مصنعًا لإنتاج الكحول الذي يُستخدم في صناعة الخمور؟

سؤال ساذج يتجاوز زمن كوتسيكا نفسه، ويتجاهل فكرة الاستخدامات النافعة للكحول سواء في الإضاءة والتدفئة أو في صناعة العطور أو في بعض الصناعات الكيماوية، مثل الورنيش والبويات. فضلًا عن ذلك، فإن مصر ضمت وقتها أجناسًا شتى من إنجليز، فرنسيين، يونانيين، طليان، ألمان، وأرمن، وأتراك لهم أديان وعقائد متعددة، وعادات وأفكار

متباينة، وهم يمثلون مستهلكًا طبيعيًا للمشروبات الكحولية. لقد كانت مصر في ذلك الوقت بلدًا محتلًا ومثخنًا بالجراح، ولم يكن الخديو الحاكم سوى تابع مطيع، وخاضع للمعتمد البريطاني صاحب الكلمة الأولى والسلطة الأعلى في البلاد، وكان كثير من المصريين يشربون الكحوليات والخمور دون أن يروا في ذلك كسرًا للتقاليد أو تشويهًا للمجتمع.

إن الانسان ابن زمانه كما يقولون، لذا فقد كانت هناك تجارب عديدة ماثلة أمام كوتسيكا قبل بد مشروعه، لعل أبرزها تجربة مستثمر يوناني ذكي اسمه نسطور جناكليس، والذي أطلق اسمه على أحد أحياء الإسكندرية. لقد وصل هذا الرجل إلى مصر سنة 1869 ولم يلبث أن اتجه إلى إنتاج السجائر بالتعاون مع لوناس كريازي عن طريق استيراد التبغ من تركيا وعمل خلطة منه. واشتهرت سجائر جناكليس في مصر حتى إن الخديو توفيق طلب كمية سجائر ليقدمها لضيوفه من الضباط البريطانيين، ولم يلبث أن أنشأ جناكليس مصنعًا كبيرًا للسجائر في قصر خيري باشا والذي صار فيما بعد مبنى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، لتلبية الطلب المتزايد على سجائره. وفيما بعد اختبر جناكليس نوعيات معينة من العنب واختار موقعًا متميزًا لزراعتها ليتم تقطير ذلك العنب منتجًا نبيذًا شهيرًا عرف باسم جناكليس، ولم يلبث أن انتشر ذلك النوع في أوروبا كلها محققًا مبيعات خيالية، والعجيب أنه ظل حتى الوقت الآني معروفًا في الأسواق العالمية باعتباره نبيذًا مصريًا. وقد طبقت شهرة جناكليس الآفاق وتوفي سنة 1932 بعد أن نجحت منتجاته من النبيذ والسجائر في غزو السوق الأمريكي.

كذلك فقد كان هناك مستثمرون آخرون سابقون ولاحقون استثمروا في صناعة الخمور والكحوليات، منهم مثلًا بولاناتشي الذي أنشأ مصنعًا لإنتاج الروم، والويسكي سنة 1884، ومنهم أيضًا كلونارديسبروس الذي افتتح بارًا سنة 1890، كذلك أندريازوتوس، والذي أنشأ مصنع تقطير في الإسكندرية في 1918.

***

رحلة تطوير صناعة السبرتو على يد كوتسيكا رحلة طويلة، مضنية، تُمثل درسًا عظيمًا في كيفية قراءة الواقع والمستقبل بذهن متقد، وعقلية واعية. تلك الرحلة يذكر جانبًا منها الباحث عمر فودة في دراسته الاكاديمية عن تاريخ صناعة البيرة في مصر.

يذكر "فودة" أن كوتيسكا واجه صعابًا عديدة في البداية مما دفعه إلى الاستمرار في استيراد بعض نوعيات الكحول لتلبية الطلب المتزايد عليه من منتجي المشروبات الروحية.

كانت المعدات وخطوط الإنتاج بدائية تعتمد على العمل اليدوي بالدرجة الأولى. ولما كان مصنع كوتسيكا ينتج في البداية النوعيات الأسهل والأقل درجة، فإنه ظل لسنوات طويلة يلجأ إلى استيراد نوعيات أخرى من الكحول لتلبية الطلب المتزايد عليه من منتجين محليين يستخدمون الكحول في صناعة البيرة والخمور.

كانت عملية تحديث خطوط الإنتاج مكلفة، وصعبة - بحسب فودة - وهكذا فقد حاول كوتسيكا ادخار معظم أرباحه من استيراد الكحول الفاخر، والحصول على قروض إضافية لتمويل عملية التحديث والتطوير المنتظرة.

كان الرجل يدرك جيدًا أن الاستثمار في أي قطاع بعينه لا يعني مجرد إنشاء مصنع لإنتاج منتج تحتاج إليه الأسواق، وإنما يعني بالدرجة الأولى ديمومة عملية التطوير والتحديث، والمواكبة الدائمة لكل ما يستجد من تكنولوجيات ومعدات في مجال الإنتاج، والنظر باهتمام وتركيز على المستقبل ومستجداته.

لقد كان من المحتمل جدًا أن يسارع مستثمرون آخرون أجانب أو غير أجانب بإنشاء مصانع مماثلة، وضخ استثمارات كبيرة في تلك الصناعة، خاصة وأن هناك طلبًا مستمرًا ومتناميًا على منتجاتها، لذا فإن الاستمرار على القمة كان يتطلب اهتمامًا شديدًا بعملية التطوير والتحديث بحيث يصبح ذلك التحديث أمرًا لازمًا ودائمًا ما دامت المنشأة قائمة.

وهكذا، فقد بدأ ثيوخارس كوتسيكا في تحديث معدات وماكينات التقطير والإنتاج من خلال عملية إحلال وتجديد واسعة تراعي التطور التكنولوجي حتى تمكن المصنع من تحسين درجة الكحول المنتج ليصبح 96. وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تراجع الكميات المستوردة من الكحول عامًا بعد عام حتى كاد الاستيراد أن يتوقف تمامًا سنة 1913.

واستطاع مصنع كوتسيكا بعد أقل من خمسة عشر عامًا على إنشائه أن يوفر كامل احتياجات الكحول للمصانع المنتجة للويسكي، والبراندي، كما أمكن استخدام منتجه في صناعة بعض المطهرات والعقاقير الطبية والأدوية الأساسية في المستشفيات والمراكز الصحية.

ويذكر "فودة" أن أحد أسباب ازدهار صناعة كوتسيكا هو استمرار الطلب العالي على الكحول نتيجة تعاقده مع رجل الصناعة اليوناني بولاناتشي، والذي أنشأ مصنعًا لإنتاج المشروبات الكحولية بالإسكندرية، واشتهر بإنتاج نوعيات فاخرة منها. كان بولاناتشي بموجب تعاقده مع كوتسيكا يشتري النصيب الأكبر من الكحول ليستخدمه في إنتاج الويسكي والبراندي، ثم يقوم بعد ذلك بتصدير الجانب الأكبر من الإنتاج إلى دولة بريطانيا

وغيرها من الدول الأوروبية.

وهكذا فقد كان الارتباط طبيعيًا ومنطقيًا بين صناعة الكحول وصناعة المشروبات الروحية القائمة عليه، وهي على أي حال، كانت واحدة من أهم صادرات مصر الصناعية في ذلك الحين.

***

-7-

كان ثيوخارس كوتسيكا رجل صناعة من طراز فريد. يقرأ جيدًا أوضاع السوق، ويتابع تحولاته من وقت لآخر، ويدرس كل جزئية من جزئيات الصناعة، ويتعايش مع هموم ومشكلات القطاع يومًا بعد يوم. لذا لم يكن غريبًا أن يشارك الرجل بقوة في تأسيس أول جمعية للصناعات المصرية سنة 1922، وهي تلك الجمعية التي كانت وليدة تطور فكر الصناعيين الأوائل سواء الأجانب أو المصريين على السواء. ولا شك أن الرجل - والذي كان يقرأ ويتابع تطور الصناعة والفكر الصناعي في أوروبا وغيرها من بقاع العالم - كان يدرك ضرورة وجود كيان قوي ومؤثر للدفاع عن مصالح أهل الصناعات في مصر، خاصة في ظل استغلال الشركات البريطانية للاحتلال في تحويل مصر إلى سوق كبير لمنتجاتها.

لقد كانت الفكرة مختمرة في رأس رجل الصناعة الإيطالي صامويل سورناجا، والذي شاطرها مع عدد من رجال الأعمال والصناعة الكبار، مثل هنري نوس، وإسماعيل صدقي، وجناكليس، وغيرهم، ولا شك أن كوتسيكا كان واحدًا من هؤلاء. ومن الواضح أنه تحمس للفكرة واهتم بها وانضم مع الرعيل الأول للصناعيين الذن شاركوا في عملية التأسيس.

إن الأوراق الأولى لجمعية الصناعات المصرية تشير إلى أن ثيوخارس كوتسيكا كان من ضمن أوائل رجال الصناعة المنضمين إلى الجمعية، وكانت له مشاركة قوية وحقيقية في وضع النظام الأساسي للجمعية، وربما شارك في انتخاب هنري نوس رئيسًا للجمعية، وتابع فيما بعد تطور الجمعية وتوسعها لتتحول بعد سنوات قليلة من تأسيسها إلى اتحاد الصناعات المصرية.

وتكشف أوراق اتحاد الصناعات أن الرجل وضع تصورًا تفصيليًا لحماية صناعة الكحول الناشئة، والتي كان مصنعه ينتج أكثر من 70 % من إجمالي إنتاجها. وتشير مجلة "مصر الصناعية" في أحد أعداد سنة 1927 إلى الأزمة التي تواجه تلك الصناعة الهامة والمتمثلة في المنافسة الشرسة التي تسببها المنتجات الأجنبية. وتقول إن مصر كانت تدفع جعولًا (رسومًا) عند تصدير الكحول إلى أوروبا، لكنه لا يدع عليه أي رسوم جمركية عند تصديره

من أوروبا إلى مصر. وتكشف المجلة أنه "تم مؤخرًا فرض رسم عام قدره 20 قرشًا على كل لتر من الكحول، إلا أن هذا الرسم مفروض أيضًا على الكحول المصنوع داخل مصر". وتضيف أنه لا توجد أي وسيلة تمييز أو حماية للمنتج المصري عن الأجنبي. وتذكر "مصر الصناعية" أن "لصناعة الكحول في مصر عدة مصانع أهمها المصنع الذي أنشأه كوتسيكا سنة 1893 في بلدة طرة بجوار القاهرة، وهو ينتج ثلاثة أرباع الإنتاج الاجمالي العلني، وفي وسعه بعد الإصلاحات التي أدخلت عليه المرة تلو المرة أن ينتج نحو 11 ألف كيلو جرام من الكحول أي أكثر ما يلزم لحاجة البلاد".

وتقول مجلة اتحاد الصناعات أيضًا: "إن كمية العسل الأسود التي تنتجها مصانع السكر المصرية تزداد سنة بعد أخرى بسبب زيادة إنتاج السكر، لكن للأسف لا توجد زيادة تقابلها في إنتاج الكحول، بل على العكس هناك تدهور في الإنتاج بسبب المنافسة الأجنبية".

وتذكر المجلة أنه "صدر المرسوم الخاص بصناعة التقطير في يونية سنة 1921 لحاجة الخزانة العامة لزيادة مواردها فارضًا رسمًا إضافيًا قدره 20 قرشًا على كل لتر من الكحول المطلق المصنوع في مصر أو الوارد إليها من الخارج، وكان من آثار ذلك إحياء مصانع التقطير السرية، وقفل مصانع التقطير العلنية وبالتالي نضوب مبلغ الإيراد الذي رغب في زيادته". ورصد الموضوع المنشور بالمجلة تراجعًا في إنتاج مصنع طرة (كوتسيكا) من الكحول درجة 95 بدءًا من سنة 1922، حيث انخفض الإنتاج إلى مليون و450 ألف كيلو، ثم واصل الانخفاض في العام التالي إلى مليون و390 ألف كيلو، وفي 1924 بلغ مليون و106 ألف كيلو، ثم وصل في سنة 1926 إلى 839 ألف كيلو جرام.

وكان الحل المقترح من جانب كوتسيكا هو ذات الحل الذي يراه أي صناعي وطني في ذلك الوقت، وهو فرض رسوم حماية على الإنتاج المحلي وإلغاء الرسم العام على الكحول المنتج داخل مصر، لأن ذلك الرسم أدى إلى انتعاش الإنتاج السري، والذي لا يخضع لأي رقابة.

وهكذا فقد كان للتعريفة الجمركية الجديدة التي أعلنتها الحكومة سنة 1930 تصحيحًا نسبيًا للوضع، حيث تم تمييز الصناعة المحلية عن الأجنبية في مختلف المجالات، دون إلغاء للرسم العام المفروض على الكحوليات.

***

ـ 8 ـ

كانت قصة نجاح كوتسيكا نموذجًا إيجابيًا لكثير من أصحاب الأفكار والمشروعات للاستثمار في مصر. إن كثيرين مضوا على دربه في استثمار أفكارهم بإضافة مشروعات

إنتاجية جديدة في مصر المحروسة، خاصة من اليونانيين.

أحد الأمثلة البارزة على تأثر البعض بتجربة كوتسيكا، رجل يوناني آخر مغامر يُدعى سبيرو سباتس. لقد جاء هذا الرجل إلى مصر صغيرًا مثل ثيوخارس، بل أصغر منه، وكان يحمل فكرة واحدة مهمة وجديدة هي ضرورة إنتاج مشروب مصري وطني للمياة الغازية. لقد كان من العظيم أن يستثمر بعض الأجانب في صناعة البيرة، لكن ظلت هناك حاجة دائمة لمشروب مصري يتماشى مع فكرة تحريم المشروبات الكحولية في الدين الإسلامي.

وبالفعل قام المسيو سباتس سنة 1920 بافتتاح مصنعه في شارع خليج الخور المتفرع من شارع عماد الدين بمنطقة وسط القاهرة. واختار سبيروسباتس النحلة علامة تجارية للمصنع الجديد، لأنه كان يعمل صغيرًا في أحد مناحل العسل في جزيرة سيفالونيا اليونانية، التي اكتسبت شهرة عالمية بأنها تنتج أجود أنواع عسل النحل في العالم. وعلى مدى سنوات قليلة حقق الرجل نجاحًا عظيمًا، وأقبل الناس على شراء منتجه الذي يحمل اسمه، فضلًا عن قيام أكثر من خمسين مستثمر آخر مصري وأجنبي بتقليده وإنتاج مشروبات غازية.

وقد استمر العمل في المصنع على مدى سنوات طويلة، وحصل على العديد من الجوائز، كان أهمها عام 1941 حين حصل على ميدالية ملك مصر "فاروق الأول" خلال المعرض النوعي الثاني للصناعات، متفوقًا على كثير من المصانع الأخرى المنتجة للمياه الغازية. وعمل لدى المسيو سباتس 150 عاملًا كانت مهمتهم نقل المنتج إلى كافة أنحاء جمهورية مصر. والعظيم في الأمر أن المصنع استمر بعد ثورة 1952 في العمل ولم يقم أحفاد سباتس بالنزوح من مصر، وإنما استمروا إلى يومنا هذا.

***

- 9 -

كانت المسئولية الاجتماعية حاضرة بقوة عند رجال الصناعة وأصحاب الثروات في مصر مطلع القرن العشرين الميلادي، وليس أدل على ذلك من أن كثيرًا من المشروعات العامة العملاقة، مثل الجامعة المصرية الأولى أنشئت عن طريق التبرعات التي قدمها الأثرياء من المصريين والأجانب.

ويمكن القول إن الأجانب بشكل خاص كان لهم دور هام وحيوي في كثير من المشروعات النافعة، خاصة في مجالات الخدمة العامة، والتعليم والصحة، لذا فإننا لا نستغرب أن يقوم أحد الإيطاليين المقيمين بالإسكندرية وهو بيترو فازاي بطرح فكرة إنشاء مؤسسة لمواجهة الطوارئ في مايو 1901، وهي النواة الأولى لهيئة الإسعاف المصرية.

وبعد أن اجتاح وباء الكوليرا مدينة الإسكندرية سنة 1902، وخيم الموت على كثير من الأسر وتعطلت الحياة، قام فازاي بنشر نداء إنساني في معظم الصحف الأجنبية والمصرية إلى كافة أعضاء الجاليات الأجنبية في مصر ناشدهم فيه الحضور للمساهمة في إنشاء مؤسسة للإسعاف بدار الجامعة الشعبية.

وبالفعل سارع كثير من المستثمرين وكبار الموظفين الأجانب المقيمين في مصر إلى حضور الاجتماع للإعلان عن ميلاد هيئة الإسعاف، والتي وضعت لها لائحة خاصة، وضمت أعضاءً كثرًا من المصريين والأجانب، وكان ثيوخارس كوتسيكا واحدًا منهم.

كان الرجل مؤمنًا بقوة بأهمية مساعدة المجتمع المصري، بعيدًا عن التفاخر أو التباهي بذلك، لذا فقد ظل حريصًا على المشاركة بشكل فعال في كافة الأنشطة الخاصة بالهيئة الجديدة. لذا فقد قدم الرجل خلال السنوات الأولى كافة أشكال الدعم المادي اللازم، والذي لا نعرف على وجه اليقين حجمه، لشراء مواد الإسعافات الأولية، والأدوات اللازمة لإسعاف المرضى والمصابين في الحوادث، وبعض الأدوية، والأمصال المخصصة لمرضى الأوبئة، فضلًا عن توفير الدعم اللازم للحد من انتشار العدوى وقت الأوبئة.

لقد استجاب الرجل للنداء الإنساني، لشعوره بأن هناك مسئولية مجتمعية لكل صاحب مشروع يخدم بها البيئة والمجتمع المحيطين به. وعندما قررت الجمعية في سنة 1916 شراء أول سيارة إسعاف لنقل المصابين في الحوادث أو المرضى في الإسكندرية، قرر كوتسيكا تحمل تكلفة الشراء كاملة ليضرب بذلك المثل على التفاني في خدمة مجتمعه. واستمر دعم الرجل لهيئة الإسعاف، وهو دعم بدا حتى النهاية غير مقترن برغبة في القيادة أو الانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة على خلاف كثير من الداعمين.

ولم يكتف كوتسيكا بدعم ورعاية هيئة الإسعاف، وإنما فكر جديًا في إنشاء مستشفى ضخم على أحدث النظم لعلاج المرضى في الإسكندرية، وقد تبرع قبيل وفاته بمبلغ 250 ألف جنيه مصري لبناء مستشفى كبير ظل فيما بعد تحت رعاية عائلته. لقد عرف المستشفى باسم المستشفى اليوناني، وقد روعي في تصميمها اتباع نموذج العمارة الأوروبي، وكانت المستشفى مجهزة بأحدث الأجهزة الطبية العالمية، والتي تم استيرادها خصيصًا من أوروبا، وضمت المستشفى نحو 250 سريرًا موزعة على عدة طوابق. وطبقًا لدراسة أعدتها الجمعية اليونانية بالإسكندرية فقد لعبت هذه المستشفى دورًا هامًا في علاج كثير من ضحايا الحرب العالمية الثانية، خاصة من اليونانيين الذين تعرضوا للغزو الألماني، حيث نُقل كثير من جرحى الجيش اليوناني خلال الحرب إلى المستشفى. فضلًا عن ذلك فقد تم علاج مصابي الحرب من قوات الحلفاء داخل مصر في المستشفى الذي كان يُعد الأحدث والأفضل في مصر. وقد

عمل أطباء المستشفى على إيجاد علاجات مختلفة لوباء الكوليرا الذي اجتاح مصر عدة مرات. وفي هذه المستشفى عاش الشاعر اليوناني الشهير قسطنطين كفافيس أيامه الأخيرة متلقيًا العلاج حتى وفاته في إبريل 1933.

وظلت المستشفى تعمل بكفاءة ونظام متميز حتى تم بيعها إلى الحكومة المصرية في سنة 1964، وتم تغيير اسمها لتصبح مستشفى جمال عبد الناصر بالإسكندرية.

***

ـ 10 ـ

عاش ثيوخارس كوتسيكا ثلاثة أرباع عمره في مصر متنقلًا بين حاضنته الأولى الإسكندرية، ومقر مشروعه الصناعي في العاصمة. لقد عاصر الرجل سنوات هامة، وتابع أحداثًا خطيرة مرت بها مصر على مدى 57 عامًا عاشها في مصر. إننا نستطيع أن نقول إن الرجل عاصر سقوط مصر فريسة تحت الاحتلال البريطاني سنة 1882، وتابع تحول الحاكم المصري من خديو إلى سلطان إلى ملك، وعاش سنوات الثورة والمكابدة في 1919، ثم عايش الرجل وضع أول دستور للبلاد، وحصول مصر على استقلال رسمي بتصريح 23 فبراير، ثم انتخاب أول حكومة شعبية بقيادة سعد زغلول، كما عايش فترة النهضة الصناعية التي بدأت تدب في أرجاء البلاد في تلك السنوات.

ويمكن القول إن الرجل عاصر خمسة حُكام متتابعين لمصر هم الخديو إسماعيل صاحب توجهات النهضة والانفتاح على أوروبا، ثم ابنه الخديو توفيق الصديق المقرب للأوروبيين، ثم الخديو عباس حلمي صاحب الحس الوطني، ثم السلطان حسين كامل، ومن بعده الملك فؤاد، والذي كان مهتمًا بإحداث نهضة عمرانية شاملة.

ولا شك أن رجل صناعة بقدر كوتسيكا كان حريصًا على إقامة علاقات وصلات قوية بالمؤسسة الحاكمة أيًا كان شخص الحاكم فيها. لذا فإننا لا نستغرب أن نقرأ اسم كوتسيكا متكررًا في كثير من الصحف والمجلات القديمة في الحفلات التي كان يُشرفها الملك أو السلطان أو أفراد الأسرة الحاكمة. ومن الطبيعي والمنطقي أن تمتد تلك العلاقات والصلات إلى أبناء عائلة كوتسيكا، وهو ما كان سببًا في خلط بعض المؤرخين والكتاب بين كوتسيكا وأبنائه عند الحديث عن لقاءات للملكين فؤاد وفاروق.

الثابت فعليًا أن ثيوخارس كوتسيكا توفي في أكتوبر سنة 1932، وقد نشرت مجلة المصور في العدد رقم 418 في 14 أكتوبر سنة 1932 خبرًا تحت عنوان "وفاة المسيو كوتسيكا" قالت فيه: "توفي في الأسبوع الماضي الثري اليوناني المشهور المسيو ثيوخارس

كوتسيكا الملقب بملك السبرتو في مصر بعد حياة حافلة بالأعمال والمبرات، وقد حزنت الجالية اليونانية على وفاته، واحتفلت بتشييع جنازته احتفالاً مهيبًا. وللمرحوم المسيو كوتسيكا مبرات كثيرة أجلها تبرعه بتشييد المستشفى اليوناني الجديد بالإسكندرية، وقد ترك ثروة كبيرة تقدر بنحو أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات. رحمه الله".

وكان من المثير للسخرية أن نفس المجلة – المصور - نشرت قبل أسبوعين من ذلك التاريخ وتحديدًا في 31 سبتمبر سنة 1932 موضوعًا حول أثرياء اليونانيين في مصر ذكرت فيه اسم المسيو كوتسيكا كواحد من أغنى أغنياء البلاد. وكررت إطلاق اسم ملك السبرتو عليه، وهو ذلك اللقب الذي عرفه به المصريون طوال سنوات العشرينيات وما بعدها من القرن العشرين الميلادي.

***

- 11 -

لا شك أن مبلغ أربعة ملايين جنيه ونصف المليون التي تركها ثيوخارس كوتسيكا كقيمة إجمالية لثروته بمقاييس سنة 1932 تعني الكثير، والكثير جدًا. وللتعرف على القيمة الحقيقية لتلك الثروة في تلك الأثناء نعود لصحف ومجلات تلك الفترة لتحديد قيمة الجنيه.

إننا نقرأ في مجلة "الكشكول" بتاريخ 13 فبراير سنة 1931 يشير إعلان إلى لوكاندة بريستول كإحدى أهم لوكاندات القاهرة وتحتها كتب أنها تتصل بفروع الترام والأتوبيس وتطل على حديقة الأزبكية، وبجوار التياترات والسينمات، وهي أيضًا بالقرب من البنوك والمحامين وعيادات الأطباء. وتبلغ قيمة الغرفة لليلة واحدة عشرين قرشًا.

وفي 3 أبريل سنة 1931 نقرأ أيضًا في مجلة "الكشكول" أن صافي أرباح بنك مصر بعد خصم جميع المصروفات والاستهلاكات بلغت 114 ألف و925 جنيهًا، وقد وصفت المجلة ذلك بالإنجاز العظيم.

وفي المصور نقرأ في أحد أعداد سنة 1932 إعلانًا حول قيمة الاشتراك في مجلة "المصور" أو "كل شيء" أو "الفكاهة" لمدة عام بـ50 قرشًا، وهو ما يعني أن قيمة العدد الواحد تقل عن قرش واحد. ويمكن أن نعرف طبقًا لإعلانات الصحف أن سعر الحذاء الجلد الطبيعي للرجال ماركة "باتا" يبلغ 99 قرشًا وللسيدات يبلغ 69 قرشًا، وأن سعر مشروب الأوفلتين لعلاج الصداع ستة قروش ونصف.

وطبقًا لتصور الباحث التاريخي موفق بيومي، فإن متوسط راتب موظف الحكومة العادي والحاصل على شهادة الكفاءة (الثانوية) خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، كان في

حدود عشرين جنيها شهريًا. ويشير "بيومي" إلى أن هذا المبلغ كان يفي باحتياجات أسرة متوسطة العدد من سكن، وملبس، ومأكل، ومصروفات ضرورية، وهو ما يمكن معادلته بمبلغ عشرة آلاف جنيه في 2017. ويوضح الباحث التاريخي أن معادلة الأسعار في بداية الثلاثينيات تستلزم ضرب الرقم في خمسمائة.

ويعني ذلك بحسبة بسيطة أن قيمة الأربعة ملايين ونصف مليون جنيه التي تركها كوتسيكا لعائلته عند وفاته سنة 1932 تعادل في الوقت الراهن - سنة 2017 - نحو مليارين و250 مليون جنيه.

***

- 12 -

أسس ثيوخارس كوتسيكا في مصر عائلة قوية كانت لها مكانتها وحضورها الطاغي في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية، وليس أدل على ذلك من شيوع أسماء أفراد العائلة في تجمعات ومشروعات خدمية عديدة بعد وفاته. لقد كان هناك كثير من أبناء العائلة يحملون اسم كوتسيكا ولهم مشاركات واسعة في مشروعات تجارية عديدة، فضلًا عن المشروعات الخيرية والاجتماعية المتنوعة.

وحسبنا أن نجد دليل الشخصيات البارزة في مصر سنة 1943 يضم ثلاثة من عائلة كوتسيكا، هم تيودور كوتسيكا، ومدام فيف كوتسيكا، وتيودور إتش كوتسيكا. كما أن بعض الصحف ضمت صور بعض أفراد العائلة خاصة تيودور نجل ثيوخارس في بعض الحفلات الملكية جالسًا في الصفوف الأولى للمدعوين.

وحسبنا أيضًا أن ننقل ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه "سقوط نظام" مشيرًا إلى واقعة غضب الملكة فردريكا ملكة اليونان من تقبيل فاروق لها، وقطعها زيارتها لمصر، وكاد الأمر أن يصل إلى حد الأزمة الدبلوماسية لولا سفر جورج كوتسيكا أحد أبرز أفراد الجالية اليونانية في مصر إلى أثينا ودعوته للمسئولين لعدم تضخيم القضية حرصًا على مصالح الرعايا اليونانيين في مصر.

ولا شك أن ذلك يعكس بوضوح قوة تأثير ومكانة عائلة كوتسيكا في مصر، سواء في علاقات أفرادها مع المسئولين داخل مصر أو حتى علاقاتهم مع أعضاء الحكومة اليونانية نفسها. لقد واصل أبناء كوتسيكا من بعده مد علاقاتهم بالمسئولين المصريين، وبأمراء العائلة المالكة، في الوقت الذي حرصوا فيه أن يستمر دورهم كرعاة وداعمين للأنشطة الخاصة بالجالية اليونانية في مصر، سواء الخدمية أو الاجتماعية.

لقد ظل أبناء كوتسيكا في مصر حتى الستينيات حاضرين بقوة في الحياة العامة، والاقتصاد، والعمل الاجتماعي، وظل الاسم مقترنًا بالجالية اليونانية حتى يومنا هذا، فلم تخلُ دراسة أو مقالة أو بحث عن تلك الجالية، دون ذكر لاسم "كوتسيكا" سواء كان الرجل الأول أو أفراد عائلته من بعده.

والمثير أن مصنع كوتسيكا قد تعرض مثل باقي المصانع الخاصة المملوكة للأجانب للتأميم سنة 1961، وكان من المدهش أن يتم دمجه سنة 1967 مع شركة السكر تحت اسم شركة السكر للصناعات التكاملية.

***

- 13 -

لا شك أن تجربة كوتسيكا في مصر تمثل تجربة ثرية لها آثارها ونتائجها الإيجابية على الاقتصاد والصناعة بشكل عام، وتترك سيرة الرجل دروسًا عديدة يمكن الاستفادة بها أجيالًا بعد أخرى. إن أهم وأول الدروس في تجربته هو ضرورة أن تكون الأول أو المبادر إلى إنتاج منتج لا يتم إنتاجه، أو يوجد طلب أعلى كثيرًا من المعروض منه. لقد كان حلم ثيوخارس الأول بعد سنوات قليلة من قدومه إلى مصر هو إنتاج السبرتو، الذي يوجد طلب عالٍ جدًا عليه، ولا يوجد إنتاج كافٍ.

ثاني درس هو أن الصناعة أربح وأبقى وأنفع من التجارة. الصناعة تجعلك مسئولًا وطرفًا رئيسيًا، والتجارة تعني أنك مجرد وسيط بين طرفين. في الصناعة أنت فاعل رئيسي، وفي التجارة أنت مفعول به. الصناعة تدفعك دائمًا للاستقرار، والتجارة تؤكد أن كل شيء حولك مؤقت. إن الانتقال من التجارة إلى الصناعة يبرهن على نجاحك وتقدمك وتطورك، بينما يعني الانتقال من الصناعة إلى التجارة الفشل والتدهور. ولا شك أن تلك الأفكار كانت تدور برأس ثيوخارس عندما قرر الانتقال من الصناعة إلى التجارة.

ثالث درس هو أن كونك أجنبيًا لا يعني أنك غريب، ما دمت تمتلك الجرأة وحسن التعامل، والقدرة على كسب الأصدقاء، خاصة إذا كان المناخ العام في الدولة التي تستثمر فيها يسمح بالاستثمار وتوجد تشريعات قوية حاكمة لذلك.

الدرس الرابع هو أن رجل الصناعة القوي هو الذي يؤثر فيمن حوله سواء في عائلته أو موظفيه أو المتعاملين معه، أو حتى معارفه من خارج نطاق العمل. ولا بد أن يكون ذلك التأثير إيجابيًا حتى يكتمل التحقق. فنجاح المشروعات وحدها لا تعني النجاح، وإنما لا بد من تسويق ذلك النجاح وزرعه في محيط رجل الصناعة حتى يعرفه الناس. لقد ظل اسم

كوتسيكا باقيًا في مصر على مدى أكثر من قرن من الزمان، ولا شك أن ذلك يتم بصورة أو بأخرى عن عبقرية صاحبه.

خامس الدروس هو أن المسئولية الاجتماعية يجب أن تتجاوز فكرة الإعلان أو التفاخر أو الوجاهة، لتؤثر بشكل فعال ومستمر في حيوات الناس. لقد كانت رعاية ثيوخارس لهيئة الإسعاف المصرية في بدايات إنشائها عملًا يتجاوز فكرة العمل الخيري إلى الالتزام الدائم لرعاية ودعم صحة الناس في مصر، وهو ما اتضح بشكل كبير في قيامه بعد ذلك بإنشاء المستشفى اليوناني بالإسكندرية، ذلك الصرح الطبي العظيم.

الدرس السادس هو أن الربح البعيد وديمومة النجاح أفضل من الربح الكبير قصير الأمد. لقد كان رجل الصناعة اليوناني يحقق أرباحًا كبيرة من تجارة السبرتو، لكنه فضل الانتقال إلى الإنتاج رغم صعوبة ذلك، ورغم وجود مخاطر. كذلك فقد قام الرجل باستغلال أرباح مصنعه خلال السنوات الأولى في عملية تطوير وتحديث شاملة، مرجئًا التمتع بمكاسبه ومفضلًا تطوير الصناعة واستخدام أحدث المعدات وخطوط الإنتاج.

الدرس السابع هو أن أي مشروع يجب أن يخضع لدراسات وافية، تراعي حجم الطلب الحالي والمستقبلي، وتضع في اعتبارها احتمالات المنافسة، وتغييرات الأسواق. إن ذلك كان ديدن كثير من أصحاب المشروعات الناجحة في ذلك الزمان، وكان كوتسيكا أحدهم، وللأسف الشديد فإن هناك مشروعات عديدة تقام الآن بعد مرور أكثر من مائة عام على تجربة كوتسيكا لا تخضع لدراسات جادة ولا تراعي تطورات الزمن.

الدرس الثامن هو أن أي صاحب مشروع لا يورث أبناءه ثروة فقط، وإنما يورثهم أيضًا نجاحًا ومبادئ ومكانة اجتماعية مرموقة. وهذا ما حرص عليه كوتسيكا. إن الأموال وحدها تنفد، لكن المبادئ العقلانية، والأفكار العظيمة، والأخلاق الطيبة تبقى أجيالًا بعد أخرى.

تاسع درس يتعلق بالعمل العام وأهميته لرجل الأعمال، لأن المطلب الفردي يختلف تمامًا في تأثره عن المطلب الجماعي، لذا كان هناك حرص واهتمام من الرجل على المساهمة في تأسيس اتحاد الصناعات المصرية.

الدرس الأخير هو أنه لا يوجد مشروع سيئ وآخر حسن، وإنما هناك مشروع ناجح وآخر فاشل، وأنه لا يجب احتقار أي مشروع بدعوى استخدام ما ينتجه في صناعة مشروبات محرمة، خاصة أن هناك أبوابًا كثيرة نافعة لذات المنتج.

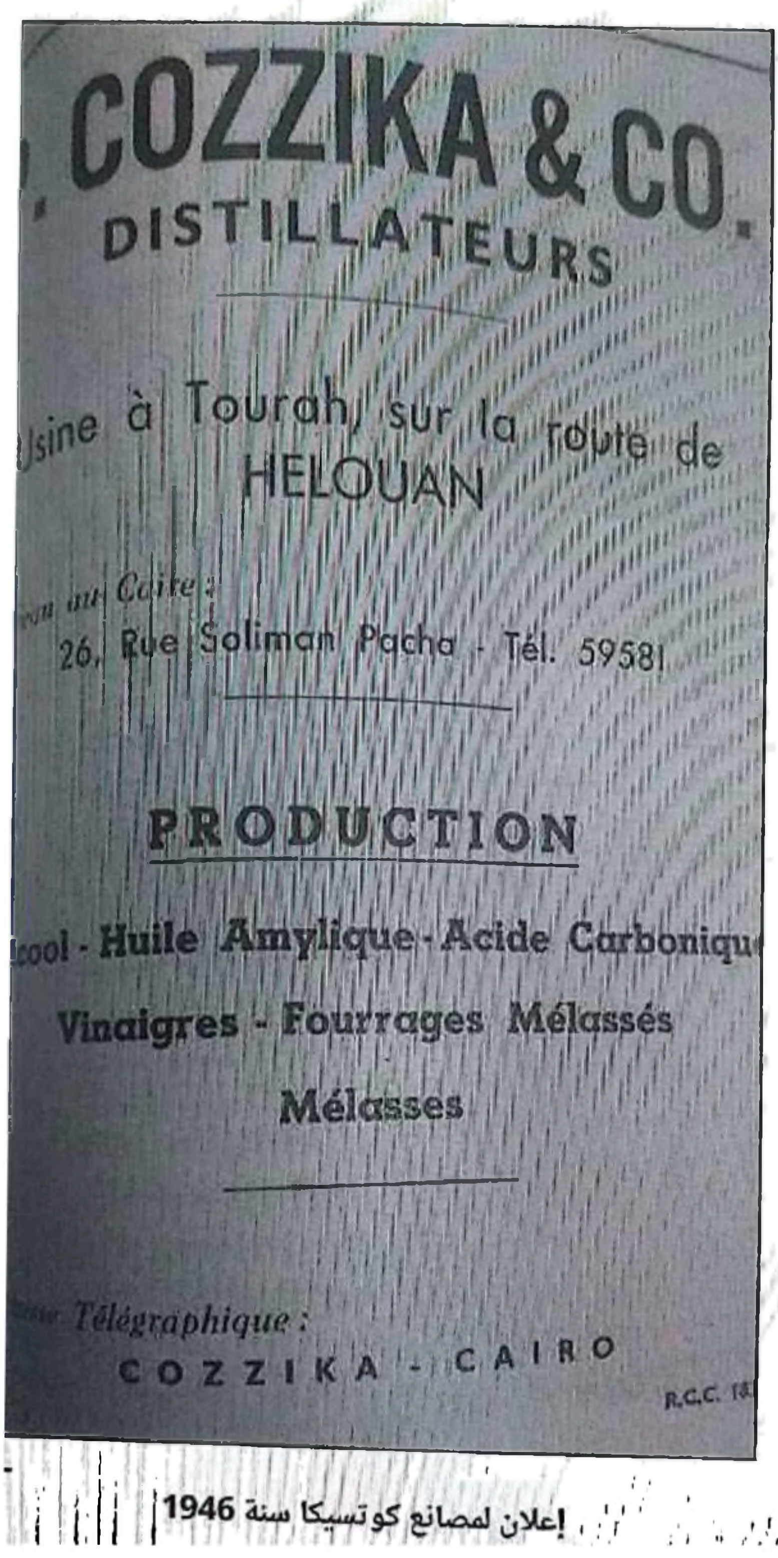
***



ثيوخارس كوتسيكا



مدام كوتسيكا



إعلان لمصانع كوتسيكا سنة 1946



الملك فؤاد مع مسطر جاكليس عام 1931



جنازة المسيو كوتسيكا سنة 1932

ليتوس جاش

«المطور الأكبر لصناعات الغزل والنسيج»

- 1 -

يتميز ليتوس جاش كرجل صناعة أجنبي عاش في مصر عن غيره من رجال الصناعة بأنه عاصر 7 حكام مختلفين لمصر، وأنه عاش فيها وتحديدًا في مدينة الإسكندرية زمن الامتيازات الأجنبية، ثم زمن المد الوطني، ثم أخيرًا زمن الاشتراكية والعداء لكل أجنبي.

هو رجل مخضرم عرف مصر وعاش فيها وأحبها وترك بصمات واضحة ومهمة على الصناعة المصرية بشكل عام وعلى صناعات الغزل والنسيج بشكل خاص، ويمكن القول بأن الرجل هو الأب الروحي لصناعة الغزل والنسيج الحديثة، ذلك لأنه كان الأبرع والأذكى في ربط الصناعة بالطلب ولتحقيق التكامل بين كافة مجالات الصناعات النسجية، في مجمعات صناعية تضم صناعة الغزل، النسيج، التطريز، التجهيز، والصباغة، وهو ما سارت وراءه منشآت كثيرة سعت إلى إقامة صناعة الغزل بشكل متكامل. كذلك فقد كان أحد المطالبين والمنادين بضرورة حماية صناعة المنسوجات المصرية في وقت كانت فيه مصر سوقًا لمختلف الأقمشة والمنسوجات الإنجليزية والأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن طول الفترة التي عاشها ليتوس جاش في مصر (نحو خمسين عامًا) جعلته يكتسب كثيرًا من سمات الشخصية المصرية، ويتقن اللغة العربية كواحد من أهلها، ويتحول إلى مواطن مصري خالص، حتى إنه اختار أن يدفن في مدينة الإسكندرية، معشوقته، وتحديدًا في مقبرة الجالية السويسرية التي ما زالت تضم رفاته في قبر يحمل فوق لافتته اسم ليتوس جاش وتاريخ ميلاده 12 يوليو سنة 1888، وتاريخ وفاته 3 يوليو 1962.

لقد لعب الرجل دورًا بارزًا وعظيمًا في تطوير وتنمية صناعة الغزل والنسيج، والترويج للمنسوجات المصرية في كبرى الأسواق العالمية، وتحسين سمعة الأقمشة المصرية، فضلًا عن الدور الذي لعبه كصناعي بارز وصل إلى منصب وكيل اتحاد الصناعات المصرية، وكان شاهدًا على تحولات الاقتصاد المصري منتصف ونهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وتابع تأميم المنشآت الصناعية والتحول إلى الاشتراكية.

لقد أسس الرجل عدة شركات في مجال الغزل والنسيج، ووضع أنظمة متطورة وجديدة للعمل، وأفكارًا حول مواجهة الأزمات والتعامل مع تغيرات الطلب في الأسواق، وكتب دراسات وأوراق عمل حول مشكلات الصناعة، وفوق كل ذلك فقد أقام عائلة سويسرية

متمصرة امتدت بعد وفاته حتى إن ابنه روبرت المولود سنة 1918 توفي في الإسكندرية في 15 يوليو سنة 2011.

وما زال الرجل حاضرًا في كثير من الدراسات الأجنبية التي عنيت بتاريخ صناعة النسيج في مصر، باعتباره واحدًا من الخبراء القلائل الذين كان لهم باع طويل في أصول الصناعة، ولعبوا دورًا عظيمًا في تنميتها وتطويرها.

وبشكل عام يمكن القول إنه إذا كان تأثير السويسريين في الاقتصاد المصري قبل 1952 محدودًا بالمقارنة بغيرهم من الجاليات مثل اليونانية والإيطالية، فاللافت للنظر أن المسيو لينوس جاش السويسري الأصل، على وجه الخصوص كانت له بصمات عظيمة على واحدة من أهم الصناعات التقليدية في مصر وهي صناعة المنسوجات. وليس أدل على ذلك من أن بعض الشركات التي أسسها الرجل قبل نحو قرن من الزمن تعمل إلى اليوم.

***

- 2 -

إيثار زميرلي هاردمان فتاة سويسرية كتبت كتابًا عن طفولتها في الإسكندرية خلال الفترة من 1934 إلى 1950 أسمته "من كامب شيزار إلى حمام كليوباترا" تحدثت فيه باستفاضة عن تواجد السويسريين في مصر منذ وقت مبكر. تتبعت "هاردمان" تاريخ التواجد السويسري في مصر منذ القرن السابع عشر الميلادي وحتى بداية الستينيات من القرن العشرين.

تشير "هاردمان" إلى أنّ الرحالة السويسري هانز يعقوب أمان كان أحد أوائل السويسريين الذين زاروا مصر، وكان ذلك سنة 1613 حيث كتب عن مشاهداته فيها، ووصف مصر بأنها حديقة خضراء جميلة، وقال عن القاهرة أنها مدينة صناعية عظيمة تضم كثيرًا من الفرنسيين واليونانيين والإنجليز والبندقيين.

وفي زمن الحملة الفرنسية على مصر قدم مع نابليون بونابرت 150 فنانًا ورسامًا كتبوا ورسموا وحكوا عن مصر فأثاروا اهتمام المثقفين السويسريين الذين سافروا في عهد محمد علي للتعرف على الشرق ممثلًا في أرض الكنانة، لذا لم يكن غريبًا أن يسافر الرحالة السويسري جون لويد بروكهاردت إلى مصر مطلع القرن التاسع عشر، وتحديدًا سنة 1809، وقد اختلط الرجل بالمصريين بسرعة وتعلم اللغة العربية بطلاقة واعتبر نفسه مسلمًا وغير اسمه إلى إبراهيم بن عبد الله، ومات في أكتوبر 1817 ودفن في مقابر المسلمين بباب النصر.

وفي 1842 زار الرسام كارل جيراردت مصر وزار القاهرة والإسكندرية وكثيرًا من المدن في الصعيد حتى وصل المنيا ورسم مشاهد طبيعية جميلة وعديدة صوّرت حياة الفلاحين في القرى والنجوع، وعاداتهم وأحوالهم.

ولما كان محمد علي باشا والي مصر مهتمًا بتحديث البلاد وتطويرها، فقد اهتم الرجل بفتح الأبواب لكثير من الأوروبيين للمجيء والاستثمار والعمل، وهو ما لفت أنظار الشركات السويسرية العاملة في صناعة وتجارة الأقطان على وجه التحديد باعتبار مصر أرضًا للفرص الجيدة، خاصة أن تلك الشركات كانت بمثابة الكيانات الرائدة في أسواق المنسوجات على مستوى أوروبا.

وإذا كانت مصر قد عرفت صناعة النسيج منذ العصور القديمة، فإنها قد تحولت إلى الصناعة بمفهومها الحديث بداية القرن التاسع عشر الميلادي، ويذكر الدكتور عبد السلام صبيح أن أول مصنع حرير حديث عرفته مصر كان ملك رجل يُدعى خليل العدس، وقد أنشأه في منطقة الخرنفش بالقاهرة، واستعان فيها بفنيين وصناعيين طليان متخصصين في غزل الحرير.

وبعد نجاح تجارب محمد علي لزراعة الأقطان في مصر، قام والي مصر بإنشاء عشر مصانع للغزل في الوجه البحري في مدن دمنهور، زفتى، شربين، شبين الكوم، ورشيد، ثم أنشأ مصانع أخرى في الوجه القبلي في المنيا، بني سويف، طهطا، فرشوط، قنا، جرجا، وديروط حتى وصل عدد مصانع الغزل والنسيج سنة 1837 إلى 29 مصنعًا. وفي سنة 1840 قدم إلى مصر خبير صناعي سويسري متخصص في الأقطان اسمه جون نيننت وعمره 25 عامًا وقد عينه محمد علي مديرًا للمصانع.

ويوضح ماركوس فيرنر أن القطن المصري صار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تجارة مربحة وله صيت عالمي، خاصة بعد خسائر القطن التي توالت في الولايات المتحدة بسبب الحرب الأهلية الأمريكية وانسحاب أمريكا من الأسواق العالمية للأقطان. ويشير إلى أن هاينريش - أحد السويسريين الذين هاجروا إلى مصر في القرن التاسع عشر وعملوا في تجارة الأقطان لاحظ أن مصر سوق جيد للتجارة في القطن، خاصة أنه وجد فلاحًا سويسريًا اسمه كريسبر قام بتصفية أعماله الزراعية وسافر إلى مصر واتجه إلى صناعة القطن ليجني أموالًا كثيرة.

وتشير صاحبة كتاب "من كامب شيزار إلى حمام كليوباترا" إلى اهتمام الشركات السويسرية بمصر في ذلك الوقت وتوقعها أن تتبوأ مصر موقعًا متميزًا في زراعة وإنتاج الأقطان، وهكذا فقد أسست عدة شركات سويسرية كبرى فروعًا لها في القاهرة، وبدأت

بيوت الأزياء الكبرى في سويسرا الاعتماد بشكل كبير على الأقطان المصرية التي تميزت عن غيرها من الأقطان بالجودة الرفيعة. ووصلت إلى مصر عائلات سويسرية متخصصة في صناعة الغزل والأقمشة مثل عائلة بلانت والتي توجت تواجدها بإنشاء شركة كبيرة سنة 1897، وعائلة رينهارت التي افتتحت فرعًا لشركاتها في الإسكندرية سنة 1903، وظل يعمل حتى تأميمه سنة 1963، وعائلة كوبر التي أقامت عدة فروع في القاهرة والإسكندرية.

وفي مثل تلك الظروف، ومع تدفق هجرات ورحلات منظمة من جانب السويسريين إلى مصر وصل شاب صغير من مدينة جنوا متخصص في صناعة الغزل إلى مصر هو لينوس جاش ليعمل في شركة الأقطان والغزل الأهلية في الإسكندرية.

كان السويسريون في ذلك الوقت يتركزون في القاهرة، لذا فلم يكن غريبًا أنهم اعتبروها مقرًا رئيسيًا للجالية واشتروا فيها أحد البيوت العائمة من الإيطاليين لينشئوا النادي السويسري سنة 1911.

***

- 3 -

طبقًا لباول هارلنج حفيد لينوس جاش، فإن جده ولد في أسرة صناعية معروفة في سالزورن بسويسرا سنة 1888. وفقد لينوس والده مبكرًا، وهو ما دفعه إلى تسريع دراسته ليحصل على دبلومة تجارية، يعقبها تدريب عملي في بنك تجاري بسالزورن.

غادر لينوس سويسرا في سن العشرين ليلتحق بالعمل في شركة منسوجات كبرى في مدينة بيرجامو في إيطاليا. ولم يلبث أن تلقى الشاب الطموح عرضًا للانضمام إلى فريق العمل في الشركة الجديدة التي أسسها عدد من الأوروبيين في مصر لصناعة الغزل وهي شركة الغزل الأهلية.

يكشف الدكتور أحمد نبيل عبد الحميد في كتابه عن النشاط الاقتصادي للأجانب في مصر أن شركة الغزل الأهلية في الإسكندرية كانت من أهم وأكبر الشركات التي تأسست سنة 1912، وأنها كانت شراكة بين مجموعة من اليونانيين، والإنجليز والسويسريين.

لا يشير الباحث إلى اسم لينوس جاش بين هؤلاء المؤسسين، لكن من الواضح كما يذكر بعض الباحثين الأجانب، وكما يشير السجل الصناعي الخاص بالمنشأة أنه كان واحدًا من أهم الفنيين الذين اعتمدت عليهم الشركة رغم أن عمره في ذلك الوقت كان 24 عامًا فقط. لقد أسست الشركة برأسمال قدره 48 ألف و750 جنيهًا وهو رقم كبير في ذلك الزمن،

خاصة إذا علمنا أن عدد مغازل الشركة وقتها، بلغ ألفي مغزل، وأن عدد الأنوال الميكانيكية فيها تجاوزت الـ600 نولًا.

لقد كانت الأعمال المكيانية والآلية تزحف بقوة على الصناعة المصرية، وصار مطلوبًا من كل صاحب مصنع أن يُدرب عماله على التعامل مع الماكينات الحديثة لتغطية الطلب المتزايد على الغزول والأقمشة المصرية.

ولم يلبث هوجو ليندمان مدير الشركة الألماني أن غادر مصر لظروف خاصة، وهو ما دفع ملاك الشركة إلى تعيين لينوس جاش لتولى مسئوليات ومهام ليندمان، تحت مسمى المدير العام المسئول للشركة.

ويمكن القول إن اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914 أدى إلى تضاعف الطلب على الأقطان والغزول المصرية، في ظل توقف كثير من المصانع الأوروبية عن الإنتاج نظرًا لظروف الحرب، ولا شك أن الشخص المسئول عن إدارة الشركة الأهلية للغزل كان يدرس ويترقب الموقف ليستفيد من ذلك.

وهكذا سارع مدير الشركة وهو لينوس جاش إلى توسيع النشاط بشكل كبير والاستعانة بآلاف العمال من المصريين، وتوسيع النشاط ليتم إدخال القطن اليدوي والكتان والصوف والحرير ضمن خامات الإنتاج.

كان جاش يعي جيدًا أن وصول الغزول المصرية إلى جمهور المستهلكين في أوروبا في زمن الحرب كفيل بترسيخ وجودها إلى ما بعد الحرب نظرًا للجودة العالية التي تتميز بها الأقطان المصرية عن غيرها من الأقطان. وتبدو رؤية جاش في محلها إذا علمنا أن أنظار كافة دول أوروبا قد تحولت بالفعل إلى الأقطان المصرية طوال السنوات التالية على الحرب، ويدلل على ذلك ما ذكرته الدراسات السويسرية من أن سويسرا استوردت من مصر سنة 1928 منتجات وسلع بنحو 60 مليون فرنك سويسري، وكان من بينها أقطان ومنتجات قطنية بنحو 59 مليون فرنك سويسري أي أنّ 98% من واردات سويسرا من مصر كانت منتجات غزل ونسيج. وطبقًا لوزارة التجارة والصناعة السويسرية في ذلك الوقت فقد كانت سويسرا سابع دولة تستورد من مصر بعد كل من بريطانيا فرنسا أمريكا إيطاليا وألمانيا وروسيا.

***

-4-

يذكر الباحث روبرت تيجنور أن الحرب العالمية الأولى مثلت ضربة قاصمة لكثير من

المستثمرين الأجانب في مصر. لقد كان الاستثمار الصناعي في مصر في بدايات القرن العشرين الميلادي محدودًا للغاية وقاصرًا على بعض الأجانب واليهود وقليل من المصريين الذين تملكوا صناعات صغيرة وتقليدية. ومع تراجع الطلب وكساد الأسواق وتعطل كثير من خطوط الشحن تراجع الطلب بشكل كبير على السلع وفقد كثير من التجار ثرواتهم المصنوعة عبر استيراد بعض السلع وبيعها في السوق المصري.

ويشير "تيجنور" إلى أن الصناعة المصرية الناشئة تعرضت لأزمة كبيرة مع نشوب الحرب. وكانت صناعة المنسوجات إحدى الصناعات التي واجهت أزمات حادة وعنيفة، لكن وجود شخص بارع، حاد الذكاء، متقن الإدارة على رأس الشركة الأهلية التي يمتلكها بعض المستثمرين الأجانب حافظ على كيان الشركة، وحوّل خسائرها المتوقعة إلى مكاسب غير متوقعة.

لقد كان المالك الاكبر للشركة هو اليوناني سلفاجو، غير أن لينوس جاش كان هو المدير الوحيد الذي يضع الخطط والتصورات ويحوز حق التصرف المباشر، مطبقًا بصرامة مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة، ومعتزًا بثقة بقدرته على تنمية الشركة وتوسيع نشاطه بما يفوق توقعات الملاك.

وإذا كان كثير من المديرين يرون أن نجاحهم مرهون بتوزيع الأدوار والاختصاصات بين مجموعة من الأكفاء الذين يحوزون ثقتهم، فإن لينوس جاش كان يقف في الضفة الأخرى لذلك الفكر، مصرًا على الإمساك بكافة خيوط العمل الإداري والتدخل في كل صغيرة أو كبيرة. وكان لينوس من أصحاب مدرسة الهيمنة على الإدارة، والتي قد تكون مناسبة في أوقات الأزمات أو الحروب، وربما كانت أكثر تناسبًا مع زمن العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

ويمكن القول أن ذلك النجاح غير المحدود الذي حققه لينوس خلال إدارته للشركة الأهلية للمنسوجات كان سببًا وجيهًا في أن يتحول إلى مساهم ومالك إلى جوار أصحاب رؤوس الأموال، ثم يصبح بعد ذلك أحد القادة الحقيقيين لصناعة النسيج في مصر، فلا يولد مصنع، ولا توضع دراسة، ولا يتخذ قرار له شأن بصناعة النسيج من قريب أو بعيد دون أن يكون الرجل حاضرًا بفكره ورأيه وتصوراته.

إن المكانة التي وصلت إليها شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية نتيجة إدارة لينوس جاش يمكن التعرف عليها ببساطة من خلال إشارة بالغة الأهمية يقدمها روبرت تيجنور في دراسته لأنشطة الأجانب في مصر حين يقرر أن شركتي صناعة السكر، والغزل الأهلية وحدهما كانتا تستحوذان على 40 % من إجمالي الأموال المستثمرة في الصناعة المصرية سنة 1939.

***

- 5 -

يرد اسم لينوس جاش ضمن أول مجلس إدارة منتخب لجمعية الصناعات المصرية سنة 1922، وهو الذي تحول بعد ذلك إلى اتحاد الصناعات المصرية سنة 1930. وفي أسماء أعضاء مجلس إدارة الجمعية سنة 1925 يرد اسم لينوس جاش في الترتيب السابع بعد كلٍّ من هنري نوس رئيس الجمعية ومدير شركة السكر، ثم رمضان يوسف بك عضو مجلس بلدي الإسكندرية وصاحب مصنع أدوات صحية، ثم س. سورناجا الإيطالي صاحب مصنع الطوب والفخار والخزف، ثم الجنرال كوتن مدير شركة الملابس المصرية، وعبد المجيد بك الرمالي صاحب مطاحن الغلال، وإرنست ترامبلي مدير شركة الأسمنت المصري.

ويستمر اسم لينوس جاش عضوًا بمجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية على مدى أربعة عقود كاملة دون أن يحتجب أو يبتعد عن العمل العام، ليصبح بذلك الوحيد بين مؤسسي اتحاد الصناعات الذي ظل عضوًا بمجلس الإدارة إلى ما بعد سقوط الملكية في مصر وإعلان الجمهورية. بل المثير في الأمر أن نجده يتولى منصب وكيل اتحاد الصناعات في سنة 1949، بل هو الوكيل الوحيد الأجنبي بين أربعة وكلاء للاتحاد في ذلك الوقت.

وفي عدد مجلة المصور رقم 119 الصادر في 21 يناير سنة 1927 تختار المجلة صورة اجتماع غزال القطن على صدر غلافها. ويقف لينوس جاش الثالث في الصف الثاني من اليمين. وتكتب المجلة ما يلي:

"بعد أيام سيعقد في القاهرة مؤتمر غزال القطن الدولي، وسيكون له شأن عظيم في عالم الاقتصاد، وسيعود بالفائدة الأدبية والمادية على مصر. والحكومة تهتم بالمؤتمر اهتمامًا عظيمًا لتوفير أسباب الراحة للأعضاء، وقد عقدت لجنة تنظيم المؤتمر يوم الأحد الماضي جلستها الأخيرة برئاسة معالي بركات باشا وزير الزراعة، وبحثت المسائل الخاصة بالمؤتمر. وتمثل الصورة أعضاء لجنة تنظيم المؤتمر في اجتماعهم الأخير، وهم من اليمين إلى اليسار: الصف الأول: مستر أنطولي، المصري بك حنا، أمين باشا يحيى، المسيو خوريمي، معالي فتح الله باشا بركات وزير الزراعة ورئيس اللجنة، يوسف بك نحاس نائب رئيس اللجنة، المستر هربرت كارتر، المسيو فكتور موصيري المستشار الفني للجنة. الصف الثاني من اليمين إلى اليسار: عفيف أفندي صبزا، المسيو فرنس المان، المسيو جاش السكرتير الفخري بالإسكندرية، فؤاد بك أباظة السكرتير العام الفخري، المستر بيرس السكرتير العام لاتحاد الغزالين، المسيو بولياس، المسيو رنهارت، طاهر أفندي العمري، المسيو نحاس. تصوير

(مصورنا الخاص)".

ويؤكد النص السابق المكانة التي وصل إليها المسيو جاش باعتباره خبيرًا متخصصًا فذًا في صناعة الأقطان حتى إن الاتحاد الدولي للغزالين، والذي اختار مصر ليعقد فيها مؤتمره السنوي، اعتبر المسيو لينوس جاش سكرتيرًا فخريًا له في مدينة الإسكندرية، بل إن الاتحاد شكل لجنة للإعداد للمؤتمر وعلى رأسها الرجل اعترافًا بتميزه وتقديرًا لخبراته في مجال الصناعات النسجية.

***

ـ 6 ـ

لكل زمان أفكار، ولكل عهد تصوراته.

من هنا، فإنه ليس من الغريب أن نكتشف كيف كانت الحماية الجمركية هي الوسيلة الوحيدة لإحياء الصناعات وتنميتها في النصف الأول من القرن العشرين في مصر والعالم ككل. وما دامت الصناعة في مصر حديثة الميلاد خلال الربع الأول من القرن العشرين، وما زالت في بدايات التكوين، فإنه كان من الضروري ومن اللازم حمايتها، خاصة أن مصر تحولت في زمن الاحتلال البريطاني إلى سوق رئيسي لدولة الاحتلال والتي كانت تبيع بضائعها ومنتجاتها دون جمارك أو رسوم لتئد مبكرًا أي صناعة ناشئة يمكن أن تقدم للمستهلك المصري منتجًا وطنيًا صنع داخل مصر.

ويكتشف المتابع لقرارات ومخاطبات اتحاد الصناعات خلال سنواته الأولى أنه لم يكن غريبًا أن تكون الحماية الجمركية هي أحد أهم مطالب رجال الصناعة المتكررة في المخاطبات الدورية مع الحكومة، أو حتى من خلال مجلة الاتحاد الرسمية المعروفة بـ"مصر الصناعية"، بل إننا نجد هنري نوس رئيس الاتحاد نفسه، يؤكد على ضرورة حماية الصناعات القائمة من خلال زيادة الرسوم الجمركية في أول خطاب رسمي له سنة 1925.

وهكذا لم يكن غريبًا أن يأخذ المسيو لينوس جاش على عاتقه ضرورة الضغط على الحكومة لفك إسار الصناعة المصرية من التحكم والهيمنة البريطانية المتمثلة في بيع منتجاتها دون رقابة ودون أي رسوم. ونجد الرجل يستغل كل فرصة ممكنة للمطالبة بزيادة الجمارك على السلع المستوردة خاصة في قطاع المنسوجات، ذلك القطاع الذي بدأت مصر تحقق فيه ميزة تنافسية نتيجة استخدام القطن المصري بشكل جيد.

ويكشف كتاب "الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة 1919-1952" الدور الذي لعبه لينوس جاش في إقرار التعريفة الجمركية الجديدة، حيث

يحكى أن إسماعيل باشا صدقي رتب سنة 1930 باعتباره اقتصاديًا معنيًا بالشأن العام ووكيلًا لاتحاد الصناعات اجتماعًا مع دولة مصطفى باشا النحاس رئيس الوزراء في ذلك الوقت، وأخذ معه كلًا من المسيو سلفاجو رجل الأعمال اليوناني، والمسيو لينوس جاش مدير الشركة الأهلية للغزل، ورفعوا إليه مذكرة أكدوا فيها أنه لا سبيل إلى إحياء صناعة النسيج في مصر إلا عن طريق الحماية الجمركية، خاصة أن ذوق المستهلك المصري تحول كلية خلال الفترة الأخيرة، وأصبح لا يروق له إلا الاقمشة اليابانية المصنوعة من الأقطان الهندسية. وقالت المذكرة التي قدمت إلى النحاس باشا أنه ليس أمامنا سوى حل من اثنين، إما أن تغلق المصانع المصرية أبوابها تمامًا، وإما أن تقدم لها الحكومة المعونة النافعة من خلال زيادة الرسوم الجمركية على الأقمشة المستوردة.

ويبدو أن الحكومة المصرية في ذلك الوقت اقتنعت بشكل كبير بأنه لا سبيل لإقامة صناعات جديدة في البلاد سوى بإقرار حماية جمركية، خاصة إن كان الهدف الأول من تلك الحماية تأكيد استقلال القرار السياسي المصري، والذي كان لازمًا بعد إعلان استقلال مصر اسميًا سنة 1923. وهكذا فقد تم بالفعل إقرار تعريفة جمركية جديدة اعتمدت في فلسفتها على زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع تامة الصنع التي يتم استيرادها من أوروبا، وهو ما مثل ضربة قاصمة لمعظم الشركات الإنجليزية التي كانت تعتبر مصر سوقًا رئيسيًا لمنتجاتها غير المباعة في أوروبا.

***

-7-

في دراسة متخصصة عن تاريخ المنسوجات المصرية يذكر الباحث المخضرم روبرت تيجنور أن عددًا كبيرًا من الشركات الإنجليزية تأثر بشدة نتيجة إعلان التعريفة الجمركية الجديدة سنة 1930. لقد أصبحت تلك الشركات عاجزة عن إدخال منتجاتها من الأقمشة الإنجليزية إلى السوق المصري نظرًا للارتفاع الكبير في أسعارها بعد إقرار التعريفة الجديدة. وهكذا فقد سعت الشركات الإنجليزية إلى محاولة الضغط على الحكومة المصرية للحصول على استثناءات لإدخال منتجاتها دون تطبيق الجمارك المقررة، إلا أنّ الموقف السياسي المضطرب في ذلك الوقت لم يسمح بذلك، وهكذا صارت تلك الشركات مهددة بالتوقف التام خاصة أن بعضها اعتمد اعتمادًا كليًا على السوق المصري.

وفكر مدراء الشركات الإنجليزية في أي حلول تمكنهم من استعادة السوق الأكبر في الشرق الأوسط، ولم يكن هناك بديل سوى التحول من التجارة إلى الصناعة. كانت أكبر مجموعة بريطانية تصدر الأقمشة إلى السوق المصري تدعى كاليكو برنترز، وإلى جوارها كانت

هناك مجموعة أخرى أصغر قليلًا من حيث رؤوس الأموال تسمى براد فورد، وقد اتفق المسئولون في كليهما على التحول بالفعل إلى التصنيع المباشر في مصر حتى لا تخسر الشركتان الكبيرتان سوقًا عظيمًا وحيويًا لمنتجاتهما.

وفي ذلك الوقت كانت أكبر شركتين صناعيتين في مجال المنسوجات داخل مصر هما شركتا الأهلية للغزل والتي يديرها ويمتلك نسبة كبيرة منها لينوس جاش، والثانية هي شركة مصر للغزل والتي أسسها طلعت حرب ضمن شركات بنك مصر.

واتفق مسئولو شركتي كاليكو برنتر وبراد فورد أن أفضل وسيلة للعودة إلى السوق المصري هي الدخول في شراكة مع لينوس جاش، وطلعت حرب. وبالفعل بدأت المحادثات المطولة بين كاليكو برنتر والشركة القومية للغزل بالإسكندرية، وبعد عدة شهور تم الاتفاق على إنشاء مصنع مشترك في منطقة كرموز بالإسكندرية سنة 1934 اسمه سوستيه إيجبتيان لصناعة المنسوجات برأسمال قدره 80 ألف جنيه موزعة بين الشركتين. وكانت فكرة لينوس بشأن المصنع الجديد تتمثل في ضرورة أن يقوم الكيان الجديد بتنفيذ كافة مراحل الصناعة بدءًا من الغزل والنسج، ثم التطريز والصباغة والتجهيز والطباعة. وهكذا ولدت أول صناعة منسوجات متكاملة في مصر.

وطبقًا لروبرت تيجنور، فإن عدد مجلس إدارة الشركة الجديدة كان موزعًا بين الشركة الأهلية للغزل وشركة كاليكو، لكن المسيو لينوس جاش أصر على أن تكون الإدارة الكاملة من مسئوليته وحده وأن يكون صاحب الكلمة الأخيرة في كل أمر، وذلك على الرغم من ترؤسه في الوقت ذاته الشركة الأهلية للغزل والتي توسعت بشكل واضح. ولم تمر سوى أربع سنوات على المشروع المشترك حتى ارتفع رأس المال إلى 500 ألف جنيه.

ويرى "تيجنور" أن كلا الطرفين حققا مكاسب نتيجة المشروع المشترك، فقد طوقت كاليكو تدهورها وأوقفته وعوضت جزءًا من السوق الذي خسرته عن طريق التصنيع، وذكر رئيس كاليكو أن الشراكة ستمكنهم من طباعة المنسوجات بقيمة 40 ألف جنيه، وأنه بدون شركة الغزل فإن التكلفة ستقفز خمسة أضعاف. وبالنسبة لجاش فقد حصل على تمويل جيد لإتمام حلمه في إقامة صناعة متكاملة لم تكن مقامة في مصر في ذلك الوقت، وصار رغم كل شيء الرجل الأول في الكيان الجديد.

وعلى ذات النهج سارت شركة برادفورد التي دخلت سنة 1938 في مفاوضات مع شركة مصر للغزل ـ التابعة لبنك مصر وبالفعل تم توقيع عقد الشراكة بين الجانبين ليقام مصنعان؛ الأول: مصر للغزل والنسيج والمتخصص في التصنيع بجودة عالية برأسمال 250 ألف جنيه موزع أربعة أخماس لمصر والباقي لبرادفورد، والثاني برأسمال مماثل، لكن 4 أخماس

لبرادفورد والباقي لمصر. وكلا المصنعين أقيما في مدينة كفر الدوار على بعد عشرة أميال من الإسكندرية.

وهكذا تمددت صناعة المنسوجات بعد الحرب العالمية الثانية، وأدى ارتفاع أسعار القطن وإلزام الحكومة على استخدام القطن المصري إلى ارتفاع تكلفته وعدم تنافسية منتجات الملابس المصرية، وهو ما مثل مشكلة للصناعة.

وبدأت الخلافات تدب بين كاليكو، وجاش حيث اعتبرت كاليكو إدارة جاش للشركة الجديدة "سي آي هاي تي" إدارة فردية، وأنه يتخذ قرارات مصيرية دون الرجوع إليهم، وأنهم يتلقون صورة فقط من كل أمر أو قرار، فضلًا عن قيامه بتعيين ابنه روبرت كمدير عام للشركة المشتركة.

وهكذا قررت شركة كاليكو سنة 1952 بيع نصيبها في المشروع وحاولت البيع إلى لينوس جاش، لكنه امتنع عن الشراء لأن عقد الشراكة كان سينتهي بطبيعة الحال سنة 1954، وفكر مسئولو الشركة الإنجليزية في تقسيم الشركة وقت انتهاء الشراكة، لكنهم عادوا مرة أخرى وقرروا التجديد لأنهم علموا أن الحكومة المصرية ستتدخل وستعلن تصفية الشركة قانونًا، وهو ما يحمل الطرفين بضرائب يتم تأديتها للحكومة، وهكذا لم تجد بدًا من تجديد الاتفاق واستمرار الشركة. وفي 1956 ونتيجة للعدوان الثلاثي تم تأميم ممتلكات برادفورد وكاليكو في مصر تمامًا.

***

- 8 -

يكتشف المتابع لتاريخ الصناعة المصرية الحديثة أن سنوات الحروب تشهد في الغالب تراجعًا وانحسارًا للصناعة، لذا لم يكن غريبًا أن تعاني كثير من المصانع العاملة في مصر خلال الحرب العالمية الثانية. ولا شك أن قطاع الغزل والنسيج واجه ظروفًا صعبة في الأربعينيات من القرن العشرين، وهو ما أدى إلى توقف كثير من المصانع التي لم تتمكن من امتصاص آثار الحرب وتوابعها وتحمل الخسائر.

في ذلك الوقت، وعلى غير المتوقع كانت شركة الغزل الأهلية تحقق نتائج جيدة في أعمالها، بل إننا نكتشف من خلال تقرير للبورصة المصرية سنة 1942 أن لينوس جاش يدير وحده ستة شركات كبرى من بينها الغزل الأهلية بالإسكندرية، فضلًا عن شركات: سوستيه إيجبشيان لصناعات النسيج، سوستيه إيجبشيان للصباغة والتجهيز، شركة النحاس المصرية، البنك البلجيكي الدولي، وسوستيه إيجبشيان للنسج.

وفي سنة 1948، وقبل حرب فلسطين شكلت وزارة التجارة والصناعة لجنة متخصصة لتنمية الصناعات المصرية بمختلف قطاعاتها، وشارك لينوس جاش كعضو في اللجنة المعنية بدراسة مشكلات صناعة الغزل وتقييم أوضاعها، وصدر عن اللجنة تقرير مجمع بأحوال الصناعات المصرية بشكل عام، وكان من اللافت ما ذكره التقرير عن مصانع الغزل في مصر وعدد مغازل كل مصنع. لقد بلغ إجمالي عدد المغازل القائمة في مصر في ذلك الحين 326 ألف و540 مغزلًا، وكانت أكبر الشركات في عدد المغازل هي شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة، والتي أنشأها طلعت حرب باشا وبلغ عدد المغازل فيها 161 ألفا و300 مغزل، وجاءت في المرتبة الثانية شركة الغزل الأهلية المصرية بالإسكندرية، والتي كان يمتلك الجانب الأكبر منها ويديرها لينوس جاش، وبلغ عدد مغازلها 78 ألف و940 مغزلًا. ويعني ذلك أن مغازل شركة بنك مصر، وشركة جاش وحدهما تجاوزت نسبتها الـ70 % من إجمالي المغازل الموجودة بمصر.

ويستعرض تقرير لجنة الصناعات قيمة صناعة الغزل فيشير إلى أن المغازل المصرية تستهلك سنويًا ما يزيد عن مليون قنطار من الأقطان المصرية أغلبها من القطن الأشموني، والقليل من قطن الكرنك أو ما يقابله. ويوضح أن عدد العمال المصريين العاملين في تلك الصناعة يقدر بنحو 10 آلاف عامل، بينما لا يزيد عدد العمال الأجانب عن 50 عاملًا. ويذكر التقرير أن العامل المصري أثبت كفاءة ومهارة عالية كلما سنحت له الظروف المران الكافي. ويضيف التقرير قائلًا: "وتستورد العدد والآلات الخاصة بهذه الصناعة من الخارج، وقد أمكن إنتاج بعض قطع الغيار والعدد والآلات محليًا في زمن الحرب، وإن كانت قد جاءت أقل جودة وأكثر تكلفة من مثيلاتها المستوردة".

ويذكر التقرير أيضًا حال كل منتج من منتجات الغزل فيقول: "ويقدر الإنتاج المحلي من الخيوط حاليًا بنحو 42 ألف طن في العام وتكفي لسد احتياجات البلاد بنسبة 70 %، غير أنه يوجد نقص في الخيوط الرفيعة، والخيوط اللازمة للخياطة والتطريز وخيوط الشباك والتريكو، لذا يجب التوسع في إنتاج هذه الخيوط لسد الاحتياجات".

وأوصى تقرير اللجنة بحماية الصناعات القائمة من خلال التعريفة الجمركية وتشجيع المصانع والمنشآت القائمة على عمل برامج تدريب دائمة للعمال، وسعي تلك المصانع إلى تحديث خطوط إنتاجها وشراء معدات وماكينات حديثة لتطوير المنتجات زيادة القدرات التنافسية للمنتجات المصرية في هذا القطاع.

***

لماذا تنجو بعض الكيانات من الأزمات المتوقعة؟ وما هي أسباب تجنب الخسائر المحتملة نتيجة حرب ما أو ظروف اضطراب عامة؟ وكيف يمكن الإفلات من ضربات خارجة عن نظم إدارات الشركات، خاصة إن كان القطاع ككل قد أضير نتيجة تلك الضربات؟

ذلك السؤال الهام يتردد كثيرًا عند متابعة ما جرى لصناعة النسيج في مصر طوال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) والتي تعرضت لأزمات حادة، بينما كانت المنشآت العاملة تحت إدارة لينوس جاش تمثل استثناء من القاعدة، فلا هي انهارت، ولا توقفت، ولا أغلقت أبوابها واضطرت إلى تسريح عمالها خلال فترة الحرب، ولا حتى حققت ميزانياتها خسائر مالية. إنها على العكس من ذلك ثبتت ونمت وحققت أرباحًا ثم توسعت وصارت الملجأ الأهم للعمال الباحثين عن لقمة عيش في ظل أوضاع صعبة.

الإجابة عن السؤال تكمن في كلمتين فقط هما: عبقرية الإدارة. إن تلك العبقرية تعني اليقظة التامة لتوقعات الغد. أن تقوم كُل منشأة بمواجهة التحديات التي تتعرض لها يومًا بعد آخر أمر طبيعي، ومعتاد، وهو لا يُميز بين إدارة وأخرى، لكن أن تواجه المنشأة الصناعية التحديات المحتملة هو العبقرية ذاتها.

من هنا يُمكن فهم أسلوب لينوس جاش في التعامل مع ظروف الصناعة ومشكلاتها. لم يكن الرجل يعمل على حل المشكلات التي تعوق عملية الإنتاج والتي تتكشف له يومًا بعد الآخر، وإنما كان يضع تصوزا للمشكلات المستقبلية، ويعمل على وضع الاستعدادات والحلول الجاهزة لها. هكذا صار الرجل عبقرية متميزة في فن الإدارة واستحق عن جدارة وصف الباحثين الأجانب والمصريين على السواء بأنه المطور الأفضل لصناعة الغزل.

والمتابع لنشاط جاش يكتشف كيف كان على اتصال دائم بسوق التكنولوجيا الصناعية الحديثة في أوروبا باحثًا كل يوم عن الأحدث والأكثر تطورًا في الماكينات والمعدات. كان الرجل يعتبر الاستثمار في التكنولوجيا ضرورة لازمة لأن العالم يتطور كل يوم، وأن الأحدث دائمًا أفضل في الجودة وأوفر للجهد والوقت والمال. ولا شك، فإن فكرة متابعة المعدات المتطورة في قطاع الغزل والمنسوجات يعني بالضرورة أهمية استمرار عملية التدريب بالنسبة للعمالة، لأن كل ماكينة جديدة تعني أن هناك تعليمًا مختلفًا وتدريبًا إضافيًا، وهو ما كان يمثل إضافة حقيقية لسوق الكوادر المدربة في ذلك المجال الصناعي.

الأمر الآخر، فإن النظر إلى أي متفوق وناجح يعني بالضرورة تقليده ومحاكاته، لذا فإن اهتمام لينوس بالتقنيات الأحدث والتدريب الدائم للعمالة أدى إلى اهتمام كثير من المصانع العاملة في القطاع بذات الأمرين. ويمكن القول: إن شركة مصر للغزل والتي أسسها بنك مصر

كانت تمضي على ذات الخطى لأن قيادة الشركة كانت تعرف أن جاش شخص ناجح، لذا فإن الاستفادة من نجاحه ضرورة للبقاء في ظل الأزمات الخارجية.

وهكذا امتدت تأثيرات رجل الصناعة السويسري إلى نظرائه ومنافسيه قبل أن تترسخ في نفوس محبيه وتلامذته من الصناعيين وأصحاب المشروعات.

***

- 10 -

في 23 يوليو سنة 1952 تحركت قوات من الجيش المصري لتستولي على مقر القيادة العامة بالقاهرة وتصدر بيانًا بحركة إصلاح تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الفساد، والإقطاع، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وسريعًا تطورت الأحداث حيث تم إعلان تنازل الملك فاروق رسميًا عن حكم البلاد وخروجه منها يوم 26 يوليو، ثم أعقب ذلك حالة عامة من القلق بين كثير من الأسر الثرية، خاصة التي ارتبطت بعلاقات مع الأحزاب السياسية القائمة، والتي اتهمت جميعًا بالفساد. كما سادت حالة من القلق بين أفراد الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر تخوفًا من أي توجهات عدائية ضدهم في ظل تصور عام ساد مصر خلال العامين السابقين بضرورة التخلص من كل ما هو أجنبي. ورغم ما تضمنته الصحافة في تلك الأيام من خطاب عدائي تجاه الأجانب إلا أن حكومة الثورة حاولت التأكيد على حفظ كافة الحقوق والحريات للأجانب وممتلكاتهم، كما حاولت البرهنة عمليًا على احترام حقوق إدارات المصانع في مواجهة ثورات احتجاج العمال مثلما جرى في مصانع كفر الدوار بعد شهر واحد من قيام الحركة، حيث حرصت السلطة على التعامل بحزم شديد مع مثل هذه الأحداث.

في شهر نوفمبر من العام ذاته قرر اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة والحاكم الفعلي لحركة الضباط تهدئة قلق رجال المال وأصحاب الأعمال فزار اتحاد الصناعات المصرية والذي كان يتخذ مقرًا له في عمارة الإيموبيليا بوسط المدينة. ونشرت مجلة "مصر الصناعية" تقريرًا تفصيليًا عن زيارة اللواء "نجيب" ولقائه مع حسن نشأت ولينوس جاش وكيلي اتحاد الصناعات قالت فيه: "كان يوم 19 نوفمبر سنة 1952 يومًا أقامت فيه الحكومة الحاضرة دليلًا جديدًا على ما تحيط به الصناعة القومية من عطف وعناية. فقد تفضل حضرة الرئيس اللواء محمد نجيب بزيارة مقر اتحاد الصناعات المصرية بالقاهرة وفي صحبته حضرة الأستاذ محمد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية ونفر من كبار ضباط هيئة أركان الحرب، وكان في استقباله وكيلا الاتحاد الدكتور حسن نشأت

والمسيو لينوس جاش والسكرتير العام الدكتور صبحي وحيدة. وبعد انتهاء مراسم التعارف المعتادة التي أتيح من خلالها لرؤساء الغرف الصناعية التحدث إلى حضرته، انتقل اللواء الرئيس إلى قاعة المجلس وقد اجتمع به لفيف من الشخصيات البارزة وممثلي الصحافة وعدد كبير من رجال الصناعة ممن دعوا إلى الاجتماع. وبعد أن فرغ الدكتور حسن نشأت من كلمته أجاب بكلمة مرتجلة أعرب فيها عن سروره بإجابة دعوة الاتحاد لأنها أتاحت له فرصة الاجتماع بأركان حرب النهضة الصناعية. ثم قال إن البلاد جميعها تنظر إلى أهل الصناعة نظرتها إلى من بيده الأمل المرجو، وأن الجيش يحتاج إلى صناعة قومية متينة لأن الأمة التي تعتمد في تسليح جيشها على دولة أجنبية هي أمة لا تقوم لها قائمة. أما فيما يتعلق بالضمانات التي يجب تقديمها لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وهي التي أشار إليها الدكتور حسن نشأت، فقد أكد الرئيس أن الحكومة قد أحلت هذه المسألة في المقام الأول بين المسائل التي تضطلع بها، وأن الحكومة معنية كل العناية بقانون شركات المساهمة وجادة في تعديله على الشكل الذي يزيل مخاوف أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية. هذا وقد تفضل السيد الرئيس فكتب في سجل الزيارات قبل مغادرته هذه الكلمة (من أسعد الفرص التي أتيحت لي زيارة اتحاد الصناعات المصرية فقد زرت كعبة النهضة الاقتصادية التي قوامها العمل المنتج. فشكرًا للقائمين بها من رجال يعتبرهم الوطن أركان سعادته وأساس تقدمه)".

ويفهم من الحدث السابق أن حالة القلق المنتشرة لدى أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وعلى رأسهم لينوس جاش كانت مستعرة، خاصة في ظل مطالبات عامة وتلميحات متكررة بتمصير كافة الشركات ومصادرة أموال الأثرياء. ويمكن القول إن زيارة أكبر مسئول في الدولة وهو رئيس مجلس قيادة الثورة نفسه مبنى اتحاد الصناعات كان هدفه الطمأنة والتأكيد على ضمان الأمان لأصحاب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المحلية، حتى إن الرئيس نجيب سمى رجال الصناعة بـ"أركان حرب النهضة الصناعية" وسمى اتحاد الصناعات بـ"كعبة النهضة الاقتصادية"، ويبدو أن مخاوف لينوس جاش وهو وكيل اتحاد الصناعات جعله على رأس مستقبلي نجيب، بل ودفعه إلى فتح الموضوع من خلال زميله الدكتور حسن نشأت وكيل الاتحاد الآخر.

وكان اتحاد الصناعات في ذلك الوقت تحديدًا بلا رئيس، لأن حافظ عفيفي الذي تم اختياره رئيسًا للاتحاد سنة 1951 بعد وفاة إسماعيل باشا صدقي قدم استقالته رفعًا للحرج بعد قيام الثورة خاصة أنه كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي، ويعد من أنصار الملك فاروق. وهكذا فقد ظلت إدارة اتحاد الصناعات خلال تلك الفترة في يد حسن نشأت ولينوس جاش حتى تم اختيار رئيس جديد للاتحاد هو عبد الرحمن حمادة في مايو 1953.

المهم أن الحركة الجديدة كانت في البداية على وفاق تام مع المشروعات الصناعية الأجنبية وليس أدل على ذلك من إصدار قانون لتنظيم رؤوس الأموال الأجنبية برقم 219 لسنة 1953 بشأن تنظيم السجلات التجارية تنظيمًا محكمًا، والقانون رقم 388 لسنة 1953 بشأن الدفاتر التجارية التي يتعين على التجار إمساكها فعدل به الأحكام التي أوردها القانون التجاري بشأن بيع الأوراق المالية.

***

ـ 11 ـ

ما الذي أدى إلى تغير موقف حركة يوليو من رؤوس الأموال الأجنبية؟ كيف انقلبت دعوات الطمأنة وكلمات التشجيع التي أطلقها اللواء محمد نجيب إلى أفعال عداء ومواجهة عند سلفه الرئيس جمال عبد الناصر؟

يجيب الدكتور فرغلي تسن هريدي في كتابه الهام عن "الرأسمالية الأجنبية في مصر" موضحًا أنه في عام 1954 كانت الثورة المصرية قد بدأت في تنظيم الاقتصاد بما يؤدي إلى التنمية والتقدم، فدخلت أولًا في مفاوضات الجلاء حيث عقدت اتفاقية مع بريطانيا في أكتوبر 1954 تم بمقتضاها إجلاء آخر جندي بريطاني في 18 يوليو 1956 وانتقال ملكية جميع المطارات والمنشآت إلى الدولة وخضوع الفنيين البريطانيين خلال فترة الجلاء للقوانين المصرية. ولما سعت مصر إلى الحصول على تمويل لمشروع السد العالي ورفض الغرب، قام رئيس الجمهورية بإصدار قانون رقم 285 لسنة 1956 بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وبذلك أصبحت مصر تسيطر على إيراد القناة الضخم الذي كان يدخل جيوب الأجانب والذي قدر في العام السابق بنحو 100 مليون دولار لم تكن مصر تحصل منها سوى على ثلاثة ملايين دولار.

هكذا ألقت حالة العداء السياسي بين جمهورية مصر بعد استقلالها تمامًا وبين بريطانيا وفرنسا عداءً اقتصاديًا، فبعد قرار تأميم قناة السويس قررت أمريكا وبريطانيا وفرنسا تجميد الأموال المصرية في بلادهم كنوع من الضغط الاقتصادي وفرض الإرادة على الشعب، ورفضت الدول الثلاث تمويل القطن المصري مما أحدث هزة اقتصادية كبيرة للبلاد وردت مصر بتأميم ومصادرة جميع الممتلكات الخاصة ببريطانيا وفرنسا، فتم وضع الحراسة على بنك موصيري في 13 نوفمبر 1956، ثم شركة النيل للمنسوجات ثم البنك التجاري المصري. وتوالت قرارات الرد المصري فاستولت الحكومة على بنك كريدي فرنسيه، البنك العقاري، البنك الصناعي، البنك الزراعي، وشركات التأمين. وصدر القانون رقم 22 لسنة 1957

الخاص بتمصير البنوك حتى انتهى الأمر بقرارات تأميم كافة الشركات الصناعية والتجارية عامي 1960 و1961.

على الجانب الآخر يطرح عبد السلام صبيح تصورًا مغايرًا، عندما يؤكد أن انقلاب حكومة الثورة على الاستثمارات الأجنبية كان معدًا له منذ الأيام الأولى، وأنه بدأ تدريجيا من خلال تدخل القيادة السياسية في مصر في شئون الصناعة بطريقة لم يعهدها رجال الصناعة من قبل. ويرى أن ذلك التدخل كان يؤدي برجال الصناعة إلى الإحجام عن التوسع والانتشار. ويقول الدكتور "صبيح" أنه كانت من بين القنوات التي استخدمت كسلاح في غير موضعه ضد رجال الصناعات موضوع الشكاوى الوهمية والتي كان يتم تقديمها إلى قائد الجناح جمال سالم منذ الأيام الأولى لحركة 23 يوليو والتي كان من آثارها صدور القانون رقم 530 لسنة 1953 والذي يجيز لوزير التجارة والصناعة فرض رسم على المنشآت التي تزاول الصناعة وهو ما أدى إلى فرض رسوم على مصانع الحرير الصناعي ثم على الجلود وعلى السجائر. وهكذا لم يحل عام 1955 إلا وكانت الاستثمارات الأجنبية قد انخفضت إلى 30 مليون جنيه، مقابل 81 مليون جنيه سنة 1933.

وبذلك انتهت حقبة هامة من حقب التاريخ الاقتصادي للأجانب في مصر، ولم تلبث الأوضاع أن تطورت تطورًا سريعا مع وضوح التوجه الاشتراكي البحت للدولة المصرية ليشمل التأميم كافة مشروعات القطاع الخاص المصري، وهكذا وجد لينوس جاش مشروعات عمره تُنتزع منه. ولم يلبث الرجل كثيرًا بعد تلك الأحداث حيث توفي في يوليو سنة 1962 عن عمر يناهز الرابعة والسبعين عامًا.

***

- 12 -

في إطار البحث عن معلومات حول لينوس جاش كان من المهم للغاية أن يلتقي كاتب السطور مع باول هارلينج حفيد لينوس جاش ليسأله عن بعض الجوانب الهامة في حياة جده. اللقاء كان إلكترونيا عبر البريد الإلكتروني، خاصة أن الرجل يعيش منذ الخمسينيات من القرن الماضي في بلده الأصلي سويسرا.

كانت ظروف التعارف غريبة للغاية، خاصة أن السفارة السويسرية بالقاهرة ليس لديها معلومات حول عائلة جاش في مصر، غير أن وجود موقع إلكتروني للمقبرة السويسرية في الإسكندرية أمكن من متابعة كلمات الرثاء المدونة تحت اسم كل فقيد. كان اسم لينوس جاش، موضوعا إلى جوار صورة لمقبرته وتحت منها كلمات للرثاء كان من بينها كلمة لباول

يقول فيها أنه جده، وأنه كان له شأن عظيم في تطوير الصناعة بمصر، وإلى جوار الكلمة كان عنوان البريد الإلكتروني الخاص بباول.

وهكذا أرسلت إلى باول رسالة عبر البريد الإلكتروني أخبرته فيها أنني أعد بحثًا حول جده لينوس جاش، وأن هناك فقرًا شديدًا في المعلومات المتاحة، فأجاب بأنه خارج سويسرا وسيعود بعد أسابيع ودعاني أن أكتب أي أسئلة ليرد عليها بعد عودته، وهو ما جرى بالفعل.

لقد تزوج لينوس من لويزا كوبليت وأنجبا ولدًا وبنتًا هما روبرت وشارلوت. وباول هارلنج هو ابن شارلوت وقد خرج من مصر مع أمه سنة 1957 وعمره 11 عامًا، لكنه ظل لعدة سنوات يزور جدته لويزا حتى بعد وفاة جده.

في رأي باول فإنّ لينوس كان شخصية فريدة، حيث نجح في إقامة شبكة علاقات متميزة، وأقام صداقات واسعة بمصريين وأجانب في الإسكندرية والقاهرة سواء من خلال العمل أو خارج نطاق العمل. إن باول يرى أن شبكة العلاقات والصداقات التي تمتع بها لينوس كانت حصنًا له لضمان أمنه واستقراره والسماح له بالعيش في مصر حتى بعد اعتزاله العمل سنة 1957. لقد شهدت سنوات الخمسينيات من القرن العشرين نزوحًا جماعيًا لمعظم الأجانب المقيمين في مصر، خاصة بعد تعرض كثير منهم للتأميم ومصادرة الممتلكات والأموال، إلا أن لينوس كان استثناء بسبب علاقاته القوية والتي وصلت لضباط يوليو أنفسهم. يقول باول إنهم كانوا يشعرون بامتنان شديد تجاهه لأنهم كانوا يعرفون جيدًا مقدار محبته لمصر وللإسكندرية، كما كان داعمًا لهم في سنوات سابقة.

ويحكي لي باول هارلنج عن واقعة جرت في بدايات الستينيات بعد خروجه من مصر، عندما كان يزور جدته في عطلة الصيف. لقد فوجئ بطرق شديد على باب البيت، ودخل عدد من رجال الجيش والمباحث طالبين تفتيش البيت، إلا أنّ السيدة لويزا جاش استسمحتهم قليلًا، وأجرت مكالمة هاتفية مع أحد الشخصيات، والذي سرعان ما تحدث إلى الضابط الواقف، وأمره بترك المنزل، وانسحب الضابط والجنود بعد أن قدموا اعتذارات عديدة للسيدة جاش. وتلك الحكاية يُدلل بها باول على علاقات جاش التي انسحبت إلى زوجته بعد وفاته.

هل تعلّم اللغة العربية؟ سؤال سألته إلى باول، فأجاب إن لينوس كان مثل كثير من الأوروبيين المقيمين في مصر يتحدث اللغة الفرنسية والألمانية والإنجليزية، لكنه مع ذلك سعى إلى تعلم العربية، وكان يجيد الحديث قليلًا بها. في الوقت نفسه كان لينوس ينصح كافة الشبان الصغار من أبناء الجاليات الأجنبية في الإسكندرية إلى ضرورة تعلم العربية، والاختلاط بالمصريين، ووصل به الأمر إلى تعليم ابنه روبرت كل شيء عن مصر، حتى إن

باول يقول إن خاله روبرت الذي ولد سنة 1918 كان يكتب ويقرأ ويتكلم العربية بطلاقة شديدة، وقد توفي روبرت في الثالثة والتسعين من عمره بالإسكندرية سنة 2011.

اعتزل لينوس العمل قبل عامين من بلوغه سن السبعين، وظلت أنشطته قاصرة على المشاركة في الأعمال الخيرية والذهاب إلى النادي السويسري، وزارته أمراض القلب والضغط فأنهكت قواه إلى حد كبير. وقبيل وفاته قرر لينوس أن يدفن في الإسكندرية، وكان يرى أن مصر هي التي شهدت معظم سنوات حياته، وهي بمثابة الوطن الحقيقي له.

بعد وفاته، ظل حيًا في نفوس أصدقائه من المصريين وبقايا الأجانب الذين أصروا على البقاء في الإسكندرية. ولم تتناول أي من الدراسات أو الكتب الصادرة باللغة السويسرية أي جانب من جوانب حياته حتى كتبت باحثة ألمانية تدعى أنيتا مولر رسالة دكتوراه باللغة الألمانية سنة 1992 حول السويسريين في الإسكندرية أشارت فيها بشكل عارض إلى لينوس جاش وحياته ودوره في الصناعة المصرية.

***

ـ 13 ـ

دروس كثيرة تضح لنا من دراسة سيرة لينوس جاش تخص الريادة والنجاح. الدرس الأول هو أن الإدارة الناجحة هي تلك القادرة على قراءة المستقبل ووضع سيناريوهات للمراحل القادمة من أي مشروع. إنه من السهل بأي حال وضع تصور للعملية الإنتاجية وتفاصيلها وكيفية تسويق المنتجات ومتابعة الطلب في الأسواق، لكن ذلك وحده غير كافٍ للنجاح والتميز، فلا شك أن كل المؤسسات الإدارية تقوم بذلك. المهم هو قراءة الغد، المستقبل، التعرف على القادم، وتوقعه، والاستعداد له. ذلك أهم مبدأ في الإدارة الرشيدة، وهو أحد سمات تميز رجل الصناعة لينوس جاش.

كذلك فإن أحد المفاهيم الخاصة بالإدارة تتكشف من خلال سيرة حياة الرجل، فالشائع لدى قطاع عريض من المديرين أنّ اللامركزية ضرورة لتحقيق الإدارة الرشيدة، لكن في بعض الأحيان، تصبح المركزية أمرًا ضروريًا وذا نتائج أفضل بالنسبة للعمل. وإن وضعنا في الاعتبار أن الزمن الذي عاش فيه لينوس جاش كان زمن الشخص الواحد، والرجل الواحد، والمدير الواحد، فإن فكرة اللامركزية تتهاوى كأساس لتحسين العمل والإدارة الرشيدة. لقد كان الرجل يجمع كافة السلطات في يده، وكان متهمًا من جانب شركائه الإنجليز بالانفراد بالقرار وجمع كافة السلطات في يده، لكنه مع كل ذلك حقق نتائج ممتازة، ونجح في تخطي أزمات حادة.

درس آخر مهم يخص انتماء رجل الأعمال إلى البلد الذي يحقق فيه ربحًا ونجاحًا. لقد عاش لينوس جاش فترة طويلة في مصر، وشهد حكومات وأنظمة وقوانين متباينة، واختلط بالمصريين وشاركهم أفراحهم وأتراحهم، وامتزجت شخصيته بالثقافة المصرية إلى درجة كُبرى. واللافت طبقًا لباول هيرلنج حفيد لينوس جاش أن الرجل أورث أحفاده حب مصر وحب الإسكندرية على وجه التحديد، تلك التي احتضنته عندما جاءها مستثمرًا ومفكرًا وباحثًا عن النجاح.

فكرة أخرى تلح على البال عند قراءة سيرة "جاش" تتعلق بقدرته على التعايش مع تقلبات وتحولات وتغيرات قد يراها البعض ضربات قاسية، أو نهايات حتمية، لقد ظل الرجل يستمتع بالمتبقي من حياته في مصر بعد اعتزاله العمل، وظل مهتمًا بمد علاقات ود وصداقة مع كثير من الأشخاص الذين عملوا معه أو تعلموا منه.

وبشكل عام، فإنه ينبغي التأكيد على أهمية العلاقات العامة في حياة أي شخص يسعى إلى تحقيق هدف ما في مجال الاستثمار. العلاقات العامة ليست مجرد فضيلة تقتضيها بروتوكولات العمل، وإنما هي في بعض الأحيان أساس نمو العمل وتطوره ونجاحه. إن كثيرًا من أصحاب المشروعات يغفلون هذا الجانب متصورين أن هناك كلفة مالية للحفاظ على درجة مقبولة من علاقات المؤسسة العامة، وأن تلك العلاقات ليست من أساس العمل، وهو تصور خاطئ تمامًا في علم الإدارة الحديث.

***



لوحة للينوس جاش سنة 1950



لينوس جاش بين الحربين الأولى والثانية



لينوس جاش وعائلته سنة 1926



لينوس جاش يستقبل محمد نجيب في اتحاد الصناعات نوفمبر سنة 52



مصنع كرموز للغزل سنة 1911

جوزيف ماتوسيان
«الدخاخني الأكبر»

ـ 1 ـ

جوزيف ماتوسيان رجل صناعة فريد، يرجع له الفضل في تنظيم صناعة من أهم الصناعات وأكثرها تشغيلًا وأعلاها ربحًا وارتباطًا بالناس، وهي صناعة الدخان، تلك التي عرفتها مصر قبل قرون وتنوعت وتطورت عدة مرات قبل أن تصل إلى ما هي عليه في الوقت الحالي.

جوزيف ماتوسيان ليس الأول كصانع، ولم يسبق كمستثمر أجنبي، وإنما هو يمثل مرحلة مهمة وحيوية في مراحل تطوير صناعة السجائر في مصر. ورغم أنه لم يكن كبير عائلته في مصر، وكان من الجيل الثاني لها، إلا أن تأثيره كاقتصادي ومدير ناجح وصاحب عمل طموح جعل منه جديرًا باهتمام كثير من الباحثين والكتاب، حتى إن الكاتب الصحفي عمر طاهر اختاره ضمن "صنايعية مصر" في الكتاب الذي حمل العنوان ذاته باعتباره رائدًا ومبتكرًا للسيجارة الشهيرة "كليوباترا" والمستمرة حتى اليوم.

ويمكن القول إن ماتوسيان ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع المصري خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، نظرًا لأهمية الدور الذي لعبته السجائر في أحوال المصريين اليومية، حتى إنه صار اسمًا متداولًا في بعض الروايات التي تناولت تلك السنوات. وحسبنا أن الأديب الكبير الأستاذ نجيب محفوظ يورد اسم "ماتوسيان" في روايته "بين القصرين" باعتباره أحد أشهر محلات السجائر التي يمر بها الطفل الصغير كمال عبد الجواد في طريقه إلى المدرسة. كما يرد ذكر اسم "ماتوسيان" كذلك في رواية "زقاق المدق" كنموذج للمصانع الأجنبية المنتشرة في البلاد.

ولا شك أن انتماء ماتوسيان إلى طائفة الأرمن يفتح الباب لإطلالة على الدور الاقتصادي والاجتماعي والفني الذي لعبه الأرمن في الحياة المصرية قبل ثورة 1952، والذي ساهم في تنمية وتطوير كثير من الفنون والآداب والحرف والصناعات، والتي كان على رأسها صناعات التبغ.

ويرجع لماتوسيان الفضل في تطوير نُظم إدارية، وأساليب عمل كثير من المصانع في مصر، حتى خارج نطاق صناعة الدخان، فضلًا عن ابتكار وسائل جديدة في التسويق والترويج تجاوزت كافة الأشكال والأنظمة المعروفة، بما ساهم في الارتقاء بعقليات المديرين المصريين وساعد على تنمية وتحديث أفكارهم في هذا الشأن.

لقد كانت هناك عدة مشكلات فيما يخص الكتابة عن جوزيف ماتوسيان، الأولى في تصوري مشكلة عامة تخص معظم رجال الصناعة الأجانب الأوائل في مصر، وهي شح المعلومات وقلة الوثائق المتاحة، فضلًا عن تضارب كثير من المعلومات المنشورة، وعدم استنادها إلى مصادر يمكن الوثوق فيها. ثاني المشكلات أن بعض المؤرخين تصور أن الكتابة عن صانع سجائر فعل رجيم وقلة حيلة، فامتنع عن تقديم شهادته وآثر السكوت، رغم أن الصناعة قائمة في مصر، ولا يمكن الاستغناء عنها أو الحكم البات بتحريمها. ثالث المشكلات أن هناك خلطًا غريبًا لدى البعض بين جوزيف ماتوسيان وبين والده أو عمه هوفانيس ماتوسيان، أو بين جوزيف وشقيقه جاكو، وهو خلط يقع فيها كثير من الباحثين والكتاب.

بين صفحات متفرقة، ووقائع منثورة في مصادر أجنبية وعربية، تبدو تجربة جوزيف ماتوسيان جديرة بالقراءة والتحليل والدراسة.

***

ـ 2 ـ

رحلة التبغ في مصر تمتد منذ العصر المملوكي، وترد إشارات إلى الأدخنة في كتاب عبد الرحمن الجبرتي "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" حيث يحكي ضمن حوادث شهر رمضان الكريم سنة 1229 هجرية عنف وجور بعض الفرق العسكرية الخاصة بمحمد علي باشا واستهتارهم بالدين خلال الشهر الكريم، وإفطارهم نهارًا أمام العامة، ويتحدث عن اعتيادهم عادة التدخين والتي يراها إحدى القبائح. يقول "الجبرتي": "نصب العسكر المسافر إلى الحجاز (لمحاربة الوهابيين) خيامهم واستمروا يخرجون من المدينة ويدخلون غدوًا وعشيًا وهم يأكلون ويشربون جهارًا في نهار رمضان ويقولون إنما نحن مجاهدون، ومروا بالأسواق وبأيديهم الأقصاب والشبكات (الجوزة وبعض أدوات تدخين المعسل) التي يشربون فيها الدخان من غير احتشا ولا حياء، ووجدوا قهاوي حارات الحسينية مغلقة فسألوا عن القهوجي وطلبوه ليفتح لهم القهوة ويوقد لهم النار".

والواقع أن محمد علي باشا كان تاجر دخان وكان يجلب الأدخنة إلى مصر، قبل أن يقوم أهالي الفيوم بزراعة بعض الأنواع من التبغ. ويذكر "الجبرتي" أنه كان للباشا (محمد علي) مقهى كبير في منطقة شبرا لتدخين التبغ وشرب القهوة، ويحكي في وقائع سنة 1231 هجرية كيف تعرضت القهوة للسرقة من جانب مجموعة من اللصوص.

وقد سمحت السلطات بعد ذلك بزراعة الدخان، وفي عهد سعيد باشا تم فرض ضريبة قدرها 2.5 من القروش على كل قنطار من الدخان، وقد تم زيادتها فيما بعد إلى خمسة

قروش، وفي سنة 1873 تم فرض رسوم جمركية على الدخان الوارد من الخارج بواقع 20 قرشًا على الأوقية وتم زيادتها إلى 25 قرشًا سنة 1879.

وقد كان المصريون يدخنون الأدخنة من خلال أراجيل معدة لذلك، بينما كان البعض الآخر يقوم بمضغ التبغ الخام، حتى شهدت البلاد هجرات واسعة من الأوروبيين إلى مصر خلال السنوات الأخيرة في عهد محمد علي باشا، وبدأت عادة "لف" السجائر تنتشر بين العامة نتيجة قيام الأجانب بها.

وطبقًا للباحث ريلي شتشر فإن أول مَن قاموا بلف السجائر في مصر اليونانيون والأرمن. إنه يشير إلى أن أول محل تخصص في لف السجائر كان في شارع شبرا وقد أسسه تاجر أرمني يدعى كريكور سركسيا نعام 1867 وأنتج ماركة أسماها "أبو فانوس"، وظل محله يعمل حتى وفاته ليؤول بعد ذلك إلى ابنه كيفورك وأولاده والذين أنتجوا ماركات "معدن" و"لوكس" و"إكرام" و"باشا". في الوقت نفسه سعى بعض التجار اليونانيين إلى الدخول إلى النشاط نفسه فقام الإخوة كريازي بإنشاء مصنع صغير للسجائر سنة 1873، وضمت الشركة الإخوة لوانيس، إستاسيوس، وإيبامينونداس كيريازي، وعاونهما فيما بعد أخان آخران هماجورج وديميتريس. ونجحت الشركة في تصدير منتجاتها من السجائر إلى أسواق أوروبا مثل بريطانيا وهولندا وألمانيا. كذلك قام نسطور جناكليس اليوناني بإنشاء مصنع بالقاهرة للسجائر في قصر خيري باشا سنة 1875، وظل لعدة عقود ينتج سجائر الطبقات الأرستقراطية في مصر.

ويكشف "شتشر" أنه لم تمض سنوات قليلة حتى دخل الأرمن بقوة في الصناعة حيث افتتح هوفانيس ماتوسيان سنة 1882 محلًا للسجائر والدخان بالإسكندرية، وفي سنة 1886 قام شقيقه جرابيت بافتتاح محل مماثل للدخان بالقاهرة، وبعد عشر سنوات اندمج المحلان معًا.

ونجح آل ماتوسيان بسرعة الصاروخ، حتى إنهم قاموا في 16 ديسمبر سنة 1899 بتحويل محليهما إلى شركة مساهمة برأسمال 100 ألف جنيه، بعد حصولهما على دكريتو بذلك من الخديوي عباس حلمي. وكان مقر الشركة الرئيسي في شارع الأهرام بالجيزة، في نفس المقر التي توجد به حاليًا الشركة الشرقية، وتم إنشاء عدة محلات للشركة في ميدان الأوبرا، ميدان أزبك "العتبة"، قصر النيل، شارع محمد علي، شارع كامل، ميدان السيدة زينب، شبرا، حلون، الفجالة، العباسية، شارع فؤاد. كما تم إنشاء فروع في الإسكندرية في شارع القائد جوهر، وشارع البورصة، وشارع محرم بك. إلى جانب محلات أخرى في أسيوط وبورسعيد وغيرها من المدن. وفي 1902 تم زيادة رأس المال إلى 150 ألف جنيه

لتصبح تلك الشركة أكبر شركة تبغ في مصر في ذلك الحين. وفي وقت مقارب قام الأخوان مالكونيان وهما أيضًا من الأرمن بافتتاح مصنع أدخنة في الزقازيق سنة 1883، ثم قاما في سنة 1888 بافتتاح مصنع آخر في الفيوم، ثم أتبعوه بمصنع ثالث في أسوان.

ومع احتدام المنافسة بين الأرمن واليونانيين على سوق الدخان، بدأ كل جانب في اتباع سياسات ترويجية وتسويقية جديدة، واستعان الأرمن بعمال مصريين كثيرين واهتموا بإنتاج نوعيات شعبية، بينما ركز اليونانيون على الطبقات العليا من المجتمع. وقد تنامى عدد العمال في تلك الصناعة حتى ارتفع من ثلاثة آلاف عامل سنة 1907 إلى خمسة آلاف عامل سنة 1917 ثم إلى ما يقارب العشرة آلاف عامل سنة 1927.

ويشير الدكتور حسين الرفاعي في كتابه عن الصناعة المصرية إلى فضل شركة ماتوسيان على الحركة العمالية في مصر، فيحكي أن عمال مصانع التبغ من المصريين نظموا في سنة 1903 إضرابًا عن العمل وطالبوا بزيادة رواتبهم، وهو ما استجاب إليه أصحاب الشركات من الأجانب. وتلا ذلك تأسيس أول نقابة عمالية في مصر في 2 أغسطس سنة 1908 وكانت في شركة ماتوسيان، وبعدها بدأت باقي الشركات تأسيس نقابات عمالية. وفيما بعد انتشرت النقابات على ما فيها من العيوب على حد قول "الرفاعي".

في ظل ذلك المناخ المحتدم بالمنافسة وتحقيق الأرباح العالية تزوج هوفانيس ماتوسيان وأنجب ثلاثة أبناء ذكور كان أكبرهم جاكو، بينما كان أوسطهم جوزيف، وثالثهم فيكتور. ونستطيع أن نخمن أن جوزيف عاش سنواته الأولى مراقبًا لتلك المنافسة، ومختلطًا بالمجتمع باعتباره أكثر مصرية بحكم المولد في مصر، ولا شك أن رأسه كان يدور بأفكار التطور والتوسع واتباع أدوات جديدة في التسويق والإدارة.

***

- 3 -

الأرمن في مصر منذ القرن الرابع عشر الميلادي بحسب كثير من الدراسات التي تناولت تاريخ تواجدهم في مصر. لقد كان بعض المماليك من الأرمن، حيث تم أسرهم خلال الحروب وبيعوا في دول الشرق العربي ومن بينها مصر. وشهد عهد محمد علي باشا تدفقًا واسعًا للأرمن إلى مصر، خاصة في ظل الانفتاح السائد واهتمام والي مصر بتحديث البلاد وإقامة مشروعات تنمية متعددة، وهو ما دفعه للاستعانة بهم في كثير من الوظائف والصناعات. وكان من أبرز هؤلاء بوغوس يوسفيان الذي تولى مسئولية إدارة ديوان التجارة سنة 1819، لكن أشهر الأرمن الذين عملوا في مصر كان نوبار نوباريان باشا، والذي تولى

منصب أول رئيس الوزراء في تاريخ مصر الحديث. وقد سكن كثير من الأرمن في منطقة بين الصورين بوسط العاصمة وابتنوا هناك أول مدرسة لهم، كما أقاموا كنيسة لهم. وفي سنة 1906 أسس الأرمن مكتب لرعاية مصالحهم في القاهرة، ثم تزايدت أعدادهم في مصر مرة أخرى فأسسوا مدرسة خاصة بهم في مدينة بورسعيد.

ويُقدر البعض أعداد الأرمن في مصر بدايات القرن العشرين بنحو اثني عشر ألف شخص، إلا أن الرقم ليس دقيقًا بالضبط، خاصة أن كثيرين من الأرمن كانوا يتجنسون بجنسيات أوروبية مثل الإيطالية أو الفرنسية أو غيرها. ويمكن القول إن أعداد الأرمن في مصر تضاعفت بعد عام 1915 نتيجة المذابح التي تعرض لها الأرمن من قبل الدولة العثمانية، وقد وجد أولئك في مصر حضنًا دافئًا ومجتمعًا سلميًا متقبلًا.

وقد مارس الأرمن صناعات متباينة في مصر، تنوعت بين الطباعة والزنكوغراف والصناعات المعدنية والسبائك والصناعات كهربائية والصناعات الجلدية، وصناعات السجائر والملابس المختلفة، والصناعات الغذائية، والخشبية والكيميائية، وصناعة البلاستيك.

ويلاحظ أن الصناعيين الأرمن شكلوا نسبة "2.6"% من إجمالي الجالية ونسبة "7.3"% من إجمالي القوة الأرمنية العاملة.

وتعد الطباعة من الميادين الرائدة التي ارتادها الأرمن في مصر، وقد أسسوا خلال الفترة من (1896-1960) نحو 41 مطبعة تفاوتت في حجمها وتقنياتها وشهرتها واستمراريتها. واستأثرت القاهرة وحدها منها بـ 28 مطبعة، أما الإسكندرية فقد كان نصيبها 13 مطبعة. وتعد مطبعة "أراراد" أقدم مطابع الأرمن في القاهرة حيث أسسها سركيس دربينيان في بين السورين عام 1896، ثم توالى بعدها تأسيس المطابع.

كما عمل الأرمن في الصناعات المعدنية والكهربائية وأنشأوا 44 مصنعًا وورشة في هذا المجال، واحتل قطاع الصناعات الجلدية المركز الثالث بين القطاعات الصناعية التي عمل فيها الأرمن وأنشأوا 28 مصنعًا، وجاء قطاع السجائر والدخان في المركز الرابع وبلغ عدد المصانع 24 مصنعًا.

وفيما بعد ثورة 23 يوليو سنة 1952 غادر كثير من الأرمن مصر، بينما اندمج القليل منهم في المجتمع المصري وتحولوا إلى مواطنين مصريين تمامًا، وأصبحت خلفيتهم الأرمنية مجرد تراث فلكلوري فقط. ومن أشهر هؤلاء الأرمن في مصر رسام الكاريكاتير الشهير صاروخان، والفنانة لبلبة، والفنانة ليلي.

كان الأرمن يدركون واقعية ذوبانهم في مجتمعات العرب الأكثر تسامحًا، مثل مصر

وسوريا، وكانوا يرون أن النبوغ والتفوق يعني الجد والاجتهاد والعمل بإخلاص لتحقيق نوع من التميز، خاصة في مجتمع مثل المجتمع المصري الذي كان يعج في ذلك الوقت بألوان وجنسيات مختلفة من البشر. وفي مثل هذه الظروف، وعلى أرض مصر ولد جوزيف ماتوسيان وهو يُدرك أنه مدفوع للتميز لاستحقاق المكانة التي وصلت إليها أسرته.

***

- 4 -

ليس لدينا تاريخ دقيق لميلاد جوزيف ماتوسيان. هناك بعض المؤشرات التي تؤكد أنه من مواليد السنوات الأولى في القرن العشرين، وهي تلك الفترة التي شهدت اتساعًا كبيرًا في أعداد أصحاب المشروعات الصناعية الوافدين إلى مصر.

في تلك السنوات كانت كثير من الصناعات قد بدأت مرحلة التحديث والتطوير الكبرى اعتمادًا على الماكينات والمعدات المصنعة حديثًا في أوروبا، والتي ساهمت في مضاعفة إنتاج الكثير من السلع. ويمكن القول إن صناعة الدخان والسجائر كانت تشهد وقتها حالة من التنافس المحموم لاستحداث نوعيات جديدة، وخلطات مبتكرة، فضلًا عن اتباع أنظمة بيع وتسويق غير معتادة في السوق المصري.

وقد بلغت صادرات المصانع المصرية من الدخان سنة 1913 نحو 394 ألف جنيه، وقد كانت من بين الأسواق المستوردة كلٌ من إنجلترا، ألمانيا، النمسا، المجر، فرنسا، هولندا، والهند الإنجليزية. وفي سنة 1915 أوجدت السجائر المصرية لها أسواقًا جديدة في كلٍ من النرويج، وسويسرا. ويمكن القول إن سنوات الحرب العالمية الأولى شهدت انتعاشًا كبيرًا للصناعة وحققت المصانع المنتجة أرباحًا كبيرة.

ويشير ريلي شتشر إلى أن مصانع الدخان كانت من أكبر المصانع تشغيلًا للأيدي العاملة ويقول إنه في عام 1920 كان لدى شركة "ماتوسيان" ثلاثة آلاف عام لولدي "مالكونيان" 1300 عام لو كانت أكبر خمس مصانع يونانية تعمل في صناعة السجائر تقوم بتشغيل نحو 2200 عامل. ويشير أيضًا إلى أن الأرمن - على وجه الخصوص - كان لديهم قدرة فائقة على توزيع أكبر كميات من السجائر في مختلف أنحاء البلاد، وكانت هناك محلات عديدة تحمل أسماء منتجاتهم لتبيع منتجاتها مباشرة للجمهور.

وهكذا اتسعت المنافسة، وتواصل دخول الشركات الأجنبية خاصة اليونانية والأرمنية إلى قطاع السجائر، مما دفع الشركات إلى وضع أنظمة ترويج وتسويق جديدة. وكانت ماسبيرو فيريرز من الشركات الكبرى التي بدأت فكرة منح المشترين هدايا تحفيزية، حيث قامت

بإعطائهم أعواد ثقاب تشيكية الصنع كهدايا عند شرائهم سجائر الشركة. وكانت ماسبيرو فيريرز مملوكة لشركة بريتش أميركان توباكو والتي نجحت خلال سنوات قليلة في مضاعفة إنتاجها ومبيعاتها في السوق المصري حتى وصلت تلك المبيعات إلى مليار سيجارة خلال عشرينيات القرن الماضي. وطبقًا لهوارد كوكس فقد قامت ماسبيرو بشراء مصنع كيفورك أبكيان سنة 1924، وصارت أكبر منافس لماتوسيان في السوق المصري.

في الوقت ذاته فقد تعرضت طائفة الأرمن إلى حملة عدائية في الصحافة من تيار موالٍ للدولة العثمانية والتي كانت على موقف عداء شديد من الأرمن، وانتشرت رسومات الكاريكاتير الساخرة من الأرمن، وامتدت السخرية إلى أحد أكبر الصروح الاقتصادية للأرمن وهي شركة "ماتوسيان" وذاعت نكات تقول إن "ماتوسيان تولع من ناحيتين" و"من يشرب ماتوسيان يغيب عن الصواب" و"عند محل ماتوسيان الواحد ياخد نفسه حنكه يتهبب"، وغيرها من عبارات السخرية والتنفير.

في تلك الأثناء آلت إدارة مصانع ماتوسيان فعليًا إلى جوزيف والذي أطلقت عليه الصحافة لقب "ماتوسيان الصغير"، وفكر الشاب الطموح في ضرورة استعادة مكانة الشركة وقوتها من خلال استخدام وسائل جديدة لزيادة مبيعات الشركة ومواجهة المنافسة المشتعلة مع عدة مصانع كثير منها يخص الأرمن واليونانيين. وقرر الشاب عمل كوبونات داخل علب السجائر تتيح للمشتري دخول السينما أو الحصول على تخفيضات في مسارح وحفلات الغناء. كذلك فقد قام برعاية الفرق المسرحية الناشئة وعمل شراكات معها من خلال كوبونات داخل علب السجائر. ويشير إلى تلك الشراكة الفنان الراحل نجيب الريحاني في مذكراته حيث يقول:

"وفي سنة 1922 تقدمت إلي شركة ماتوسيان تعرض مشروعًا للاتفاق معها على أن تعمل فرقتي المسرحية ثلاثة أشهر في الإسكندرية لحسابها وكانت طريقة الشركة أن تضع في علب سجائرها كوبونات يستطيع الزبون عندما يقدمها إلى عامل شباك التياترو أن يحصل بواسطتها على تنزيل. وافقت على مشروع شركة ماتوسيان وبدأنا العمل في تياترو كونكورديا بالميناء الشرقي بالإسكندرية".

كانت الشركة تدفع لنجيب الريحاني كل يوم عشرة جنيهات وتدفع لبديعة مصابني خمسة جنيهات، فضلًا عن تأمين كامل نفقات الفرقة والمسرح، مقابل توزيعها لكوبونات داخل العلب تتضمن تخفيضًا على عروض المسرحية.

وهكذا حافظت شركة ماتوسيان على تواجدها ومبيعاتها في ظل المنافسة الشرسة والعروض الترويجية المغرية، لكنها اتبعت في ذلك فكرة جديدة هي التكامل مع الفن،

والاتحاد مع أبرز فرقة مسرحية صاعدة وهي فرقة نجيب الريحاني، وهكذا نجت الشركة من عواصف أميركان توباكو وأخواتها، وحققت توازنًا في ظل المنافسة المحتدمة.

كذلك اهتم جوزيف بتوسيع نطاق الدعاية والإعلانات في الصحف المصرية والإفرنجية على حد سواء ونشر عبارات تؤكد أن التدخين أحد ملذات الحياة، وأنه يساعد الإنسان على التغلب على همومه، وحرص جوزيف على الظهور في الحفلات العامة وهو يدخن سجائر "ماتوسيان" تأكيدًا على جودتها.

وبسرعة انتشرت ماركات عديدة لـ "ماتوسيان" في أنحاء مصر مثل "أبو غزالة"، دخان "ملوكي"، دخان "البلاط الملوكي"، دخان "بقجة"، دخان "أبو ريجة"، دخان "ناتورالي"، دخان "سمسون بريحة"، دخان "حزيمي"، دخان "سمسون إكسترا"، دخان "سمسون نمرة 1"، دخان "ناتارالي نمرة2"، دخان "منيته نمرة 1"، سجاير "ملوكي"، سجاير "خديوي"، سجاير "فيته نمرة 1"، سجاير "سمسون عال"، سجاير "ناتورالي". بالإضافة إلى سجاير "عثمانية"، و"مون" و"ستامبول" و"البرنس" و"سمسون إكسترا".

ولم تحن سنة 1927 حتى قررت شركة "ماتوسيان" زيادة رأس مالها من 250 ألف جنيه إلى 750 ألف جنيه، وصارت منافسا كبيرًا لشركة بريتش أميركان توباكو التي دخلت إلى معظم أسواق العالم بقوة. فكرت الشركة المنافسة في أكثر من وسيلة لإنهاء سيطرة "ماتوسيان" على السوق، لكنها لم تجد بعد دراسات مطولة بديلًا عن الاندماج معها. ولما كان الملك فؤاد قد أصدر مرسومًا ملكيا بإنشاء الشركة الشرقية للدخان سنة 1920، فقد تم الاندماج من خلال ذلك الكيان سنة 1927 لتتأسس الشركة الشرقية للدخان برأسمال خمسة ملايين جنيه، بنسبة 50 % لكل جانب. وهكذا فإنه لم يبدأ عام 1928 إلا وكان لدى الشركة الجديدة مصنع في القاهرة وآخر في الجيزة، وآخر في الزقازيق ومصنع في الإسكندرية وارتفعت مبيعات السجائر في مصر إلى خمسة مليارات سيجارة سنويًا.

كانت الشركة الشرقية للدخان محط تغيير كبير في صناعة السجائر في مصر. قامت الشركة باستحداث نظم الإدارة، وتجديد الماكينات المستخدمة، وتدريب وتأهيل العمالة، مع زيادة أجورهم ورواتبهم. وطبقًا لريلي شتشر فقد كان عدد العمالة الأجنبية يمثل 2% من العمالة فقط، وكانوا يحصلون على 5.7 % من إجمالي الأجور. وكان هؤلاء يحصلون على أجر أعلى لأن لديهم مهارات أفضل، وليس لكونهم أجانب أو لهم جنسيات أخرى بحسب شتشر.

***

في 1922 تم تأسيس جمعية الصناعات المصرية، وفي 1924 عقدت الجمعية أول اجتماع لها وانتخبت هنري نوس رئيسًا لها، وكانت من أوائل الغرف التي تم تشكيلها غرفة صناعة الدخان والسجائر، والتي تأسست بشكل فعلي سنة 1928.

وطبقًا لأوراق اتحاد الصناعات فإن مجلس إدارة الغرفة الأول تشكل كالتالي:

نستور جناكليس: الرئيس الفخري، صاحب فابريقة نستور جناكليس ليمتد.

اللجنة الإدارية:

الرئيس: جناب المسيو جاك ماتوسيان. رئيس مجلس إدارة شركة إيسترن.

الوكيلان: السيد كوتاريللي. أحد أصحاب محل إخوة كوتاريللي.

ج. جراسي: العضو المنتدب لشركة سجائر سالونيك.

السكرتير العام الفخري: س. ج. شات. وكيل شركة إيسترن.

أمين الصندوق: ش. كريازي. أحد أصحاب محل كريازي.

أعضاء اللجنة: س أندريتو. أحد أصحاب محل ديمتريتو.

بابا تيولوجو: العضو المنتدب لشركة بابا تيولوج للسجائر.

هاموند: عضو مجلس إدارة شركة إيسترن.

جوزيف ماتوسيان: عضو مجلس إدارة شركة ماتوسيان.

ويعني ذلك أن الغرفة بالكاد تكاد تكون تحت سيطرة آل ماتوسيان حيث نجد جاكو ماتوسيان الأخ الأكبر ورئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية هو رئيس الغرفة لكنه يستعين معه بسكرتير فخري من نفس شركته - الشرقية للدخان - فضلًا عن عضو مجلس إدارة بالشركة ضمن أعضاء اللجنة الإدارية وهو شاب. إلى جانب جوزيف ماتوسيان الأخ الأوسط والمدير الحقيقي لماتوسيان، والذي ظل رغم اندماج شركتي ماتوسيان وأميركان توباكو في شركة جديدة هي الشركة الشرقية، ظل عضوًا بمجلس إدارة ماتوسيان.

وإذا كان لنا أن نفترض - في ظل ضعف البيانات والمعلومات - أن جوزيف ماتوسيان من مواليد الفترة من 1900 إلى 1903 فإن ذلك يعني أنه اختبر العمل العام مبكرًا، ومبكرًا جدًا، حيث كان عضوًا بمجلس إدارة أول غرفة للدخان وعمره لم يصل إلى الثلاثين عامًا، وهي

تلك الغرفة التي سيترأس مجلس إدارتها خلال الأربعينيات من القرن العشرين، بعد وفاة شقيقه الأكبر جاكو.

***

- 6 -

استمر نشاط شركة ماتوسيان بعد الاندماج مع أميركان توباكو خارج السوق المصري، وأوكلت مهمة تصدير السجائر المنتجة داخل ماتوسيان إلى جوزيف، الذي بدأ دراسة شاملة للأسواق المتاحة في العالم العربي. كانت سوريا في ذلك الوقت من الأقطار العربية المشابهة لمصر في السلوك الاستهلاكي، وفي عادات المجتمع، لذا فقد عرفت مثل مصر التدخين بأنواعه المختلفة، وصارت سوقًا رئيسيًا من أسواق الدخان في المنطقة.

وبدأ جوزيف خطة موسعة للدخول إلى السوق السوري، وتصدير منتجات السجائر المصرية، إليه، ويبدو أن تلك الخطة تطورت فيما بعد ليقوم بتصنيع السجائر داخل سوريا تحت الاسم المعروف "ماتوسيان".

إننا نجد في إحدى المجلات السورية الصادرة سنة 1930 حملة قوية ضد شركة ماتوسيان باسم حماية الصناعة المحلية. وتقول مجلة "المعرض" عدد تشرين سنة 1930 تحت عنوان "تزاحم شركات الدخان" ما يلي: "نحن لا ننكر أن تكون صناعة الدخان لدينا حرة، ولا أحب إلينا من أن تكثر الشركات التجارية والصناعية في بلادنا ولكن على شرط ألا تكون لهذه الشركات امتيازات المسيطر وحقوق السيد، فإذا وجدت شركة فوق الشركات الوطنية وكانت سلطتها فوق سلطة الحكومة وأنظمتها غير أنظمة البلاد فقد خرجت عن أن تكون شركة واحد وإنما هي حكومة جديدة باسم "حكومة ماتوسيان".

وتضيف المجلة: "إن من أهل البلاد من أسس معامل للتبغ والسجائر، كما أن هناك شركة تركية يرود بعض مندوبيها أنحاء البلاد وأسواقها لدراسة الحالة بها ولكنها لم تتطلب إلى الحكومة حتى الساعة بطلب رسمي. أما شركة الريجي فقد أعلنت اليوم أنها عادت إلى الساحة وأنها ستقوم بإنتاج جميع أنواع السجائر. والغريب أننا لم نر أيًا من أصحاب المصانع اللبنانية جاء إلى البلاد وسعى إلى إنشاء شركة للوقوف أمام الشركات الأجنبية".

وتتناول المجلة بعد ذلك شروط التعاقد المفترض توقيعها مع "ماتوسيان" حال قيامها بالإنتاج الفعلي من خلال الاتفاق مع الحكومة. وتتضمن تلك الشروط تشغيل 95 % من العمالة من السوريين، وطرح ستة آلاف سهم من أسهم الشركة لأهل البلاد، وألا يكون للشركة في البلاد امتياز محدد بزمن ما وإنما تبقى ما دامت مراعية للقوانين والأحكام السورية، وأن

تخضع الشركة تمامًا للقوانين السورية وألا يكون لها أي امتياز على الشركات الوطنية الأخرى.

والواقع أن "ماتوسيان" وافق على تلك الشروط، وبدأ بالفعل في التواجد بقوة داخل السوق السوري رغم المنافسة القاسية سواء من بعض الشركات السورية مثل "الريجي" أو من الشركات التركية، ورغم الحملات المنظمة في الصحافة ضد الشركة. كان جوزيف شابًا طموحًا يعرف جيدًا أن التفاوض فن هام وضروري للوصول إلى أهداف المؤسسة المشروعة خاصة عند التعامل مع أسواق جديدة. لقد كان يعي جيدًا أن المجتمعات الشرقية ترفض كل جديد وتنظر للشركات غير العربية نظرة المستريب، المتوقع للخطر، لذا فقد كان عليه أن يهدئ من روع البعض في سوريا، ويكرر ذات الأفكار الخاصة بالترويج عن طريق التعاقد مع المسارح والملاهي الفنية، فضلًا عن إنشاء شبكات توزيع واسعة وممتدة في مختلف أنحاء البلاد.

إننا نستطيع أن نستخلص من تجربة جوزيف ماتوسيان في سوريا أن الهجوم الشديد في البداية يعني أن اختيار الهدف كان في محله تمامًا، خاصة في ضعف الشركات العاملة في المجال داخل السوق الجديد.

كذلك فإن الرجل كان يتطلع بذكاء إلى أسواق جديدة وغير تقليدية، وحسبنا أن ننقل ما يشير إليه حسين علي الرفاعي في كتابه الصادر عن الصناعة المصرية سنة 1935 من قيام ماتوسيان بالاتفاق والتعاون مع رجل الصناعة اليوناني الشهير نستور جناكليس بإقامة مصنع سجائر مشترك لهما في بلجيكا.

وهكذا يُمكننا أن نؤكد أن جوزيف ماتوسيان نجح في إثبات قدرته على التوسع وزيادة المبيعات وأثبت أنه قادر على الحفاظ على مكتسبات عائلة "ماتوسيان" في الشرق. لقد أصبح يشعر أنه مثل عائلته التي انصهرت تمامًا في المجتمع المصري، وصاروا مصريي الفكر والنظرة والسلوك.

***

"الخرمان" وظيفة هامة استحدثتها مصانع السجائر المصرية، وتميزت بها عن مصانع أوروبا وأميركا. يحكي لنا الدكتور حسين الرفاعي في سفره الصادر سنة 1935 عن مهنة "الخرمان" فيقول: "تنقل الأدخنة وتحفظ في مخازن أولًا بأول حسب اللازم، وبعد فتح البالة يتسلمها عمال وعاملات لفرز الأوراق الجيدة من الرديئة وترتيبها بدرجات تختلف حسب الجودة. ويقوم بعد ذلك الخرمان بتصنيفها ويجهزها بمواد كيماوية، ثم يدخن بعضها

بعد تجهيزها. ويستمد الخرمان براعته من خبرته ودرايته بأمور التدخين وأنواعه وسلامة تذوقه".

ثم يقول الرفاعي: "صناعة الخرمان صناعة مهر فيها العامل المصري، وحاول خبراء الدخان في أوروبا وغير أوروبا الوصول إلى اكتشاف أسرار هذه الصناعة التي احتكرها العامل المصري. ولا شك أن جودة ورداءة السجائر المصرية موكول أمرها إلى الخرمان، وتتميز بعض الشركات المصرية عن بعضها بتفوق الخرمان هذا عن ذاك، لأن لكل خرمان طريقة في تصنيف الدخان، وبمعنى أوضح فإن نجاح الشركة في يد الخرمان".

ويضيف: "ومتى أتم الخرمان عمله يرطب الأوراق المنظمة بقليل من الماء وقد يمزجه بمحلول آخر لإعادة الأوراق إليها كما كانت عند قطفها إذ تكون قد فقدت الكثير منها أثناء نقلها من مزارعها إلى المصانع".

ويمكن القول إن مهمة الخرمان تفسر لنا بوضوح سر تفوق المصريين في صناعة السجائر وتغلبهم حتى على البلاد التي نشأت فيها سواء في أوروبا أو أميركا. لقد كان غريبًا لدى كثير من الباحثين أن شركات السجائر المصرية كانت تصدر منتجاتها إلى كافة الدول الأوروبية وإلى الولايات المتحدة نفسها خلال النصف الأول من القرن العشرين، وذلك رغم حداثة عهد مصر بتلك الصناعة، ولا شك أن وجود "الخرمان" الذي يتذوق الدخان ويجربه يؤكد عبقرية العامل المصري في اختيار التوليفة الأكثر تقبلًا من المدخن.

ومن الواضح أن جوزيف ماتوسيان كان يدرك أهمية الدور الذي يلعبه الخرمان في الصناعة، لذا فقد كان من أبرز اهتماماته البحث الدائم عن أفضل "الخرمانين" واختبار قدراتهم وإلحاقهم بالعمل معه، ومتابعة أذواقهم وتجربتها عمليًا.

***

ـ 8 ـ

في سنة 1947 صدر القانون رقم 73 بإعادة تشكيل غرفة صناعة الدخان والسجائر وقد عقدت الغرفة خلال العام التالي أربعة عشر اجتماعًا منها أحد عشر جتماعًا لمجلس الإدارة وثلاثة اجتماعات للغرفة بكافة أعضائها.

كان جوزيف ماتوسيان قد تولى بعد وفاة شقيقه الأكبر جاكو خلال الأربعينيات مسئولية إدارة الشركة الأكبر للسجائر والدخان وهي الشركة الشرقية للدخان. إن دليل الشخصيات البارزة في مصر الصادر سنة 1943 يورد ثلاثة من عائلة ماتوسيان ضمن الشخصيات المؤثرة في المجتمع المصري من بينهما شقيقان هما جاكو رئيس مجلس إدارة الشركة

الشرقية ورئيس غرفة صناعة الدخان، وشقيقه جوزيف نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان. كذلك فقد تولى جوزيف مسئولية إدارة غرفة صناعة الدخان والسجائر باتحاد الصناعات المصرية. وتمنحنا قراءة تقارير غرفة صناعة الدخان تصورًا حول كيفية متابعة جوزيف ماتوسيان للمشكلات التي تواجه الصناعة، وكيفية تقديم مقترحات لحلها.

كانت صناعة السجائر- مثل كثير من الصناعات - قد تعرضت لأزمات حادة خلال فترة الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) بسبب صعوبة استيراد الأدخنة الخام خاصة الأمريكية المنتجة في فرجينيا. وهكذا فإنه لم تكد الحرب أن تنتهي حتى عاودت الشركات المنتجة استيراد الدخان الفرجيني حتى إنه تم استيراد مليوني كيلو جرام منه في 1947، ثم تم استيراد 700 ألف كيلو جرام منه سنة 1948 بحسب تقرير مجلس إدارة غرفة الدخان لسنة 1948.

ويوضح التقرير نفسه أن تراجع استيراد الدخان الأمريكي جاء لصالح دخول نوعيات سيئة وغير مناسبة من الأدخنة اليابانية إلى مصر والتي وصل حجمها إلى نحو 500 ألف كيلو جرام سنة 1948. ويشير التقرير نفسه إلى أن الغرفة سبق واعترضت على عرض تم تقديمه إلى الحكومة المصرية بشأن إجراء مقايضة للحصول على الأقطان المصرية مقابل توريد الأدخنة اليابانية، وذكرت الغرفة معلقة إن هذه الأدخنة غير صالحة للصناعة المصرية، وأن هناك فجوة كبيرة في الجودة بين الأدخنة اليابانية والأمريكية.

ويتناول التقرير كذلك موضوع استيراد كميات كبيرة من السجائر الأجنبية إلى داخل البلاد ويؤكد أنه تم مناقشة ذلك بين الشركات الأعضاء في الغرفة وكانت هناك مشكلة أن بعض المنتجين تجار ومستوردون في ذات الوقت، إلا أنها رأت أن المصلحة العامة تؤكد ضرورة زيادة الرسوم المفروضة لحماية صناعة السجائر في مصر.

كما يشير التقرير إلى ضرورة استعادة سوق حيوي وهام للسجائر المصرية، ألا وهو السوق الهولندي والذي كان يستورد نحو 200 ألف كيلو جرام من السجائر المصرية سنويًا سنة 1947 وتوقف التصدير لأسباب مجهولة.

وبشكل عام يوضح التقرير أهمية صناعة الدخان والسجائر في مصر عندما يشير بشكل واضح إلى أن عدد العاملين في تلك الصناعة يبلغ نحو 12 ألف عامل. كما يقرر التقرير أن صناعة الدخان دفعت إلى الحكومة خلال سنة 1948 رسومًا قدرها عشرون مليونًا من الجنيهات فضلًا عن دفع مبلغ ضخم آخر دفعته الصناعة لحساب الضرائب المفروضة على البضائع المنقولة.

***

-9-

نجح جوزيف ماتوسيان باقتدار في تنمية الصناعة حتى إنّ الصحافة المصرية لقبته خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين بـ "ملك السجائر". وقد كان شائعًا لدى الصحافة الحديثة التي ظهرت على يد الأخوين مصطفى وعلي أمين قبل وبعد تأسيس دار أخبار اليوم سنة 1944 استخدام مصطلحات جديدة على الصحافة وإطلاق توصيفات سياسية على أهل المال والأعمال، فكان مثلًا المسيو كوتسيكا معروفًا بملك السبرتو، وعُرف محمد فرغلي باشا بملك القطن، لذا فلم يكن غريبًا إطلاق لقب ملك السجائر على ماتوسيان، خاصة وأن الرجل ينتمي لأسرة من الأسر المؤسسة لصناعة السجائر في مصر، فضلًا عن رئاسته لأكبر كيان إنتاجي للسجائر في البلاد وهو الشركة الشرقية للدخان، والتي كانت تمثل أحد أبرز وأهم نماذج الشراكة متعددة الجنسيات في ذلك الوقت.



سونيا ابنة ماتوسيان خلال زفافها في باريس

يتكرر لقب ملك السجائر مع ماتوسيان في عدة مجلات وصحف مصرية، حتى إننا نقرأ في مجلة "الاثنين" في عددها الصادر في 18 نوفمبر سنة 1950 خبرًا حول زواج سونيا ماتوسيان تحت عنوان "زواج ابنة ملك السجائر". يقول نص الخبر: "لا حديث في باريس إلا عن زفاف الموسم الذي تم أخيرًا، وهو الاحتفال بزواج الآنسة سونيا ماتوسيان من الشاب فرانسو روتشيلد، وذلك لمظاهر البذخ والفخار التي امتاز بها. والعروس مصرية وهي كريمة ماتوسيان صاحب مصانع السجائر المعروفة باسمه، وهي في التاسعة عشرة من عمرها. أما العريس فمن أسرة روتشيلد الشهيرة صاحبة الملايين، ودوطة العروس بالطبع لا تقل عن كذا مليون. وقد حضر الحفل ألف من المدعوين في أفخر ثياب السهرة. وارتدت العروس ثوب الإكليل من ابتكار "ديور" وتبدو هنا في الصورة ملفوفة في ثوب الإكليل وفي قدميها حذاء بكعب من الفل".

ويمنحنا الخبر المنشور عدة معلومات عن المكانة التي وصل إليها اسم "ماتوسيان" نتيجة الصعود في عالم الصناعة، حيث صار جوزيف ماتوسيان ملكًا للسجائر، وهو مصري وابنته مصرية، وقد تزوجت من نجل واحد من أغنى أغنياء العالم في ذلك الوقت، وهو المسيو روتشيلد، وقد لفت نظر كاتب الخبر البذخ الذي كان عليه حفل الزواج في باريس حتى إن العروس صممت فستانها في شركة "ديور" العالمية، فضلًا عن حضور الحفل ألف من المدعوين. ولا يشير الخبر إلى سبب تنظيم حفل الزفاف في باريس سوى أن تكون محل إقامة أسرة العريس. ويلمح القارئ نوعًا من المبالغة من كاتب الخبر تعكس بكل تأكيد تصور الرأي العام لحياة ملك السجائر وعائلته، حيث يشير الخبر دون تدقيق إلى أن مهر العروس كان بالطبع "كذا" مليون، وهو اجتهاد من كاتب الخبر في غير محله.

***

ـ 10 ـ

تتجلى عظمة وقوة جوزيف ماتوسيان في مجال صناعة السجائر في استمراره في التعايش مع الأوضاع القائمة في مصر عقب قيام ثورة 23 يوليو. إنه لم يقم بالفرار من مصر أو الانعزال في منزله عقب استيلاء الضباط الأحرار على السلطة وتحول مصر من مملكة إلى جمهورية مثل بعض الرأسماليين المصريين والأجانب.

لقد كان الرجل يرى نفسه مصريًا حتى النخاع وتكشف القصة التي يحكيها كمال قطبة مدير عام غرفة صناعة الدخان خلال الفترة من 1952 إلى 1968 كيف حوّل ماتوسيان صناعة السجائر إلى صناعة شعبية لها سماتها الخاصة بالبيئة المصرية، وكيف حاول التوافق مع السلطة الحاكمة في التأكيد على وطنية الصناعة المصرية في ذلك الوقت، بل إنه كان صاحب فكرة "كليوباترا" التي ما زالت حاكمة جموع المدخنين في مصر حتى يومنا هنا.

يقول كمال قطبة: "في شتاء 1960 كانت سوريا هي الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر، وقد عملنا في غرفة صناعة الدخان على إقامة سوق واحد ومشترك بين مصر وسوريا في قطاع السجائر، وكان ذلك نواة لسوق كبير نحلم به للسجائر والتبغ على مستوى العالم العربي. وبعد أسابيع قليلة من اتفاقنا مع الصناع السوريين قررت القاهرة إقامة معرض متخصص للصناعة في منطقة الجزيرة، وقد اتفقنا على ضرورة تخصيص جناح لصناعة السجائر والتبغ لعرض ماركات السجائر المنتجة محليًا في مصر وسوريا. وقبل يومين من المعرض أبلغنا مجلس الوزراء أن الرئيس جمال عبد الناصر سيحضر إلى المعرض، لذا فقد شكلنا لجنة من مجلس الإدارة يقودها جوزيف

ماتوسيان للترحيب بالرئيس. وعندما جاء بالفعل، وقام بتحيتنا قدمنا له السيجارة المنتجة محليًا "البلمونت"، لكنه وضع يده في جيبه وأخرج علبة سجائر "كينت" وقمت بإشعالها له، لكن الدهشة لاحت على وجوه صناع السجائر جميعًا وعلى رأسهم ماتوسيان وشعر الرئيس ببعض الحرج، فقال إنه لا يغير سجائره. ثم أضاف أنه لو أمكن إنتاج سجائر مصرية بنفس المذاق الخاص بـ"كينت" فإنه سيكون أول زبون. ونظر جوزيف إلى الرئيس وقال له: إن ما تتمناه أوامر ستتحقق فوزا".

ويضيف كمال قطبة أن ماتوسيان قال له: إننا وعدنا الرئيس بإنتاج سيجارة مصرية تشبه الـ"كينت" ولا بد أن نفعل، لذا فقد اشترى ثلاث خراطيش "كينت" وأعطاها إلى ماتوسيان الذي أمر عمال معامله بتحليلها والعمل على إنتاج سجائر بمذاق مشابه، كما قام بتصميم علبة مماثلة لعلبة الـ"كينت" بخلفية بيضاء تقطعها خطوط ذهبية اللون. وفكر "قطبة" و"ماتوسيان" عن اسم للماركة الجديدة، وتصادف تركيز الميديا على فيلم جديد في السينما العالمية لإليزابيث تايلور وريتشارد بورتون بعنوان "كليوباترا" والذي بلغت تكلفته في ذلك الوقت نحو عشرين مليون دولار، لذا فقد تحمسا لإطلاق اسم "كليوباترا" على ماركة السجائر المصرية الجديدة. ويقول "قطبة": "لم تكن هناك حاجة لعمل دعاية للاسم الجديد، خاصة مع الضجة المصاحبة للفيلم العالمي، فضلًا عن أن كليوباترا كانت إحدى ملكات مصر في التاريخ القديم".

وهكذا حمل جوزيف ماتوسيان وكمال قطبة أربع علب من السجائر الجديدة في علبة فاخرة وذهبا إلى قصر القبة حيث قدما السجائر إلى عبد المجيد فريد سكرتير رئاسة الجمهورية ليقدمها إلى الرئيس، والذي التقاهما بترحاب شديد وشكرهما باسم الرئيس.

مرت شهور ولم يعرف ماتوسيان وقطبة إن كانت السجائر الجديدة أعجبت الرئيس أم لا، غير أنه تصادف حضور قطبة إحدى حفلات الزفاف الخاصة بأحد المقربين من الرئيس، والذي فاجأ العروسين بحضوره. ولما كان "قطبة" يعلم جيدًا أن عبد الناصر مدخن شره، فقد انتظر ليرى نوع السجائر التي سيدخنها فور جلوسه. وبعد دقائق أخرج عبد الناصر علبة سجائر من جيبه ووضعها أمامه على الطاولة. لم تكن تلك السجائر "كينت" كما كان يفعل، لكنها لم تكن أيضًا "كليوباترا" التي أنتجتها الشركة الشرقية طبقًا لتعليماته خلال المعرض. كانت سجائر عبد الناصر هي "إل إم".

***

لم يجد جوزيف ماتوسيان في ثورة يوليو توجهًا عدائيًا تجاه الأرمن، وليس أدل على ذلك من استمراره كرئيس للشركة الشرقية للدخان، وربما كان اهتمامه بإنتاج سجائر "كليوباترا" دليلًا على رغبته في التعايش والتآلف مع نظام الحكم الجديد في مصر، خاصة وأنه كأرمني ولد في مصر كان يعتبر نفسه مواطنًا مصريًا، كما كان المجتمع يعتبره كذلك.

نفس الأمر بالنسبة لباقي أفراد الجالية الأرمنية التي حرصت على تأكيد انتمائها للمجتمع المصري، وليس أدل على ذلك من قيام مطران الأرمن سيرونيان بجمع تبرعات لمنكوبي بورسعيد بعد العدوان الثلاثي، ثم إرساله برقية تهنئة إلى الرئيس جمال عبد الناصر وقت إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة. ويمكن القول إن الوضع تغير قليلًا سنة 1961 بسبب إعلان السلطات في مصر القبض على شبكة تجسس تضم بين أعضائها أربعة من الأرمن السوريين، ورغم أن مطران الأرمن أعلن رسميًا تبرؤه من الخونة، إلا أن حالة من التشكك والعداء صارت لصيقة بالطائفة.

وكانت الضربة الأقسى صدور قرارات التأميم، والتي طالت كافة الشركات الأرمنية ومن بينها شركات الدخان، وكان ذلك بمثابة الرصاصة الأخيرة في قلب مجتمع المال والأعمال الأرمني، والذي قرر كثير من أفراده الهجرة خارج مصر بعد أن تحول كثير منهم إلى مفلسين.

لم يرحل جوزيف من مصر مع مَن رحلوا وعاش ما تبقى له من أيام مع عائلته مفضلًا البقاء حتى النهاية بعد أن خُلع عن إدارة أكبر شركة للدخان، والتي تم دمج كافة الشركات المنتجة للسجائر والدخان فيها وتحولت ملكيتها إلى ملكية عامة.

كان جوزيف ماتوسيان ناجحًا بامتياز على مستوى العلاقات الاجتماعية حيث اعتبره الأرمن أحد أبرز الداعمين لهم على المستوى الاجتماعي. وشارك الرجل في عدة فعاليات تخص رعاية ودعم الجالية الأرمنية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين الميلادي، واستطاع الرجل بحكم دبلوماسيته وذكائه أن يمد صلات وعلاقات عديدة بكثير من الساسة والمسئولين هنا وهناك.

كذلك فقد كان الرجل محور استقرار العائلة بعد وفاة شقيقه الأكبر. والثابت أن جوزيف تزوج من مارسيل كاثي "دياكونو" والمولودة في 1905، وفي الغالب فإن الزواج تم سنة 1927 أو 1928 خاصة أن تاريخ ميلاد ابنهم الأول جوان بيدرو ماتوسيان هو سنة 1929، وهو الذي امتد به العمر حتى سنة 2006. كما أنجب جوزيف فتاة في ديسمبر سنة 1931 هي سونيا والتي تزوجت في 12 أكتوبر سنة 1950 من فرانسواز ماري إدموند وهو أحد رجال الأعمال من عائلة روتشيلد، وما زالت سونيا تعيش في العاصمة الفرنسية باريس.

***

- 12 -

ماذا تبقى من جوزيف ماتوسيان؟

اسأل أولًا عن أكبر الشركات الصناعية في مصر في الوقت الحالي تدفع رسومًا إلى خزينة الدولة، واسأل أيضًا عن أكبر شركة صناعية تقوم بتشغيل عمالة، ثم حلل إلى جانب ذلك أفضلية الشركات من حيث الأداء والإنتاج وتطبيق المعايير الدولية. الإجابة تضع الشركة الشرقية للدخان في مقدمة تلك الشركات.

في 2015 دفعت الشركة الشرقية للدخان نحو 30 مليار جنيه مصر إلى الخزينة العامة. وفي نفس العام وطبقًا لفيلم وثائقي حول الشركة، فإنه تم تصنيف الشركة كأكبر شركة صناعية على مستوى الشرق الأوسط حيث ضمت 24 مصنعًا متنوعًا، كما بلغ عدد العمالة في الشركة 14 ألف عامل.

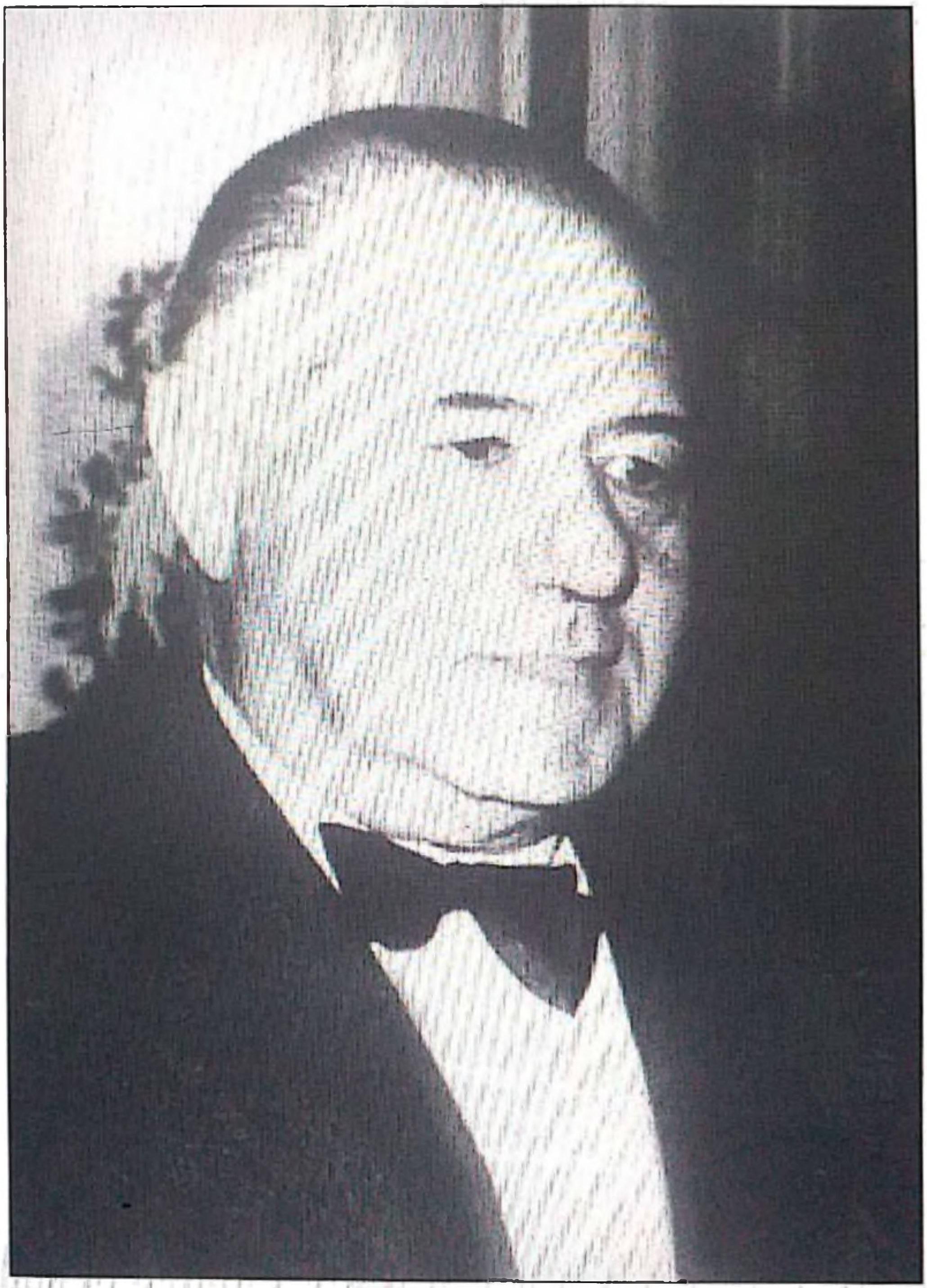
والآن توجد للشركة 9 مصانع لإنتاج أصناف السجاير والغليون والسيجار بالجيزة والطالبية والإسكندرية والسادس من أكتوبر، وثلاثة مصانع لإنتاج أصابع الفلتر بالجيزة والطالبية والإسكندرية. فضلًا عن مصنع لإنتاج علب الكرتون والطباعة بمخازن الزمر بالجيزة. كما تضم الشركة أيضًا ستة مصانع لإنتاج دخان المعسل بالجيزة والطالبية والإسكندرية ومنوف وطنطا وأبوتيج، وثلاثة مصانع لإنتاج الدخان المجنس بالجيزة والطالبية والإسكندرية. إلى جانب مصنعين للمنتجات الأجنبية بالزمر والطالبية. وقد قامت الشركة مؤخرا بنقل مصانع السجائر بالكامل إلى واحد من أكبر التجمعات الصناعية في الشرق الأوسط وهو الموجود في مدينة السادس من أكتوبر. ويزيد عدد فروع ومخازن الشركة على مستوى المحافظات عن خمسة آلاف فرعًا.

وتنتج الشركة في الوقت الحالي عدة أنواع أبرزها "سوبر ستار، بلمونت، جولدن كينج، كليوباترا، بوسطن، لايت، مونديال، جولدن ويست". ومن المعسلات تنتج الشركة "قص، سلوم، ماتوسيان، فارس نكهات، وكريستال نكهات". أما تبغ الغليون فتنتج الشركة منه "كابتن بايب، وليجيشن، وشيري"، ومن السيجار "كورونا، كورونا ديلوكس، فيرونا، وتوسكاني، وتشرشل وغيرها".

ولا يمكن القول إن كافة ما وصلت إليه الشركة الشرقية في الوقت الحالي يرجع الفضل فيه إلى ماتوسيان، ذلك أن الشركة اندمجت بعد قرارات التأميم خلال الستينيات من القرن العشرين مع عدة شركات قائمة، وتم حظر إنتاج أية سجائر خارج الشركة، لكن من

الموضوعية هنا أن نشير إلى أن جانبا كبيرًا مما جرى مع تطور الشركة يعود الفضل فيه إلى ماتوسيان، خاصة أنه وضع خططًا جيدة للتوسع والتصدير إلى خارج البلاد.

***



جوزيف ماتوسيان الدخاخني الأكبر



أحد محلات سجاير ماتوسيان سنة 1925

إرنست ترامبلي
«الأب الروحي لصناعة الأسمنت»

- 1 -

إرنست ترامبلي رجل صناعة منسي، رغم ما حققه في مصر من نجاح. ربما لا أحد يعرف الآن إرنست ترامبلي، ذلك السويسري المجتهد الذي أدار أول مصنع للأسمنت في مصر. لم يبق اسم الرجل على أي من الأماكن أو الأحياء أو الشركات القائمة في مصر مثلما كان الحال مع سورناجا، كوتسيكا، جناكليس، أو ماتوسيان. كما أن مصر لم تعرف منتجًا باسمه مثل سباتس أو كريازي أو كوتاريللي، فضلًا عن أنه لم يترأس نوادي أو منظمات أعمال أو غرفًا تجارية أو صناعية، ولم تتجاوز مشاركته في العمل العام المشاركة في تأسيس جمعية الصناعات المصرية سنة 1922 ثم تولى منصب السكرتير العام الفخري بعد تحولها إلى اتحاد الصناعات المصرية سنة 1930.

الأهمية الحقيقية لإرنست ترامبلي تكمن في كونه الأب الروحي لصناعة الأسمنت في مصر، تلك الصناعة الدالة على العمران والتمدن، والتي هي الأساس لكثير من الأبنية التاريخية العظيمة القائمة والتي تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين. لقد أدار هذا الرجل أول مصنع للأسمنت في مصر، والذي أسسه البلجيكيون، واستمر لنحو ثلاثين عامًا على قمة صناعة الأسمنت، ثم تحول بعد ذلك إلى خبير متميز من خبراء الصناعة قبل أن يعتزل العمل العام تمامًا.

إن صناعة الأسمنت كانت وما تزال أحد دلائل التمدن، ولا شك أن كثيرًا من الأمم والبلدان تقيس عمر تمدنها بعمر الأبنية الخالدة. وليس غريبًا أن تعرف مصر الأسمنت قبل معظم الدول العربية، خاصة أنها شهدت خلال النصفين الثاني من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين نهضة عمرانية واضحة وعظيمة ما زالت آثارها باقية في كثير من الأبنية التاريخية مثل القصور الخديوية، المساجد الكبيرة، المتاحف، المدارس، ومباني المصالح والهيئات الحكومية مثل البورصة، والأوقاف، وكثير من الفنادق الفخمة.

لقد جاء "ترامبلي" إلى مصر خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، في وقت كانت فيه مصر قبلة الطامحين ومبتغى المغامرين وأصحاب الأفكار الجديدة. كان "ترامبلي" يعتقد أن هذا البلد المنفتح ذا الموقع الجغرافي المتميز، والذي يعيش فيه أجناس وأطياف مختلفة يُمكن أن يفتح له آفاقًا جديدة للنجاح والتفوق والتميز، خاصة في ظل صناعة وليدة، ضرورية للبشر، ومفيدة للعمران، ومطلوبة من قبل الحكومات. وبعد سنوات

من العمل، والمثابرة تحقق لـ"ترامبلي" أن اختياره كان صحيحًا، وشعر بالرضا والامتنان للبلد الذي احتضنه وساعده على تحقيق ذاته والوصول بأحلامه إلى أرض الواقع، واستطاع الرجل أن يبذر البذرة الأولى للصناعة المهمة وهي صناعة الأسمنت لتصبح مصر بعد قرن من الزمان محط اهتمام كافة الشركات العالمية المنتجة. لقد كافح "ترامبلي" ودرس، وحلل، وتابع، واهتم بفنيات الصناعة وبحوثها، وشارك في تطويرها وتحديثها ثم أدار المنظومة بشفافية ساعدت بعد ذلك على ولادة شركات منافسة أخرى محلية وأجنبية على السواء.

إننا لا نندهش عندما نعرف أن إرنست ترامبلي استمر في مصر حتى بلغ العقد التاسع من العمر، مُعاصرًا حكومات، وثورات، وتغيرات، وأجيال، وأفكار، وملتقيًا بباشاوات وأثرياء وأفندية، ومختلطًا بعمال ومحاسبين ومحامين وصحفيين ورموز مجتمع، ونال أوسمة ونياشين واستحق تكريمًا واحترامًا وتقديرًا من مصر وغيرها من دول أوروبا.

***

-2-

اجتذبت مصر منذ القرون الوسطى كثيرًا من الرحالة والفنانين السويسريين المهتمين بالشرق، واتسع الاهتمام بشكل كبير بعد الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798. لقد عاد علماء الحملة ونشروا في أوروبا كتبًا ومقالات حول بلاد الشرق الجميلة وعلى رأسها مصر، وهو ما دفع كثيرًا من الأسر التي اهتمت بتعليم أبنائها تعليمًا جيدًا إلى زيارة مصر للتعرف على إمكانية المشاركة في تعميرها خاصة في عهد محمد علي باشا.

وغادر عدد من علماء المصريات السويسريون بلادهم - مثلما فعل كثير من أقرانهم الأوروبيين - للتعرف بشكل مباشر على الآثار المصرية، وزيارة الأهرامات، والتعرف عن قرب على الحضارة المصرية القديمة. تدفق العشرات من السويسريين إلى أرض الكنانة مُطلعين وباحثين ودارسين، وهكذا عرف المجتمع السويسري مصر كأحد أهم بلدان الشرق القديم ذات التاريخ والحضارة الممتدة عبر الأزمان.

كذلك فقد ذاع اسم مصر في الأوساط التجارية السويسرية بفضل سمعة القطن المصري والذي شهدت تجارته انتعاشًا كبيرًا خلال عهد محمد علي، وسعيد باشا، لذا فقد اهتم رجال الأعمال السويسريون بتأسيس شركات تجارية عديدة لهم في مصر للحصول على حقوق تسويق القطن المصري في مختلف الدول الأوروبية. وهكذا انتقلت عائلات كبيرة مثل عائلة رينهارت، وكوبر إلى مصر، واستقبلت الإسكندرية والقاهرة أصنافًا متنوعة من الناس، منهم رجال الأعمال، المدراء، المحاسبون، المصرفيون، المهندسون، الفنيون، المهندسون، وأصحاب

الخبرات المختلفة.

وعلى الرغم من مجيء الجالية السويسرية في المرتبة التاسعة بين الجاليات الأجنبية في مصر من حيث العدد خلال النصف الأول من القرن العشرين، إذ لم يزد عدد أفراد الجالية في عام 1937 مثلًا على 1250 شخصًا، إلا أن تلك الجالية تميزت على غيرها من الجاليات الأجنبية باعتبارها من أفضل الجاليات تعليمًا، وأكثرها خبرة ودراية بالأعمال الفنية، لذا فقد عمل السويسريون الوافدون إلى البلاد في وظائف متميزة، لها مكانتها الاجتماعية، وذات رواتب عالية مقارنة بباقي الجنسيات.

إن هناك الكثير من النماذج السويسرية التي حققت نجاحًا عظيمًا في مصر. ربما لم تتح الفرصة تناول سير هؤلاء الأفذاذ الذين أكدوا تميز الشخصية السويسرية بالجلد والمثابرة. لقد كان أحد الأمثلة الناجحة، والتي في الغالب ارتبطت بعلاقة تعارف مع إرنست ترامبلي هو جاكومو جروبي، صاحب أول وأكبر مشروع لمحلات الحلويات المتخصصة في مصر. لقد ولد جاكومو في 1863 وهاجر إلى مصر سنة 1884 أي بعد الاحتلال البريطاني بعامين وأسس محلًا للحلويات في الإسكندرية باسم عائلته "جروبي". وفي هذا المحل ذاق المصريون للمرة الأولى الآيس كريم والجاتوهات بمختلف أنواعها، وحقق الرجل أرباحًا كبيرة وعاد إلى سويسرا لكنه فقد أمواله في مشروعات خاسرة هناك، فقرر العودة مرة أخرى إلى مصر، وبالفعل عاد مع ابنه أكيللي وأعاد افتتاح محلات جروبي في الإسكندرية والقاهرة لتصبح أهم ملتقى للأثرياء وأبناء الطبقات المتعلمة، ورحل الرجل سنة 1947 بعد أن ترك ثروة هائلة.

كانت النماذج السويسرية جميعًا تؤكد أن مصر ملاذ آمن، وطاقة نور، وأرض نجاح لأصحاب الأفكار والخبرات والأحلام المختلفة من كُل دول أوروبا لتنصهر فيها وتختلط بناسها وتُبدع وتُخطط وتبتكر وتبادر لصناعة أمجاد يُخلدها التاريخ.

وهكذا لم يكن غريبًا أن يسافر إرنست ترامبلي المولود في مدينة لوزان سنة 1876، والمتخرج من مدرسة الهندسة هناك إلى مصر ملتحقًا بشركة بلجيكية جديدة كانت قد قررت افتتاح مقر لها في مصر، وكانت تبحث عن مهندس متميز على دراية بعلوم صناعة الأسمنت وفنياتها ويقبل على إدارة مصنعها الجديد في بلاد النيل والذي يُعد أول مصنع للأسمنت فيها.

إننا لا نجد أي تفاصيل واضحة حول ما دفع إرنست أن يقبل المهمة الجديدة، وليس لدينا كذلك أي معلومات واضحة حول ظروف عائلته، وإن كان أحدها قد زار مصر، وحكى له عنها أم لا. إننا لا ندري كيف كانت نظرة الرجل للبلد الذي يُمثل الشرق ويضرب بحضارته المثال

على قدرة وإبداع الإنسان على البناء والتمدن، لكن من الواضح على أي حال أن إرنست ذا الأربع والعشرين سنة كان على استعداد لإثبات ذاته في أي مكان يتاح له العمل فيه. وكان من الواضح أيضًا أنه عمل لسنوات قليلة سابقة ضمن طاقم الشركة البلجيكية في سويسرا، أو غيرها من البلدان؛ لذا فقد جاء اختياره طبقًا لنتائج متابعة دقيقة لعمله السابق، واستغلالًا لذكائه المتقد وقدرته على اتخاذ القرارات، والتعامل بحنكة وذكاء مع الآخرين.

لقد كان الرجل على موعد مع الشرق في بدايات قرن جديد يتشكل فيه وعي شعب بضرورة التمدن وحتمية التعلم، وتولد فيه قومية جديدة لها خصائصها وسماتها وأذواقها. كانت مصر قد عانت كثيرًا خلال السنوات الأولى للاحتلال البريطاني، وساد بين كثير من المتعلمين تصور عام بأن الهزيمة التي عاشها المصريون كان أحد أسبابها ضعف التعليم وقلة الوعي بأهمية التمدن والتطور لدى العامة والخاصة.

***

- 3 -

في سنة 1900 تأسست شركة بلجيكية جديدة في مصر تحت اسم "بورتلاند طرة" بموجب أمر من الخديو عباس حلمي الثاني خديو مصر. وطبقًا لدراسات معنية بالنشاط الصناعي للأجانب خلال تلك الفترة، فقد بلغ رأسمال الشركة البلجيكية نحو2 مليون و300 ألف فرنك سويسري، وهو رقم كبير نسبيًا بمعايير ذلك العصر.

واختارت الشركة البلجيكية بعد دراسة وافية منطقة المعصرة لإنشاء المصنع الجديد فيها لعدة اعتبارات كان من بينها أنها منطقة صحراوية قريبة من العاصمة، وتطل على نهر النيل، وهو ما يمكن الشركة من نقل المنتجات والخامات بسهولة ويسر عبر النقل النهري. إلى جانب قرب الموقع من خط السكة الحديد، والذي امتد لربط حلوان بالقاهرة رغم أن المسافة بينهما لم تتجاوز 25 كيلو مترًا. بالإضافة إلى قرب المنطقة من جبل المقطم الذي يمكن تقطيع الأحجار اللازمة للصناعة منه.

واعتمد المصنع عند إنشائه على الطريقة الجافة في الصناعة، حيث يتم خلط الخامات الجيرية بالطين وحرقها معًا لتحضير منتج الأسمنت. وطبقًا لمجلة مصر الصناعية في سنة 1925 فإن عملية إنتاج الاسمنت في شركة طرة كانت تتم من خلال تقطيع الأحجار من جبل المقطم ونقلها إلى موقع المصنع، مع جلب طين من طمي النيل، ثم يتم بعد ذلك تكسير الأحجار الجيرية والأحجار الطينية كلٍ على حدة، وبعد تجفيفها تُخلط معًا بمعايير معينة من خلال كميات محددة توزن بدقة بواسطة ميزان يراقب المعمل الكيميائي بصفة مستمرة، ثم

يتم بعد ذلك طحن المخلوط طحنًا ناعمًا جدًا، ويوضع المخلوط بعد ذلك في قوالب الطوب مع إدخال الوقود اللازم للحريق ضمن قالب الطوب نفسه، ويتم حرق القوالب على درجة حرارة 1500 درجة مئوية. وهكذا، تصل عملية الحرق بقوالب الطوب إلى درجة قريبة من الذوبان فتتحول تلك القوالب إلى صخرة من الأسمنت شديدة الصلابة، ويتم طحن تلك الصخرة طحنًا دقيقًا لينتج الأسمنت في صورته النهائية.

وطبقًا للمجلة ذاتها، فقد بلغ متوسط إنتاج المصنع خلال السنوات الأولى نحو 50 ألف طن وعمل به ما يقرب من خمسمائة عامل، وخصص الإنتاج بالكامل للسوق المحلي خاصة لتغطية طلبات كثير من المهندسين الأجانب الذين كانوا يعملون في إنشاء مبانٍ حكومية جديدة وقصور ومنازل ضخمة.

لقد شهدت مصر في تلك السنوات نهضة عمرانية كبيرة حيث أنشأت الحكومة سنة 1902 المتحف المصري الموجود حاليًا بميدان التحرير من خلال المهندس الفرنسي مارسيل دورنون، فضلًا عن كثير من القصور الخديوية في القاهرة والإسكندرية. كذلك فقد أنشأ كثير من الأجانب قصورًا فخمة وبديعة استخدموا مادة الأسمنت فيها، وكان من بينها قصر الأمير سعيد حليم في وسط المدينة، والذي تم إنشاؤه خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي من خلال المهندس الإيطالي العبقري أنطونيو لاشياك، ومنها أيضًا قصر البارون إمبان في مصر الجديدة والذي أنشأه المهندس الفرنسي ألكسندر مارسيل سنة 1906، وقصر الخواجة كارل بايرلي مؤسس بنك كريدي فرنسيه إيجيبسيان سنة 1908، وهو الذي اشتراه فيما بعد سراج الدين باشا وعاش فيه فؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد حتى وفاته سنة 2000.

وفي تلك الأثناء اتجه كثير من الأعيان وأصحاب الثروات إلى التفكير جديًا في استخدام الأسمنت في مبانيهم الجديدة، وهو ما أوجد حالة من الطلب الحقيقي على الأسمنت داخل مصر، ودفع بعض أصحاب الشركات الأجنبية إلى استيراد الأسمنت من الخارج. ولما لم تكن الصناعة المحلية بشكل عام، ومن بينها صناعة الأسمنت المتمثلة في مصنع بورتلاند طرة محمية جمركيًا، فإن السوق المصري وقتها عرف منتجات متنوعة من الأسمنت المستورد من مختلف الدول الأوروبية، غير أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على المصنع القائم، الذي كان يعتمد بنسبة كبيرة على خامات مستوردة من الخارج. كذلك فإن تساوي الأسعار وتقارب مستوى الجودة بين الأسمنت المستورد بالكامل والمنتج محليًا بواسطة الشركة البلجيكية لم يُغير كثيرًا من الوضع العام للسوق في ذلك الوقت.

وكان من الطبيعي أن يؤدي نجاح تجربة "بورتلاند طرة" ولو جزئيًا إلى قيام مستثمرين

آخرين بالتخطيط لإنشاء مصانع جديدة، لذا لم يكد العقد الثاني من القرن العشرين يبدأ حتى تم تأسيس شركة جديدة في الإسكندرية لإنتاج الأسمنت من خلال مجموعة من المستثمرين الأجانب. وكانت الفكرة الرئيسية لدى هؤلاء أن يتم استيراد الأسمنت بالكامل من يوغسلافيا عبر البحر ويتم خلطها بمواد أخرى محلية لإنتاج الأسمنت، ورغم حماس القائمين على الشركة للعمل، ورغم قيامهم بتنفيذ الاستعدادات اللازمة من أوراق رسمية، وتدريب عمالة، فإنهم لم يستكملوا مشروعهم بسبب اضطرابات النقل والطرق نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914. وهكذا قدر لذلك المصنع أن يتوقف تماما قبل أن يصل بمنتجاته إلى القاهرة.

***

-4-

في سنة 1922 شارك إرنست ترامبلي في تأسيس جمعية الصناعات المصرية مع عدد كبير من رجال الصناعة الأجانب والمصريين كان على رأسهم هنري نوس، صامويل سورناجا، ثيوخارس كوتسيكا، وإسماعيل صدقي، وعبد الفتاح اللوزي. واختير إرنست ترامبلي سكرتيرًا عامًا فخريًا للجمعية، نظرًا للدعم الذي قدمه لها، قبل أن يصبح عضوًا دائمًا بمجلس إدارة اتحاد الصناعات لنحو عشرين سنة متصلة.

وفي الاجتماع السنوي الأول لجمعية الصناعات المصرية دعا إرنست ترامبلي مجلس إدارة الجمعية برئاسة هنري نوس، ومعه عدد من المسئولين على رأسهم يوسف قطاوي باشا وزير المالية، محمود صدقي باشا وزير الأشغال، المسيو نوج سفير بلجيكا في القاهرة، عبد الحميد سليمان باشا مدير مصلحة السكك الحديدية، والمستر بكتر السكرتير العام لوزارة المالية إلى زيارة المصنع وعقد الاجتماع هناك. وبالفعل تمت الزيارة واطلع الزوار على طريقة الإنتاج وأعجبوا بضخامة الآلات المستخدمة. وكما ذكرت مجلة مصر الصناعية في ذلك الوقت "فإن وزيرا المالية والأشغال تنقلا بين جنبات المصنع وسألا عن كل كبيرة وصغيرة فيه مبديين إعجابًا ورضا بدقة العمل". وتورد المجلة نص خطاب "ترامبلي" في تشجيع الصناعة المصرية وقتها حيث يقول: "إن لمصر مركزًا ممتازًا يسمح بأقل معونة ممكنة بتدعيم وترقية صناعاتها التي تتفق مع وسائلها العاملة والمعطلة. ويكفي لانطلاق صناعاتها أن يتم تعديل التعريفة الجمركية تعديلًا يسيرًا لا يلجأ فيه إلى إرهاق المستهلكين وتسهيل استيراد الخامات وتصدير المصنوعات ورفع العوائق التجارية، وإلغاء ضرائب الإنتاج التي تعد من الآثار البالية لسياسة سدل عليها ثوب العفاء، وجعل وسائل وأجور النقل النهري والحديدي متفقة مع حاجات الاقتصاد الصناعي".

ولا شك أن تلك الرؤية كانت شبه متفق عليها بين رجال الصناعة الأوائل، والذين كانوا يرون في الحماية الجمركية أحد وسائل تشجيع الصناعة وتثبيتها، فضلًا عن تخفيض تكلفة النقل خاصة فيما يخص خامات الإنتاج.

ويمكن القول إن تلك السنوات شهدت نموًا واضحًا في الإنتاج داخل مصنع أسمنت طرة والذي كان مملوكًا للبلجيكيين، في الوقت الذي كان يديره خبير سويسري مخضرم في الصناعة، هو إرنست ترامبلي. إن الأرقام المتاحة تقول لنا إن حجم الإنتاج سجل ارتفاعًا واضحًا خلال السنوات الأولى من العقد الثالث في القرن العشرين حيث بلغ 60 ألف طن سنويًا. وتقول أيضًا أن القائمين على المصنع وضعوا برنامجًا جديدًا لزيادة الإنتاج إلى 100 ألف طن سنويًا ابتداء من سنة 1926، وقد بلغ عدد العمال المصريين في المشروع في ذلك الوقت 700 عامل، وقد بلغت أجورهم نحو 27 ألف و300 جنيه سنة 1923، وهو ما يعني أن متوسط أجر العامل في السنة بلغ نحو 39 جنيهًا أي ثلاثة جنيهات وربع جنيه شهريًا، وهو مبلغ مناسب كأجر شهري للعمال في ذلك الوقت.

***

- 5 -

في سنة 1927 تحولت شركة طرة للأسمنت من شركة بلجيكية إلى شركة مساهمة مصرية وتم زيادة رأس المال مع الزيادة الواضحة في الطلب المحلي على الأسمنت. لقد كان الطلب على الأسمنت قد سجل خلال سنة 1921 نحو مائة ألف طن، إلا أن الرقم ارتفع خلال السنوات التالية بصورة واضحة حتى وصل إلى نحو 400 ألف طن، وهو ما دفع كثيرًا من الشركات التجارية إلى استيراد كميات من الأسمنت من الخارج لتغطية الفجوة المتزايدة بين الإنتاج والاستهلاك.

هنا تجلت عبقرية إرنست ترامبلي مدير شركة الأسمنت الذي سعى إلى زيادة الإنتاج اعتمادًا على محاولة استخراج الخامات الأساسية من داخل مصر. وضع الرجل أبحاثًا وشكل لجان تحرٍّ للتعرف على إمكانية القيام بذلك، وبعد شهور قليلة تأكدت له صحة استنتاجاته بشأن قدرة الشركة على استخراج الخامات الأساسية من مصر بدلًا من استيرادها.

وهكذا، لم يحل عام 1928 حتى تعاقدت الشركة مع الحكومة المصرية على استخراج الخامات التي يُصنع منها الأسمنت في مساحة تبلغ 65 فدانًا بمديرية الجيزة، مقابل إيجار سنوي قدره 95 جنيهًا، وإتاوة قدرها 5 مليمات عن كل متر مكعب يتم استخراجه.

ويشير الدكتور أحمد نبيل عبد الحميد الباحث الاقتصادي إلى أن الشركة استعانت بعدد

كبير من العمالة المصرية في ذلك الحين، كما استعانت ببعض الخبراء والفنيين الأجانب الذين جاءوا من عدة بلدان كان أبرزها سويسرا. وفي الغالب فإن السويسريين كانوا متميزين جدًا في ذلك الوقت في مجال دراسات الأسمنت، وهو ما ساهم في تحقيق نجاح كبير وغير متوقع تمثل في تحقيق أرباح هائلة مكنت الشركة من مضاعفة الإنتاج، وعمل توسعات عديدة. وفيما بعد اجتمع المساهمون وأصحاب رؤوس الأموال والذين كانوا من البلجيكيين والمصريين، ووضعوا تصورات عديدة لتطوير الشركة، حتى إنه لم يحل عام 1933 حتى أنشأت الشركة مصنعًا جديدًا لتصنيع البلاط، ثم تم إنشاء مصنع آخر لعمل الأكياس الورقية. وفي تلك الأثناء تعاقدت الحكومة مع الشركة للمساهمة بإنتاجها في مشروع خزان جبل الأولياء بالسودان.

ويمكن القول إن النجاح الكبير الذي حققته شركة طرة دفع مستثمرين آخرين إلى الدخول بحماس إلى دائرة المنافسة، وبالفعل تم إنشاء مصنع كبير منافس هو مصنع أسمنت بورتلاند حلوان والذي أسسه مجموعة من المصريين والدانمركيين بطاقة إنتاجية بلغت وقتها 100 ألف طن سنويًا.

ومع ميلاد المصنع المنافس حاولت شركة طرة الدخول في اتفاق مع شركة حلوان لتنظيم السوق وعدم إضرار أي طرف بالآخر، وجرت مفاوضات عصيبة ومكثفة بين الجانبين في مدينة جين بإيطاليا إلا أنها لم تكلل بالنجاح، وهو ما أدى بأسعار الأسمنت إلى التراجع الشديد، وساهم في قيام المستوردين باستيراد كميات كبيرة. ويومًا بعد يوم تراجعت أرباح الصناعة، وعادت الشركتان للتفاوض مرة أخرى ولم تلبثا أن اتفقتا في 19 فبراير سنة 1931 على إنشاء مكتب مشترك لبيع الأسمنت، والعمل على دعم الصناعة المصرية. وفي الشهر ذاته صدر مرسوم بقانون ينص على فرض رسم قدره ثلاثين قرشًا على كل طن أسمنت يتم استهلاكه.

ويذكر كتاب الصناعة المصرية سنة 1935 أن أهم منافسي مصر في قطاع الأسمنت هم يوغسلافيا وبلجيكا وإنجلترا. ويقول: "إنه على الرغم من تقدم صناعة الأسمنت المحلية، فإن استيراد الأسمنت الإنجليزي يزداد ازديادًا محسوسًا عما كان يستورد من البلاد الأخرى في السنين السابقة، وسبب ذلك عائد إلى تفضيل بعض مهندسي الأشغال الحكومية الكبرى ومقاوليها للأسمنت الوارد من إنجلترا، غير أننا نعتقد أن هذه الأسباب ستزول تدريجيًا كلما اتسعت في البلاد دعوة شركات الأسمنت لما فيها للدلالة على جودة الأسمنت المصنوع في مصانعها وأنها لا تقل عن الأسمنت المستورد من الخارج، خصوصًا فيما يتعلق بالأنواع الشائعة. كذلك فإن الدقة في تطبيق المنشور الوزاري الخاص بتفضيل المنتجات المحلية عن

مثيلاتها الأجنبية ستكون داعية إلى تنمية الصناعات المحلية".

ويضيف الكتاب نفسه "والأسمنت اليوغسلافي أكثر أنواع الأسمنت منافسة للأسمنت المحلي لرخص ثمنه، لأن مصانع الأسمنت في يوغسلافيا المتمركزة في الأماكن المتاخمة لإسبلاتو على بحر الأدرياتيك تصنع بنوع خاص الأسمنت الطبيعي باستخدام محاجر الأحجار الجيرية الطفلية المتوافرة في الأنحاء ويضاف إلى رخص التكاليف نقله من إسبلاتو إلى الإسكندرية بأجور زهيدة لا تتجاوز 20 قرشًا لكل طن وهذا نظرًا للاتفاق بين مصانع الأسمنت اليوغسلافية والشركة الإيطالية للملاحة "لويد تريستيو". وبما أن المصانع اليوغسلافية الموروثة عن مملكة النمسا والمجر السابقة أنشئت لصنع مقادير عظيمة من الأسمنت، وبما أن أسواقها الداخلية محدودة الآن، فإنها تنهال بالفائض الكثير من إنتاجها على الأسواق المصرية مستخدمة في سبيل ذلك كافة إمكاناتها".

وهكذا، كانت الحرب دائرة في سوق الأسمنت، خاصة أن السوق المحلي كان يشهد نموًا كبيرًا في الطلب عامًا بعد الآخر. ومع صعوبة الأوضاع فكر المنتجون في تنفيذ مشروعات مشتركة، لذا فقد أنشئت مصانع طرة وحلوان بالتعاون مع بنك مصر سنة 1938 شركة جديدة هي شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح.

***

- 6 -

في 21 نوفمبر سنة 1931 أصدر الملك فؤاد ملك مصر والسودان أمرًا ساميًا بإنشاء ثلاثة نياشين مصرية هي نيشان الفلاح ونيشان المعارف ونيشان التجارة والصناعة. وتقرر أن يتم منح كل نيشان إلى شخصية عامة أسهمت في تنمية المجتمع وساهمت في منفعة البلاد. ولم يكن غريبًا أن يكون اسم إرنست ترامبلي من بين أوائل الذين تم منحهم النيشان تقديرًا لما قدموه من خدمات للصناعة الوطنية.

لقد كان عهد الملك فؤاد عهد احتضان وتشجيع حقيقي للصناعة المصرية، فخلاله صدرت كثير من التشريعات الأولى المنظمة للتجارة والصناعة، وبتشجيعه ولد اتحاد الصناعات المصرية، وفي عهده تم إنشاء أول مدارس رسمية للتعليم الصناعي، كما تم كذلك فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة كنوع من الدعم للصناعات المحلية.

ولا شك أن للتجربة المتميزة التي قدمها إرنست ترامبلي في قطاع الأسمنت أثرًا كبيرًا، فقد نتج عنها تقليل للمستورد منه، وتشجيع لكيانات جديدة على إقامة مصانع مماثلة، فضلًا عن التعاقد مع الحكومة المصرية لتوريد ما تحتاج إليه من الأسمنت سواء في مشروعاتها

العمرانية في مصر أو في السودان.

والمؤكد أن إرنست استحق نيشان الملك عن كفاءة وتفوق، فقد كان الرجل متحمسا لمواكبة الصناعة لكل ما هو حديث وتكنولوجي في العالم، لذا فإن توسعات المصنع كانت تتم وفق دراسات وأبحاث وخطط علمية للاستفادة بالمعدات الأحدث والأكثر قدرة على زيادة الإنتاج وتوفير الجهد والمال. وكان الرجل يؤمن بأهمية تدريب العمالة، وحرص على إنشاء إدارة خاصة بذلك في مصنع طرة، وعني بالمشاركة في وضع دراسات وأوراق عمل حول مستقبل الصناعة في مصر، لذا كله فقد استحق بجدارة نيشان الصناعة، وهو الذي سيتطور فيما بعد ليحمل اسم وسام النيل.

***

-7-

يتميز إرنست ترامبلي عن كثير من رجال الصناعة الأجانب في مصر بعمله الدبلوماسي الذي عمل به كنوع من العمل العام بهدف خدمة الجالية السويسرية في مصر.

لقد كانت سويسرا تبحث عن روابط مباشرة رسمية تربطها بالشرق خاصة بمصر، التي كانت قبلة الغربيين والأوروبيين نظرًا للفرص التي تتيحها، وللسحر المصاحب لعلم "المصريات" والذي ذاع في أوروبا في بدايات القرن العشرين. فضلًا عن ذلك فإن مصر كدولة محورية لها أهميتها وتأثيرها بحكم موقعها المتميز وشخصيتها المؤثرة، ولا يمكن لدولة ما تحقيق دور ملموس في الشرق الأوسط بعيدًا عنها.

وكانت مصر على خلاف الدول التابعة للخلافة العثمانية متصلة بكثير من الدول الأوروبية بمكاتب قنصليات صغيرة، وكانت سويسرا ممثلة في الإسكندرية من خلال مكتب صغير حمل اسم غرفة التجارة السويسرية والذي أنشئ سنة 1909 وترأسه رجل الأعمال السويسري ألفريد قيصر وعمل على خدمة ومعاونة أفراد الجالية السويسرية التجارية في مدينتي القاهرة والإسكندرية.

وفي سنة 1917، وقبل عام واحد من انتهاء الحرب العالمية الأولى تقرر فصل مكتب الغرفة إلى مكتبين أحدهما في الإسكندرية والثاني في الإسكندرية، وبحثت الحكومة السويسرية عن رجل يمكنه الإشراف على المكتبين بشكل عام، ولم تجد سوى إرنست ترامبلي رجل الصناعة الناجح في مصر، والذي يتمتع بعلاقات وصلات جيدة بكثير من المسئولين المصريين والأجانب على حد سواء. وبالفعل تم تدشين مكتبين في القاهرة والإسكندرية سنة 1919 تحت إدارة ترامبلي الذي حمل صفة المستشار التجاري السويسري

في مصر.

ومع نمو أعمال اللجنة الاستشارية السويسرية في مصر، وزيادة طلبات الشركات السويسرية للاستثمار في قطاعات مختلفة في مصر، تم جمع تبرعات مقدرة بنحو عشرة آلاف فرنك سويسري، مكنت "ترامبلي" في سنة 1922 من تعيين عدد مناسب من الموظفين والإداريين من السويسريين والمصريين لمتابعة أنشطة وخدمات مجتمع الأعمال.

ومع سقوط الخلافة العثمانية تمامًا في سنة 1923 وإعلان استقلال مصر اسميًا في العام التالي فكرت دولة سويسرا في ضرورة إنشاء سفارة لها في مصر بكامل الخدمات وعلى رأسها الخدمات التجارية والاقتصادية، وعلى إثر ذلك ولدت في 1925 اللجنة التجارية السويسرية في مكتب مدير القنصلية السويسرية وتحددت لها مهام وواجبات ووضع لائحة خاصة بأهدافها ومجالات عملها، وتم تعيين تشارلز كوهلر مستشارًا تجاريًا لها.

ورغم ذلك لم يغب إرنست ترامبلي عن المشهد وواصل جهوده لإتمام مساعيه السابقة لإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين مصر وسويسرا، لذا فقد انتهز زيارة هنري مارتن الوزير السويسري بأنقرة في فبراير سنة 1934 إلى القاهرة، وقام بتقديم طلب إلى الحكومة المصرية لإقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين البلدين وفي يونيو من السنة نفسها تم إقرار قيام العلاقات الدبلوماسية بين برن والقاهرة. وفي النهاية فقد وافق الملك فؤاد في 11 مارس على إنشاء المفوضية السويسرية في القاهرة في قصر بهلر في شارع قصر النيل. كذلك فقد تم إنشاء فرع آخر لها في شارع السلطان حسين في الإسكندرية. وفي سنة 1937 استقلت المفوضية السويسرية مرة أخرى بسبب نقص الدعم الحكومي، وظلت مستقلة حتى عام 1957، وفي سنة 1962 تم تعيين أول سفير لسويسرا في القاهرة وهو جين لويس.

***

- 8 -

عاش إرنست ترامبلي في مصر وأنشأ فيلا خاصة به في شارع 19 في منطقة المعادي. كانت المعادي هي المنطقة الأقرب لشركة الأسمنت في طرة، وكان الحي بشكل عام هو الأنسب لسكن مجموعة من الأثرياء الأجانب.

والمعروف أن منطقة المعادي سميت بهذا الاسم نظرًا لوجود "معدية" لعبور النيل فيها، وكان الحي يخضع حتى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين إداريًا لمحافظة الجيزة.

لقد أنشأ كثير من مدراء الشركات الأجنبية ورجال الأعمال بيوتهم في الحي الجديد الذي

يطل على نهر النيل ويتميز بطقس هادئ وهواء نقي. وشهدت المنطقة سنة 1913 ميلاد أول محطة طاقة شمسية في العالم، وتم إنشاء معبد لليهود المصريين تبرع به أحد أثرياء اليهود هو مائير بيتون، كذلك فقد أنشئت كنيسة كاثوليكية إلى جوار مسجد كبير افتتحه الملك فاروق سنة 1939 وحمل اسم "الفاروق". وظل الحي الهادئ خاصًا بالأجانب والمتمصرين طوال الفترة الملكية، وحتى عندما اضطرت مصر خلال الحرب العالمية الثانية إلى استقبال جنود من مختلف دول العالم ضمن قوات الحلفاء كانت المعادي مقرًا لمعسكراتهم. والمعروف أن فرقة كاملة من جنود نيوزلندا مكثت في الحي الهادئ وقتًا طويلًا خلال الحرب، وبعد انتهائها رفض كثير منهم العودة إلى بلادهم واستقروا في مصر.

إننا ليس لدينا صورة واحدة للفيلا التي أنشأها "ترامبلي" له ولعائلته، ولا يوجد ذكر لها إلا مرورًا في كتاب بحثي تحدث عن فيلات المعادي، لكن هناك فيلات عديدة ما زالت باقية مثل فيلا الشواربي باشا، ومنشه، وموصيري وحمزة الشبراويشي وغيرهم تدل على عظمة البنيان وعلو الذوق العام، وتدلل على ثقة أصحاب تلك المباني في الدولة المصرية التي عاشوا فيها في أمان وسلام ورضا. كذلك فإن هناك فيلا باقية استخدمها ترامبلي خلال الثلاثينيات كمقر لإدارة حسابات شركة طرة للأسمنت وهي فيلا إيميل كلاسو والتي صممها المهندس مارك أكاتوس، وقد بيعت تلك الفيلا للسفارة السويسرية سنة 1960 واستخدمت سكنًا للسفير وعائلته. وهناك فيلا أخرى باقية كانت تخص رولف فردريك مدير شركة طرة للأسمنت وابن زوجة إرنست ترامبلي، وهي الآن ملك سفارة الولايات المتحدة وتستخدم كنادي لأفراد البعثة الدبلوماسية.

وهناك بيت آخر عاش فيه إرنست في العقار رقم 22 شارع المنصور بالزمالك، وإن كان ذلك سابقًا على إنشائه للفيلا الخاصة به.

ويمكن القول إن الخبرات الاقتصادية والدبلوماسية التي اكتسبها الأب الروحي لصناعة الأسمنت جعلته مؤمنًا أن مصر وطن متحضر يستحق أن يستقر فيه ويؤسس لحياة دائمة وممتدة. وهكذا قُدر للرجل أن يبقى في مصر عقودًا طويلة.

***

-9-

ليس لدينا أي معلومات حول إرنست ترامبلي بعد ثورة يوليو 1952، إن الثابت من الإشارات القليلة المتاحة حول الرجل أنه توفي سنة 1967 عن عمر يناهز 91 عامًا. ونحن لا نعرف كيف كانت حياته خلال السنوات الأخيرة وكيف كان يرى مصر. إن آخر وثيقة متاحة

ورد فيها ذكر "ترامبلي" كمدير لشركة الأسمنت ترجع إلى سنة 1943 وهي قائمة الشخصيات البارزة في القطر المصري، والتي كانت تصدر سنويًا باللغة الفرنسية. في تلك السنة كان عمر إرنست ترامبلي 67 عامًا، وقد كان شائعًا في ذلك الوقت لدى رجال الصناعة المتميزين العمل حتى سن السبعين، وهو ما يعني أن الرجل ظل في عمله حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

على أي حال إننا لا نعرف إن كان الرجل قد بقي في مصر بعد ذلك أم لا، وإن كُنا نعتقد أنه ترك عمله في الفترة من 1945 إلى 1950 خاصة أن اسمه لم يرد ضمن أعضاء لجان تطوير الصناعة التي تم تشكيلها سنة 1948 والتي كان من بينها لجنة لتطوير صناعة مواد البناء. إن وزارة التجارة والصناعة في ذلك الوقت استعانت بصامويل سورناجا رجل الصناعة الإيطالي والخبير في صناعة الطوب والخزف ضمن أعضاء لجانها رغم أنه كان كبيرًا في السن للاستفادة من خبراته وآرائه لخدمة الصناعة، ولو كان إرنست ترامبلي موجودًا في مصر في ذلك الحين، لكان من المنطقي والطبيعي الاستعانة به، لذا فإننا نُرجح مغادرته قبل ذلك التاريخ.

إننا نتصور انقطاع الرجل عن مصر خلال السنوات الأخيرة من عمره، وفي الغالب فقد عاد إلى سويسرا بعد أن أصبح غير قادر على العمل، وفي الغالب فإن الرجل ـ على خلاف السويسري لينوس جاش - لم يرتبط بعلاقات من أي نوع بالنظام الحاكم بعد ثورة يوليو سنة 1952، وما يُرجح ذلك أن ذكره اختفى من الصحافة المصرية بعد قيام الثورة، حتى الكُتب والتقارير التي صدرت عن جهاز الإحصاء، ووزارة الصناعة خلال الخمسينيات من القرن العشرين لم تشر بأي كلمة إلى الرجل صاحب التجربة الأولى في صناعة الأسمنت، وكل ما أشارت إليه لم يتعد "أن مصر عرفت صناعة الأسمنت سنة 1900، وأن إنتاج الأسمنت الآن (سنة 1957) تضاعف عدة مرات بسبب الطلب التصديري عليه والذي وصل إلى أربعة آلاف طن سنويًا".

والمؤسف أن يذكر الباحث عرفة عبده علي في كتابه عن "يهود مصر" اسم "ترامبلي" باعتباره أحد الشخصيات البارزة في المجتمع اليهودي، ويقول إنه عضو نادي محمد علي، والنادي السويسري، وعضو مجلس إدارة شركة الأسمنت، ونائب رئيس البنك العقاري السويسري. وذلك الخطأ الغريب الذي وقع فيه الباحث تكرر مع لينوس جاش رئيس شركة الغزل الأهلية ووكيل اتحاد الصناعات، وهوج توس نجل هنري نوس ومدير شركة السكر، وكل هؤلاء بما فيهم "ترامبلي" لم يكونوا من اليهود المصريين، وإنما من الأجانب الوافدين الذين كانوا يدينون بالديانة المسيحية.

وليس لدينا تصور عن علاقات الرجل خلال سنوات عمله في مصر، وإن كان من الواضح أنه حظي بصداقة شخصية قوية مع هنري نوس مؤسس اتحاد الصناعات المصرية، وثيوخارس كوتسيكا وعائلته، ولينوس جاش. ولا شك أن استمراره في مصر لفترة تقارب النصف قرن جعلته ملمًا باللغة العربية، إلى جانب اللغات الفرنسية والإيطالية والألمانية والتي كان يجيدها بحكم انتمائه إلى سويسرا.

***

- 10 -

حكاية الأسمنت في مصر طويلة، ومشوقة، وجديرة بالتسجيل والتحليل. كانت البداية بلجيكية، ثم تمصرت جزئيًا، ودخل متافسون دنماركيون، ثم مصريون، وتوالى بعد ذلك دخول الجنسيات العالمية.

في سنة 1949 أنشئت ثالث شركة لإنتاج الأسمنت وهي الإسكندرية بمنطقة المكس، ولم تمر سنوات قليلة على قيام ثورة 23 يوليو حتى أنشأت الحكومة الشركة القومية للأسمنت.

وفيما بعد أقيمت شركات أخرى لتغطية الطلب المتسارع على الأسمنت بأنواعه، الرمادي العادي، والحديدي، والمقاوم للكبريتات، والأسمنت الأبيض وغيرها من الأنواع. وإذا كانت المصانع المصرية قد عملت لفترات طويلة بالطريقة الرطبة، فإنها تحولت منذ عام 1980 إلى الطريقة الجافة وهي الأحدث تكنولوجيا والأقل استهلاكًا للوقود والأفضل بيئيًا.

وهكذا ارتفع إنتاج الأسمنت في مصر من نحو 400 ألف طن سنة 1940 إلى أكثر من 25 مليون طن سنة 2014، في الوقت الذي تبلغ فيه إجمالي الطاقة الإنتاجية إلى 63 مليون طن سنويًا. ووصلت صادرات مصر من الأسمنت إلى معظم الأسواق الخارجية خاصة السوق الأمريكي والبرازيلي وكثير من الأسواق العربية، وبلغ حجم الصادرات في سنة 2004 نحو 12.3 مليون طن وهو رقم كبير لم يتكرر بعد ذلك.

وفيما يتعلق بتسويق الأسمنت فقد أنشأ عام 1932 مكتب الأسمنت الذي تولى بيع إنتاج الشركتين القائمتين (طرة وحلوان) ثم تغير اسمه عام 1958 إلى مكتب بيع الأسمنت المصري وانضمت إليه شركتا الإسكندرية والقومية وعهد إليه وحده بتسويق إنتاج الشركات الأربع والقيام بأعمال التصدير والاستيراد إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وفي عام 1991 ومع بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي والسوق الحرة تم تصفية مكتب بيع الأسمنت وتولت كل شركة تسويق إنتاجها بمعرفتها وباستقلالها عن الشركات الأخرى، وكان الهدف من ذلك تقوية المنافسة بين الشركات والتي تم خصخصتها تباعًا لتدخل

شركات عالمية عملاقة مثل "لافارج"، "تيتان"، "سيمكس" وغيرها إلى السوق المصري.

***

- ١١ -

دروس عديدة نستخلصها من الفتاح لنا من سيرة إرنست ترامبلي. كان الرجل بلا شك مُغامرًا طموحًا، لكنه بنى ذلك الطموح على أساس سليم من المعرفة والدراسة التي مكنته من قراءة واقع صناعة الأسمنت وكيفية تحقيقه في بلد جديد مثل مصر. إنه كان يُدرك جيدًا أهمية أن تكون الأول، حيث يتيح ذلك فرصًا كبيرة للربح، لكنه يحمل في الوقت ذاته مخاطر غير محدودة، لذا فمن الضروري الموازنة بين الحماس الإيجابي والحذر العاقل.

افتتح الرجل عمله بدراسات وافية حول السوق، والتكلفة، والتوقعات المستقبلية. كان يُدرك تمامًا أن ركائز نجاح أي مشروع يستند في الأساس على البحث والدراسة المستمرة، كذلك فإنه كان يعي أن قراءة المستقبل ضرورية لاستمرار النجاح، والتغلب على المعوقات الطارئة. كان "ترامبلي" مُهتمًا بمتابعة أي بحوث ودراسات جديدة خارج مصر، وكان يدرس بواقعية شديدة إمكانية الاستفادة منها في المصنع المقام داخل مصر.

كذلك فإن إيمان "ترامبلي" بضرورة التعاون مع المنافس لما فيه المصلحة العامة، لذا فقد رأيناه يحاول المرة تلو المرة التفاوض مع الشركات المنافسة للحفاظ على الاستقرار داخل السوق، ولا ييأس، أو يُحبط حال فشل المفاوضات. إن التفاوض فن وينبغي على كل مدير مسئول التمتع بأصول وأساليب التفاوض.

جانب هام في حياة رجل الصناعة السويسري لا يُمكن غض الطرف عنه، وهو ما يخص عمله في خدمة مشروعات بني وطنه عبر العمل الدبلوماسي. لا شك أن الرجل أحب مصر، لكنه في الوقت نفسه رأى فيها فرصًا متاحة لأقرانه من السويسريين، لذا فقد قبل، وهو مدير لمصنع الأسمنت أن يترأس مكتب الخدمات التجارية السويسرية، وهو في الغالب عمل تطوعي لا يتقاضى عنه أجرًا.

نقطة أخرى نلحظها عند مُتابعة سيرة الرجل أنه اختار الانزواء والتقاعد عندما شعر أنه غير قادر على تقديم المزيد من العطاء. ربما كان الرجل قد تجاوز السبعين من عمره عندما توقف عن إدارة الشركة وتقاعد مُلقيًا سنوات المجد إلى خزانة الذكريات. رحل الرجل أو انعزل عن المجتمع مُفضلًا الاستمتاع بما بقي له في الحياة مع الأسرة والأصدقاء مُعترفًا بحقيقة أن الإنسان لا يُمكن أن يحيا طوال عمره في العمل مهما كانت درجة محبته لذلك العمل.

***



إرنست ترامبلي.. الأب الروحي للأسمنت

الكونت دي زغيب
«صانع المربى الأول»

- 1 -

الصناعات الغذائية من أقوى وأهم الصناعات في مصر اليوم، وعلى مدار الأزمنة تُمثل تلك الصناعات استثناء دائمًا من أي أزمات كساد أو ركود نتيجة استمرار الطلب، ولا شك أن تلك الصناعة شهدت تطورات وتحولات عديدة خلال القرنين الماضيين.

وصناعة المربى والشربات واحدة من أهم الصناعات الغذائية، ويرجع الفضل فيها للنشأة الحقيقية إلى صناعي كبير، ورأسمالي متنوع الأنشطة يمثل الشوام في مصر، هو الكونت دي زغيب.

لقد كانت مصر بلدًا فريدًا تميز بوجود مقومات إقامة صناعة كبيرة ومتطورة للمربى والشربات، نظرًا لكونها بلدًا زراعيًا لديه محاصيل عديدة يمكن استخدامها في تلك الصناعة بدءًا من التمور، والبرتقال، وحتى الفراولة والتين والمشمش، فضلًا عن احتضانها لصناعة سكر قوية وكبيرة كانت قائمة منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. إلى جانب اتساع أسواقها نسبيًا نتيجة الكثافة السكانية الكبيرة.

في كتابه الموسوعي "الصناعة في مصر" الصادر سنة 1935 يقرر الدكتور حسين علي الرفاعي أن المصنع الذي أنشأه الكونت دي زغيب للمربى والشربات في نوى سنة 1901 يمثل النواة الأولى لتلك الصناعة في مصر، وأنه هو الذي وجه أنظار أصحاب الأموال في مصر إلى هذه الصناعة الهامة.

والحقيقة أن الرجل الذي عمل في أنشطة استثمارية عديدة بدءًا من استصلاح الأراضي والأعمال التجارية والمقاولات والصناعات يُعد أبرز رجال الأعمال الشوام الذين كان لهم شأن عظيم في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وقد ترك الرجل عدة قصور عظيمة البنيان، متميزة العمارة، كما ترك عائلة عريقة أنجبت العديد من النجباء والنابغين.

وإذا كانت المعلومات المتاحة عن الرجل ضعيفة جدًا، إلا أنها تُمثل إطلالة مهمة على عصر من انصهار الثقافات واختلاط الخبرات ونجاح الفرص امتازت به مصر خلال حقبة من حقباتها التاريخية، حين استقبلت هجرات يونانيين وشوام وأرمن وأوروبيين من مختلف الأقطار، وفتحت لهم أبواب النجاح والتفوق، وسمحت لهم بالاستثمار، وشجعتهم على

التنمية والتطوير.

***

ـ2ـ

عرفت مصر أجناسا من البشر وأطيافًا من الهجرات المتنوعة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، وكان للشوام نصيب كبير في تلك الهجرات. وقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر على وجه التحديد تزايدًا كبيرًا في أعداد المهاجرين من بلاد الشام نتيجة سياسات القمع التي مورست تجاههم من قبل ولاة الدولة العثمانية، فضلًا عن بحثهم عن بيئة أكثر قدرة على تلبية طموحاتهم في التحرر والازدهار الاقتصادي والمعيشي. ولا شك أن مصر كانت مركزًا مفتوحًا لاستقبال أفواج من المهاجرين الباحثين عن موقع انطلاق وتحرر ونجاح على المستوى الاقتصادي أو الثقافي.

وكانت مصر في تلك الفترة تُطلق لفظ "الشوام" على كافة القادمين من سوريا أو لبنان أو فلسطين، وفي قليل من الأحيان على الأردنيين.

وتكشف رسالة ماجستير للباحث الفلسطيني ماهر سعيد درويش أن المهاجرين الشوام الذين استقبلتهم مصر خلال عصر الخديو إسماعيل تفاعلوا سريعًا مع البيئة الجديدة، واندمجوا في المجتمع وأتيحت لهم فرص جيدة لتحقيق نجاحات اقتصادية ملحوظة وممارسة نشاطهم السياسي والفكري بهامش أكثر حرية، فضلًا عن ذلك فقد أسهموا بشكل فعال في الحياة الثقافية والفكرية في مصر، حيث أسسوا الصحف والمجلات، وأسهموا في حركة الترجمة والتعريب، فضلًا عن دورهم في مجال الطباعة ونشر الكتب، وتأسيس الفنون والحركة المسرحية.

ويوضح "درويش" أن العديد من الشوام هاجر إلى مصر للاستثمار والانخراط في الحركة الاقتصادية النشيطة، وفتح المشاريع المتنوعة في مختلف المدن المصرية سواء كانت زراعية أو تجارية أو صناعية. وكان الحضور الأكبر للشوام في مجال التجارة حيث افتتحوا المحلات التجارية التي اعتمدت على بيع السلع والمنتجات المستوردة والمحلية ثم عملوا بعد ذلك على تصنيع تلك السلع داخل مصر أو استيرادها مباشرة من بلد المنشأ.

ويمكن القول بأن الأخوين صيدناوي كانا نموذجًا متطورًا للتجارة التي توسعت بقوة وسرعة فأنشأوا عدة فروع لمحلاتهم في بورسعيد والإسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط، وتعاقدوا مع محلات في مرسيليا وليفربول، فضلًا عن مصانع للملابس داخل مصر، وضم مصنع الخازندار التابع لهما نحو 150 عاملًا.

كذلك فإن عيسى أفتيموس يمثل نموذجًا براقًا للشوام الناجحين في مجال التجارة حيث ترك إحدى الشركات الأجنبية التي كان يعمل فيها مترجمًا في بورسعيد وحاز عددًا من التوكيلات التجارية وأنشأ محلات كبرى حملت اسمه. ومنهم أيضًا داوود حبيب الذي افتتح محلًا صغيرًا بالقاهرة سنة 1893 ثم توسع وأصبح من أكبر رجال الأعمال في بدايات القرن العشرين.

وفي مجال الصناعة كان للشوام فضل تأسيس واحدة من أهم الشركات المصرية، وهي شركة الملح والصودا وذلك سنة 1899 والتي أنتجت منتجات الملح والزيوت لأول مرة في مصر. كذلك فقد أسس جرجس عماد سنة 1898 مصنعًا للصابون باسمه واستطاع أن يغطي 80 % من احتياجات البلاد حتى سنة 1912، ومن بعده عمل في الصناعة نفسها إلياس قصيري ويوسف أبو شنب وغيرهما. وفي صناعة حلج القطن نبغ بشارة صليب وجرجي عرمان، وفي ضرب الأرز اشتهر أنطونيو رزق.

وفي مجال الزراعة اشتهر ألفريد شماس الذي اهتم بزراعة القطن وألف مؤلفات في كيفية تطويرها وتنميتها وكان عضوًا بمجالس إدارات عدة شركات أوروبية معنية بصناعة وتجارة الأقطان وعين سنة 1923 عضوًا في مجلس الشيوخ.

وفي مجال المقاولات اشتهر حبيب سكاكيني الذي جمع ثروة كبيرة وامتلك أراضي ومزارع واسعة في القاهرة والجيزة والوجه البحري وأنشأ عدة مبانٍ كبرى كان من بينها مبنى الأوبرا المصرية الأول في عهد الخديو إسماعيل وصار مقربًا من السلطان العثماني وكان له قصر كبير في القاهرة وترك اسمه على حي بأكمله.

وهكذا كان الشوام مبدعين ومتميزين في العمل الاقتصادي، وقادرين على تملك أدوات النجاح واستغلالها الاستغلال الأمثل ليتفوقوا ويحققوا طموحاتهم لتبقى خالدة على مر الزمن. وربما كان ذلك أحد الأسباب القوية التي دفعت الكونت دي زغيب إلى تأسيسه أول مصنع للمربى والشربات في مصر.

***

- 3 -

يكشف الدكتور حسين الرفاعي أن الكونت دي زغيب كان يمتلك أراضي زراعية شاسعة في عدد من محافظات الوجه البحري، وكان كشخصية مطلعة، لها مشاهداتها وزياراتها إلى أوروبا راغبًا في إقامة صناعة جديدة لم تكن مصر تعرفها من قبل.

اختار "دي زغيب" مدينة نوى بمركز شبين القناطر بمحافظة القليوبية موقعًا للمصنع

الجديد الذي قرر إنشائه لصناعة المربى والشربات، واستطاع بعد دراسات وافية افتتاح المصنع في العام الأول للقرن العشرين بإمكانيات محدودة، وخطط مبدئية تعتمد على التجربة والمعدات البسيطة.

وطبقًا للدكتور حسين الرفاعي، فقد جلب الكونت دي زغيب معدات بسيطة للعصر والتقطير، وأخرى لاستخلاص الروائح العطرية، والمركزات، وبدأ في استخدام الفواكه المصرية المزروعة على مقربة من المصنع. وكان يستهلك ما بين 40 و50 ألف حبة لارنج سنويًا، وخمسة آلاف حبة خوخ، ومثلها من التفاح، والكمثرى، لينجح في إنتاج نوعيات مختلفة من المنتجات مثل المربى، والشليك، والقراصيا، والبلح، والشربات، والملبن. كما استخدم المصنع الطماطم لإنتاج الصلصة. ويقول «الرفاعي»: إن مصنع نوى كان يبيع المربى المهروسة داخل الأواني الزجاجية «زنة رطل» بخمسة قروش، وغير المهروسة بسبعين قرشًا للدستة. أما المربى المهروسة المحفوظة في علب صفيح فقد كان سعر الدستة منها خمسين قرشًا. وكان سعر الملبن يتراوح بين 8 و12 قرشًا للأوقية. وكان المصنع يُنتجَ ما بين طن وطنين من المربى يوميًا، ونحو مائة أقة من الملبن ونحو خمسة أطنان من الصلصة كُل يوم وذكر أن المربى المنتجة لم تكن تقل في الجودة عن غيرها من المربى المصنوعة في أوروبا، والتي عرفها المصريون بعد الاحتلال البريطاني.

والواقع أن المصنع الذي كان باكورة صناعة المربى والشربات والصلصة وكثير من المنتجات السكرية عمل طوال فترة الحرب العالمية الأولى، وظل منتعشًا لنحو عشرين عامًا متواصلة، وكان سببًا مباشرًا لقيام كثير من أصحاب الأموال في الدخول إلى الصناعة ذاتها، لتتقدم وتتطور، حيث لم تمر بضعة سنوات على تشغيل المصنع حتى تأسس مصنع نادلر بالإسكندرية سنة 1913 لصناعة الحلويات والشيكولاتة والمربى وقام بتشغيل نحو 80 عاملًا وصدر منتجاته إلى السودان وعدن وقبرص وبيروت وجدة.

وشهدت مصر بعد ذلك ميلاد عشرات المصانع لإنتاج المربى والحلوى كان من بينها مصنع جروبي السويسري في شبرا بالقاهرة، ومصنع تسيباس في درب البرابرة بوسط القاهرة، ومصنع حامد أحمد للشربات بالقاهرة، ومصنع قويدر بشارع فؤاد، ومصنع عبد الخالق بركات بالقاهرة، ومصنع موسى فهمي شرف للمربات، ومصنع محمد علي نوفل في الإسكندرية.

***

كانت لجالية الشوام في مصر مكانة كبيرة وتأثير خطير في كثير من الأمور السياسية والاقتصادية على السواء. وليس أدل على ذلك من اهتمام الصحف والمجلات بأخبار الشوام بشكل رئيسي. في مجلة اللطائف المصورة بتاريخ 17 ديسمبر سنة 1917 خبر رئيسي في الصفحة الأولى من المجلة عن وفاة بطرس باشا مشاقة أحد أبرز أفراد الجالية. قالت المجلة: «إن الجالية السورية فقدت رجلًا من خيرة رجالها وفاضل من صفوة فضلائها ونعني به الطيب الذكر المأسوف عليه المرحوم بطرس باشا مشاقة ناظر الخاصة الخديوية سابقًا وشقيق صاحب السعادة شفيق باشا مشاقة وحضرة صاحب العزة إميل مشاقة بك. استأثرت به رحمة ربه في اليوم السابع من ديسمبر الحالي بعد اعتلال أخذ منه فما دفع عنه مقدورًا. وظل الفقيد عامًا أو أكثر من عام متحملًا المرض ومعانيًا الآلام ومسلمًا أمره إلى بارئ النعم حتى أخمدت العلة نوره المضيء». واستعرضت المجلة مناقبه وفضائله قبل أن تقدم وصفًا عامًا لجنازته وأهم مَن ساروا فيها.

وهكذا كان للشوام سواء سوريين أو لبنانيين تأثير هام في الحياة العامة بمصر، فقد شغلوا الوظائف الكبيرة، وعملوا في أعمال هامة، وحازوا السبق في الفكر والحياة الاجتماعية، وكذلك الحال في الأنشطة الاقتصادية، وهكذا يمكن فهم كيفية اتخاذ رجل من أعيان الجالية الشامية هو الكونت دي زغيب قرارًا بالاستثمار في الصناعة، خاصة في مجال لم يتم الاستثمار فيه من قبل.

لقد ظلت المكانة المؤثرة للسوريين واللبنانيين في مصر طوال سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وقد نشرت مجلة المصور في العدد "414" بتاريخ 16 سبتمبر 1932 تقريرًا شهيرًا عن أهم أثرياء الجالية والذين نجحوا في تكوين ثروات ضخمة في مصر جاء فيه: «وفق عدد من السوريين واللبنانيين المتمصرين الذين نزحوا إلى مصر في شبابهم إلى جمع ثروات طائلة فيها بكدهم وجهدهم. وأشهر الأحياء منهم الآن سمعان صيدناوي بك صاحب المحل الشهير المعروف باسمه، وليس في مصر مَن لا يعرف «بنك سمعان». ويصعب على المرء تقدير ثروة تاجر كبير مثل سمعان بك، ولكن بعض العارفين يقول إنها تقرب من ثلاثة ملايين جنيه. وقد بدأ سمعان بك حياته العملية بالعمل في محل ترزي ثم افتتح بالنقود التي ادخرها محلًا صغيرًا في الموسكي فلازمه حسن الطالع، وظل هذا المحل ينمو ويتسع رويدًا رويدًا حتى أصبح ذلك المخزن الكبير الذي يتردد عليه الناس بالمئات كل يوم وما زال سمعان بك يحتفظ بالمحل الأول الصغير على سبيل التفاؤل. ومما يروى عن سمعان بك أنه لما كان يدير محله الصغير جاءته وصيفة إحدى الأميرات ولما اشترت ما أرادت وسألت عن الثمن فأخبرها أنه كذا قرش فدفعت له فأعاد نصف الثمن، وقال إنه يبيع بالقرش التعريفة وليس القرش الصاغ فأعجبت بأمانته وقصت على سيدتها

فأعجبت به بدورها واشترت منه جميع حاجياتها. ولم يكن الغنى والجاه ليحملا سمعان بك على تغيير طبيعته ونظام معيشته وعمله فهو ما زال إلى الآن يذهب إلى مخزنه كل يوم».

وواصلت المجلة استعراضها لأبرز أصحاب الأنشطة التجارية الناجحين لتقول: «ومنهم أيضًا الدكتور فارس نمر صاحب المقطم فإنه بعد ما أتم علومه في الجامعة الامريكية في بيروت اشتغل بالتدريس فيها لسنوات وفي ذلك أنشأ مع زميله المرحوم يعقوب صروف مجلة «المقتطف» ثم نزحا إلى مصر وأصدرا «المقطم» بالاشتراك مع زميلهما المرحوم شاهين مكاريوس بك وكان الدكتور نمر يومئذ في الثالثة والثلاثين من عمره ولم تقتصر جهوده على الصحافة، وإنما عمل بالزراعة أيضًا. وهو يمتلك اليوم أراضي واسعة يديرها نجله ألبرت بك وتقدر ثروته بنحو مليون جنيه. وقد ضرب الدكتور يعقوب صروف وفارس نمر المثال لأرباب الأعمال فيما يجب أن يكون الوفاق وحسن التفاهم بين شريكين. وفارس نمر لا يذوق الخمر ولا يدخن ولا يشرب القهوة».

وقالت المجلة أيضًا: «ومنهم أيضًا ألفريد شماس الذي تقدر بثلاثمائة ألف جنيه وقد بنى ألفريد شماس دارًا جميلة في مصر الجديدة وسماها «شاتو»، وأقام فيها عدة حفلات أشهرها الحفلة التي أقامها لبعض أصدقائه ومعارفه ليتفرجوا على الجواد الذي أهداه إلى سمو ولي عهد البلجيك، وفيما بعد أنعم جلالة ملك البلجيك نيشان التاج من رتبة «الكومندور» فأصبح الكومندور ألفريد شماس».

وأضافت «ومن اللبنانيين والسوريين المتمصرين الذين جمعوا ثروات تذكر الخواجة أسعد باسيلي التاجر الشهير، والخواجة إدوارد كرم شقيق المرحوم توفيق كرم الذي قتله الأشقياء الألمان في داره برمل الإسكندرية».

***

- 5 -

إننا نستطيع على ضوء ما سبق أن نتخيل كيف سارت الأمور بالكونت دي زغيب فور تأسيسه مشروعه الصناعي. لقد كان يدري كيف يُمكن لصاحب فكرة جديدة أن ينجح في بلد مثل مصر ما زال يفتح نوافذه للمشروعات الإنتاجية الجديدة.

يُقدم لنا الدكتور حسين رفاعي بعض تفاصيل صناعة المربى في أوائل عهدها في مصر فيقرر أن مصر مؤهلة بشكل كبير لتكون مركزًا لصناعة المربى والشربات نظرًا لتوافر الفواكه المتنوعة، مثل البرتقال واليوسفي والمشمش والتين والعنب والموز والتفاح والكمثرى والبرقوق والكريز والرمان، كذلك البلح وأشهره بلح سيوة. ويتحدث عن مصنع نوى الذي

أنشأه الكونت دي زغيب فيقول إنه كان لديه ثلاث ماكينات اثنان منها تعملان بالبخار قوة 10 و8 أحصنة والثالثة تدار بالغاز بقوة 36 حصانًا وأربعة قزانات لغلي الأزهار والفواكه وماكينة لهرس الفواكه وقزان بالبخار لحفظ المربات و7 ماكينات صغيرة لتجهيز الصفيح اللازم لغطاء الأوعية وماكينة لعصر الطماطم.

وقد كان من المؤسف أن يتم بيع المصنع فور وفاة الكونت دي زغيب في سنة 1920، وقد قام الورثة ببيعه إلى شركة ديفيس فرانسز والتي قامت بنقل كامل المعدات وخطوط الإنتاج إلى منطقة الطالبية وسط قطعة أرض مساحتها عشرة أفدنة خصصت لزراعة الفاكهة والأزهار وبعض الخضراوات اللازمة للصناعة. وفي سنة 1922 تعطلت أعمال المصنع تمامًا وهجره العمال لظروف تخص الشركة المالكة، ثم تكونت شركة جديدة تضم الخواجة بوندي وعزيز بحري والمستر والتون مدير بنك الأنجلو برأس مال 9 آلاف جنيه وأعادت تشغيل المصنع مرة أخرى في فبراير سنة 1923، وصار يُنتج المربات من الفواكه، ثم قام بتصنيع الشربات والفواكه المسكرة وبعض الحلوى مثل الملبس، ورغم الجهود التي بذلها أصحاب الشركة الجديدة فقد فشلت تمامًا في الاستمرار بسبب اختلاف رغبات الشركاء، وشدة المنافسة من جانب الواردات الأجنبية وتفوقها على الأصناف المصرية في الثمن، وعدم تشجيع الصناعات الأهلية. وتوقفت الشركة في فبراير سنة 1925 وبيع المصنع إلى المسيو أشجو الذي خصصه لاستخراج الروائح العطرية.

ومع ميلاد مصانع جديدة بدأت مصر في نهاية العشرينيات من القرن تصدير بعض الفواكه المحفوظة والمربات، وفي سنة 1928 بلغت قيمة الصادرات من تلك المنتجات 335 جنيهًا وفي سنة 1933 بلغت صادرات عسل السكر 39 جنيهًا والحلوى بـ127 جنيهًا.

***

ـ 6 ـ

لم يقتصر نشاط الكونت دي زغيب في مصر على مصنعه الذي أقامه في مدينة نوى، وإنما كان له استثمارات واسعة في مجال الزراعة واستصلاح الأراضي. ولا شك أن الرجل كان يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ومثله مثل كثير من الأثرياء والأذكياء في ذلك الزمن، كان الرجل يعمل بجد على توسعة ممتلكاته من الأراضي، وكان يهتم بتشغيل المزارعين الأكفاء، وجلب البذور اللازمة، والأسمدة، والاطلاع على الدراسات العلمية حول كيفية زيادة إنتاجية الأرض، فضلًا عن متابعة الأعمال بشكل دائم، والحرص على استيفاء نُظم الإدارة الحديثة.

ولدينا إشارة مقتضبة في مجلة المقتطف في عددها الصادر في سبتمبر 1901 إلى أن جناب الكونت دي زغيب حصل من أبعديته الموجودة في مدينة بلبيس بالشرقية على 11 قنطارًا عن كل فدان يمتلكه من مجموع 48 فدانًا في تلك الناحية.

ويعني ذلك أن الرجل كان أحد أكبر أصحاب الأملاك الزراعية، ولا شك أن أراضيه توزعت على عدة محافظات في الشرقية، القليوبية، والإسكندرية، فضلًا عن ممتلكات عديدة له في القاهرة والجيزة.

ولقد صار الرجل مضرب الأمثال في ذلك الوقت على الثراء والأبهة واتساع الممتلكات حتى يذكر البعض أن مثلًا شعبيًا كان يتم تداوله بشأن أي رجل يزهو ويتفاخر بنفسه يقول: "فاكر نفسك الكونت زغيب".

***

ـ 7 ـ

بقي اسم دي زغيب حاضرًا في مجال الفن والعمارة في مصر بسبب قصره الشهير الذي تركه في الإسكندرية. أحد أحفاد الرجل كتب مذكراته عن القصر ذاكرًا أن جده الكونت دي زغيب اشترى الأرض التي أقيم عليها سنة 1877 م واستعان بالمصمم المعماري الأوروبي جورون وهو أحد تلامذة المعماري الشهير شارل جارنييه.

ضمت واجهة القصر أعمدة رخامية عديدة لم يَبنَ مثلها في باقي عمائر الإسكندرية، وأحاط بالقصر من الخارج سور حديدي التف حول حديقة غناء، بينما وضع الحرفان الأولان من اسم صاحب القصر في لوحة رخامية مثلما جرت العادة بين مُلاك القصور الكبرى في ذلك الوقت. وكان القصر من ضمن القصور المرشحة للشراء من قبل المهندس مصطفى فهمي المسئول عن القصور الملكية سنة 1920.

وقد تعرض القصر فيما بعد للإهمال الشديد وسوء الاستغلال، وقد تحول فيما بعد إلى مدرسة حملت اسم "توشكى" وخصصت للطلبة البنين، وزارها أكثر من مؤرخ فني ونشر عن الإهمال الذي تعرض له القصر فيما بعد.

وفي شارع قصر النيل بالقاهرة كان يوجد قصر شهير للكونت دي زغيب لكنه هدم ولا أثر له الآن. وكان متحف الفن الحديث قد افتتح سنة 1930 وتم اختيار قصر موصيري في شارع فؤاد (26 يوليو حاليًا) مقرًا له وظل القصر حاضنًا للمتحف خلال كافة الزيارات الرسمية للملوك والزعماء والمهتمين بالفن من مختلف دول العالم حتى سنة 1937، ثم نقل إلى قصر هدى شعراوي بباب اللوق، لكنه لم يلبث أن تم نقله إلى قصر دي زغيب في شارع

قصر النيل، وكان بناءً فخمًا له طراز معماري فريد. وظل قصر دي زغيب مقرًا للمتحف لسنوات طويلة حتى قامت ثورة 23 يوليو سنة 1952 وقررت الحكومة إنشاء متحف جديد للفن الحديث، ووضعت دراسات لتحويل القصر إلى فندق سياحي كبير، إلا أنه تم هدم القصر سنة 1964 دون إقامة الفندق المُخطط له.

ورغم ذلك بقي اسم الكونت دي زغيب لامعًا في سماء الفن والمعمار، وقبل كل شيء بقي كواحد من رواد الصناعة الأوائل.

***

مراجع ومصادر الكتاب

أولا: الوثائق

أ - الأجنبية:

1- Agreement between government of united kingdom and government of the United Arab republic. Cairo 28 feb.1959(treaty serios no 35 -1959)

2- Le Mondain Egyptian. Who, S who1939

3- Le Mondian Egyptian.the Egyptian.Who ,s who. 1943.

ب- العربية:

1 - الكتاب التذكاري لاتحاد الصناعات المصرية 1972. 50 عاما على إنشاء اتحاد الصناعات.

2 - تقرير تطور إنتاج وتسويق الأسمنت - مايو 1957 - جهاز الإحصاء.

3 - تقرير لجنة التجارة والصناعة الحكومة المصرية 1917- المطبعة الأميرية بالقاهرة.

4 - تقرير لجنة التجارة والصناعةعن إحياء الصناعات - وزارة التجارة والصناعة 1949.

5 - تقرير نتائج حصر صناعة الأسمنت - لجنة التخطيط القومي سنة 1954.

6 - دليل المعرض الصناعي المصري بالإسكندرية أغسطس- سبتمبر 1916.

ثانيا: الكتب والدراسات

أ - الأجنبية:

1- Esther Zimmerli Hardman. From Camp Caesar to Cleopatra ,s pool. A swiss childhood in Alexandria.(the Alexandria and Mediterranean center monograhs)

2- Haward cox. The global cigarette: origins and evaluation of British American tobacco. Oxford.

3-Joseph john Viscomi – Out of time. History , presence ,and

departure of the Italians of Egypt. Michigan 2016

4- Maringels Turchiando. The construction of the Mursi Abou al Abbas Mosque. Polytechnic University of Baly. Italy

5- Mohamed Fouad Awad. ITALIAN INFLUENCE ON ALEXANDRIA ,S ARCHITECTURE.1834-1985.

6- Omar Fouda. the economic.social,and technological history of beer in Egypt 1880-1970. university of Pennsylvania

7- PANDELIS MICHALIS GLAVANIS,- Aspects of the economic and social history of the GREEK community in ALEXANDRIA during the nineteenth century. University of Hull, October, 1989

8- Reli shecter. Smoking culture and economy in the middle east. The Egyptian tobacco market1850-2000.

9- Robert Tignor. Biritish textile companies and Egyptian economy. Princeton university.

10- Robert Tignor- The economic Activities of foreigners in Egypt.Cambridge press

11- SAMIR M RAFAT. Maadi 1904-1962. society ,history in a cairo suburb-

12- URI M. KUPFERSCHIMDT- Henri Naus Bey. Retrieving the biography of a belgian Industrialist in Egypt. ACADEME ROYALE DE SCIENCES D autre Mer. Bruxelles.

ب- العربية:

1- أحمد نبيل عبد الحميد - النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري 1922-1952. "هيئة الكتاب سنة 1982".

2- إسماعيل صدقي - مذكراتي – هيئة الكتاب 1950.

3- حسين علي الرفاعي - الصناعة في مصر- مكتبة مصر 1935.

4- سعيد الكفراوي - يا قلب مين يشتريك؟- مجموعة قصصية. كتاب اليوم 2007.

5- عبد السلام عبد الحليم صبيح - الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة- "هيئة الكتاب 1992".

6- عرفة عبده علي – يهود مصر منذ الخروج الأول إلى الخروج الثاني- هيئة قصور الثقافة.

7- علي عبد اللطيف – الجالية الإيطالية في مصر وموقفها من الفاشية- جامعة عين شمس.

8- عماد عويس- صناعة الحراريات العربية- ورقة عمل مقدمة لمؤتمر طهران للحراريات 2004.

9- عمر طاهر- صنايعية مصر- دار الكرمة للنشر 2016.

10- د. فرغلي تسن هريدي - الرأسمالية الأجنبية في مصر (1937-1957) الجزء الأول - هيئة الكتاب.

11- د. فرغلي تسن هريدي - الرأسمالية الأجنبية في مصر- الجزء الثاني- هيئة الكتاب.

12- فلدمار ستريكا لوفسكي - رحلة مصور في وادي النيل-1931- الناشر غير معروف.

13- مارك وسفيرنر- هاينريش المصري - ترجمة خالد طوبار- سفنكس للنشر2010.

14- محمود علي الإمام ـ الأرمن في مصر 1896-1961. "طبعة خاصة".

15- محمود متولي ـ جذور الرأسمالية الحديثة ـ هيئة قصور الثقافة.

16- مصطفى بيومي – أحمد عبود باشا - الاقتصادي العصامي - سلسلة رواد الاستثمار. وزارة الاستثمار.

17- نجيب الريحاني – مذكرات – دار الهلال.

18- نجيب محفوظ - بين القصرين- دار الشروق.

19- نجيب محفوظ - زقاق المدق - دار الشروق.

ثالثا: الصحف والدوريات:

أ- الأجنبية:

1- Al ahram weekly.. Greek in Egypt 12 -8-1998

2- Journal of the Hellinic Diaspora. vol x no 3. 1983. The Greek in

Egypt. Alexandros Kitroff.

3- Rafaat, Samir, "The Belgians of Egypt", Egypt Mail, May 13th1995

ب - العربية

1- جريدة الأهرام- 24 سبتمبر 1938 - الأرمن في مصر- سناء البيسي- 16 يونيو 2016.

2- مجلة العربي (الكويتية) توفمبر 1996. سمير غريب نظرة على الفن التشكيلي في مصر.

3- الشرق الأوسط - اليونانيون المصريون هوية خاصة ودور اقتصادي بارز- 12 سبتمبر 2002.

4- مجلة "المقتطف"سبتمبر 1901.

5- مجلة المصور- 21 يناير 1927 -8 فبراير 1929- العدد 7 أكتوبر 1932- 14 أكتوبر 1932-31 سبتمبر 1932.

6- مجلة مصر الصناعية مجلدات من سنة 1925 إلى 1947 (22 مجلدًا).

7- مدونة الخزف العربي- مقال للدكتورة نبراس الربيعي حول صناعة الخزف في مصر.

8- مدونة فيجن.. قصة تصفية مصانع سورناجا.

رابعًا: مصادر أخرى:

- حوار مع باول هيرلنج (إلكتروني)

Interview with Paul Herling the grandson of Linus Gasche.. online)

- الفيلم الوثائقي الخاص بالشركة الشرقية للدخان- 2015.